



جامعة ابن خلدون - تيارت-



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الماستر

في تخصص : مالية و بنوك

اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف

دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020

الأستاذ المشرف:

د-عقبي لخضر

إعداد الطالبان :

- عمراوي فضيلة

- مولاي زليخة

الصفة	الدرجة العلمية	إسم و لقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر "أ"	د- بو لعباس مختار
مقرر او مشرفاً	أستاذ محاضر "أ"	د- عقبي لخضر
مناقشا	أستاذ محاضر "أ"	د- ساعد محمد
مناقشا	أستاذ محاضر "أ"	د- صافا محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ/...../.....

السنة الجامعية 2021 / 2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والتقدير

بسم الله و الصلاة و السلام على رسول الله

الحمد لله و الشكر ، الحمد لله الذي وفقنا الى اتمام هذا العمل فما كان لشيء أن يجري في ملكه الا بمشيئته جل شأنه.

و الشكر الكبير بعد الله لأستاذنا الفاضل الدكتور :

"عقبي لخضر"

لما قدمه من عون مستمر ، و الذي صخر جزء من وقته و جهده في متابعة هذا البحث من أوله الى آخره ،

فكانت توجيهاته القيمة و ملاحظاته النيرة سندا قويا في اتمام هذا البحث .

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة ، و تسخير جزء من وقتهم الثمين لقراءتها و تمحيصها .

و الى كل أساتذتنا من مراحل الطور الابتدائي الى طور التعليم العالي.

فضيلة زليخة

الاهداء

شرف عظيم لي أن أهدي هذا العمل المتواضع الى :

من ربتي و أحسنت تربيتي ، و جعل الله الجنة تحت قدميها أمي
حفظها الله و أطال في عمرها .

الى الذي ألبسني ثوب المعرفة ، و رمي بي الى شاطئ العلم و الأمان
أبي العزيز أبقاه الله لنا و أطال في عمره.

الى شموع حياتي اخوتي محمد، أحمد ، منير ، طيب ، وفاء ، ريان
حفظهم الله و أدامهم لي سندا .

و الى كل من دعمني لمواصلة و انجاز البحث.

عمر اوي فضيلة .

الاهداء

لي شرف عظيم لي أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

من حملتني وهنا على وهن، وجعلتني أصل الى ما أنا عليه اليوم

أمي حفظها الله.

إلى الذي تعب لأجلي انا و اخوتي ،

أبي العزيز حفظه الله و أطال في عمره.

إلى إخوتي الأعزاء إلى كل عائلي وأقربائي إلى كل

أصدقائي وزملاء الدراسة.

مولاي زليخة

الفهرس.

البسمة

كلمة شكر و تقدير

إهداء

مقدمة.....أ-و

مقدمه عامة.....أ

4..... الفصل الأول:

4..... الإطار النظري لسعر الصرف

5..... تمهيد

6..... المبحث الأول : ماهية سعر الصرف

6..... المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف و أهميته

10..... المطلب الثاني: أنواع و وظائف سعر الصرف

13..... المطلب الثالث :سياسة سعر الصرف

16..... المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي

16..... المطلب الأول :مفهوم سوق الصرف الأجنبي و خصائصه

19..... المطلب الثاني : أنواع سوق الصرف الأجنبي و أهم وظائفه

23..... المطلب الثالث : مخاطر سوق الصرف و أنظمة سعر الصرف

28..... المبحث الثالث :العوامل المؤثرة على سعر الصرف و النظريات المفسرة له

28..... المطلب الأول : العوامل المؤثرة على سعر الصرف

30.....	المطلب الثاني: محددات سعر الصرف
32.....	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف
39.....	خلاصة الفصل:
40....	الفصل الثاني: اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف
41.....	تمهيد:
42.....	المبحث الأول :أثر التضخم على سعر الصرف
42.....	المطلب الأول :تعريف التضخم و أنواعه
46.....	المطلب الثاني:أسباب التضخم و آثاره
50.....	المطلب الثالث علاقة سعر الصرف بالتضخم
55.....	المبحث الثاني: أثر ميزان المدفوعات على سعر الصرف
55.....	المطلب الاول : مفهوم ميزان المدفوعات و أهميته
57.....	المطلب الثاني هيكل ميزان المدفوعات و توازنه
61.....	المطلب الثالث : علاقة ميزان المدفوعات بسعر الصرف
64.....	المبحث الثالث أثر النمو الاقتصادي على سعر الصرف
64.....	المطلب الاول:مفهوم النمو الاقتصادي و مراحلہ
68.....	المطلب الثاني :نظريات النمو الاقتصادي
71.....	المطلب الثالث : علاقة النمو الاقتصادي بسعر الصرف
76.....	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على

77	سعر الصرف في الجزائر (1990-2019)
78	تمهيد :
79	المبحث الأول: ماهية الاقتصاد القياسي
79	المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي و أهم أهدافه
83	المطلب الثاني : دراسة الارتباط.....
85	المطلب الثالث : اختبار الفرضيات
	المبحث الثاني : بناء نموذج قياسي لقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية
88	على سعر الصرف في الجزائري خلال الفترة 1990 – 2020
88	المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية.....
92	المطلب الثاني : دراسة استقرارية سلسلة ميزان المدفوعات " BP"
98	المبحث الثالث : تقدير النموذج و اختبار المعنوية
98	المطلب الثاني : تقدير النموذج
99	المطلب الثاني : إختبار المعنوية
105	المطلب الثالث : دراسة صلاحية نموذج شعاع تصحيح الخطأ "VECM"
107	خلاصة الفصل :
108	خاتمة
110	قائمة المصادر والمراجع

111 قائمة المراجع

118 قائمة الملاحق

الملخص

قائمة الأشكال

و الجداول.

قائمة الأشكال

صفحة	الشكل	رقم
31	تحديد سعر الصرف التوازي	(1-1)
89	نغيرات سلسلة " TCR "	(1-3)
92	نغيرات سلسلة " BP "	(2-3)
93	نغيرات سلسلة " DE "	(3-3)
95	نغيرات سلسلة " Inf "	(4-3)

قائمة الجداول

صفحة	الجدول	رقم
89	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " TCR "	(1-3)
92	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " BP "	(2-3)
94	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DE "	(3-3)
95	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " Inf "	(4-3)

مقدمة

مقدمة

تساهم العملات في تسهيل عمليات التبادل الداخلي و الخارجي لما تتمتع به من ابراء قانوني و مقياس للقيمة ، و الدور الفعال في تسريع و تسهيل المعاملات الاقتصادية ، و هذه المعاملات التي لا تقوم الا بوجود مؤشر أو مقياس لعمليات التبادل يعرف بسعر الصرف ، و يحتل سعر الصرف حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية ، حيث يعتبر أداة رئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية و الأسعار الخارجية ، و بما أن معظم الاقتصاديات مفتوحة على العالم الخارجي فان هذا يتطلب انشاء اطار تتم فيه تحديد سعر الصرف من خلال التبادل بين وحدات النقد المحلي و وحدات النقد الأجنبي و بذلك ظهر مفهوم سوق الصرف الاجنبي الذي يتحدد فيه سعر العملة ، فوجود هذه السوق أصبح سعر الصرف يتعرض للعديد من التقلبات الناتجة عن مرونة نظام الصرف .

و أظهرت الدراسات وجود تأثيرات متبادلة بين تقلبات سعر الصرف و متغيرات الاقتصاد الكلي فارتفاع معدلات التضخم مشكلة عالمية تعاني منها جميع دول العالم سواء المتقدمة أو النامية ، و تعتبر نتيجة الارتفاع الملموس و المستمر في المستوى العام للأسعار ، كما يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات التي أخذت حيزا كبيرا من اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية ، و في ما يخص ميزان المدفوعات هو سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية و المالية الدولية التي تتم بين مقيمين في الدولة و بقية دول العالم .

و قد فتح كل من التضخم ، ميزان المدفوعات و النمو الاقتصادي جدلا كبيرا حول علاقتها بسعر الصرف فالتضخم يؤثر على قيمة العملة من خلال المعروض من النقود الذي يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، أما ميزان المدفوعات فيظهر القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب و عرض العملة المحلية .

الإشكالية الرئيسية :

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي :

ما مدى تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) ؟

و حتى يتسنى لنا الامام و الاحاطة بالموضوع المدروس من كل جوانبه يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بسعر الصرف و كيف يمكن تبادل العملات ؟
- ✓ ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة لسعر الصرف ؟
- ✓ كيف يمكن لسعر الصرف في الجزائر أن يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية ؟

فرضيات البحث :

و للإجابة على هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية :

- ✓ سعر الصرف هو عبارة عن السعر النسبي للعملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية و يتم تبادل العملات الأجنبية مقابل عملات محلية في سوق يدعى سوق الصرف .
- ✓ ان التضخم و ميزان المدفوعات و النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة لسعر الصرف .
- ✓ يتأثر سعر الصرف في الجزائر بالمتغيرات المختارة في الدراسة عكسيا .

أسباب اختيار الموضوع :

- تمثل أهم المبررات التي أدت الى اختيار هذا الموضوع فيما يلي :
- ✓ محاولة معرفة العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية في الجزائر و سعر الصرف .
- ✓ التطرق الى وضعية الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي و تسليط الضوء على سعر الصرف .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة أساسا الى :

- ✓ تسليط الضوء و الكشف عن طبيعة العلاقة بين سعر الصرف في الجزائر و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (التضخم ، ميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي) خلال فترة الدراسة .
- ✓ معرفة أنظمة الصرف و تفسير علاقتها بالمتغيرات المختارة في الجزائر خلال فترة الدراسة .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة المكاتنة التي يحتلها سعر الصرف من حيث التأثير و التأثير بمختلف المتغيرات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالتضخم و ميزان المدفوعات و النمو الاقتصادي ، حيث يحتل سعر الصرف دورا مهما في النشاط الاقتصادي و يساهم في رفع الغموض حول التغيرات التي تطرأ على المؤشرات التي سيتم التطرق إليها و أيضا ابراز العلاقة بينهما .

حدود الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في دراسة حالة اقتصاد الجزائر لرغبتنا الشديدة في رصد أهم التغيرات حول السياسة الاقتصادية للجزائر خاصة فيما يخص سياسة سعر الصرف .
أما فترة الدراسة فقد شملت الفترة الزمنية من 1990 الى 2020 ، و شهدت هذه الفترة تطورا ملحوظا في مؤشرات الاقتصاد الكلي .

منهجية الدراسة :

من أجل الامام بالدارسة و الاجابة على التساؤلات السابقة، و اختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة استخدمنا عدة مناهج في البحث هي :

- ✓ المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف و تفسير الظاهرة و استخلاص النتائج حيث تم استخدامه في الجانب النظري لدراسة عند تطرقنا إلى متغيرات الاقتصاد الكلي و العلاقة التي تجمع بينها.
- ✓ المنهج التجريبي و المنهج التحليلي الذي تم الاستناد عليه لدراسة حالة الجزائر حيث يعتمد هذان المنهجان على الوثائق و الاحصائيات بهدف تحديد العوامل المؤثرة على سلوك متغيرات الدراسة و إيجاد تفسير للعلاقات التي تتولد بينها.

الدراسات السابقة :

وقد تم اختيار هذه الدراسات لأنها جد مهمة و تطرح الموضوع من عدة جهات تساعد الباحث على تكوين قاعدة متينة للانطلاق في بحثه و تتمثل في :

✓ دوحة سلمى ، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية عن كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير سنة 2014-2015 ، و تهدف هذه الدراسة الى محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري و محاولة البحث عن الوسائل و الآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف ، عن طريق صياغة نموذج احصائي باستخدام منهج قياسي ، و خلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن سعر صرف الدينار الجزائري و سياساته لم يكن الهدف منها القضاء على الاختلال الخارجي و انما التوصل الى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار ، و الاتجاه نحو تحرير سعر الصرف .

✓ جبوري محمد ، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي : دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص نقود، بنوك و مالية عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية سنة 2012-2013 ، و كان الهدف الأساسي من الدراسة ابراز الأهمية الاقتصادية و المالية لدور أنظمة أسعار الصرف و تحديد طبيعة العلاقة التي تربط هذه الأنظمة بالتضخم و النمو الاقتصادي ، و قد توصلت الدراسة القياسية الى أن ارتفاع معدلات التضخم في الدول يشجع على تطبيق أنظمة أسعار الصرف الثابتة ، الا أن مع مرور الوقت و مع إزالة التضخم تقل فوائد تثبيت سعر الصرف و تصبح أهم أعباء التثبيت فيما بعد هي المغالاة في قيمة العملة المحلية ، و هذا من شأنه إضعاف القدرة التنافسية للدول المعنية في الأسواق العالمية و يقود ذلك الى إعاقة النمو الاقتصادي .

✓ ضيف أحمد ، " أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)" ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص نقود و مالية عن كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير لسنة 2014-2015 ، و كان الهدف الأساسي هو دراسة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1998-2012) ، وإعطاء بعض الآراء في كيفية استعمال

السياسة المالية للتمكين من حفز النمو الاقتصادي ، و توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين نفقات الاستثمار و الناتج المحلي الاجمالي .

✓ قاصدي عبد السلام ، "أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف -دراسة حالة

الجزائر-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية عن كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير و العلوم التجارية لسنة 2012-2013 ، تهدف هذاالدراسةإلتحديدالعوامل المؤثرة في تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي باستعمال أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لسعر الصرف ، و توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة و سعر الصرف في الجزائر .

موقع الدراسة من الدراسات السابقة :

ان الدراسة التي نحن بصدد القيام بها ستقوم بتحليل العلاقة بين أربعة متغيرات اقتصادية هي سعر الصرف و التضخم، ميزان المدفوعات ، النمو الاقتصادي ، خلال الفترة 1990-2001. حيث أنه لم يتم الجمع في الدراسات السابقة بين كل هذه المتغيرات فقد جاءت في بحوث متفرقة ، و يمكن ملاحظة أن أغلب الدراسات استخدمت الجانب القياسي في الموضوع بإثبات تغير سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي .

هيكل الدراسة :

تضمنت الدراسة ثلاث فصول تناول كل منها ما يلي :

الفصل الأول الذي كان بعنوان الاطار النظري لسعر الصرف تضمن ثلاث مباحث جاء فيها عدة عناصر من أهمها ما جاء في المبحث الأول مفهوم سعر الصرف و أهم أنواعه و وظائفه و سياسة سعر الصرف ، أما المبحث الثاني فتحدث عن سوق الصرف الأجنبي و أنظمة سعر الصرف ، و أخيرا جاء في المبحث الثالث العوامل المؤثرة على سعر الصرف و محدداته و أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف .

أما الفصل الثاني فكان بعنوان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف و تضمن أيضا ثلاث مباحث تحدثت عن علاقة سعر الصرف بالتضخم و النمو الاقتصادي و ميزان المدفوعات مع ذكر أهم ما يميز هذه المؤشرات من خصائص و محددات .

فيما يخص الفصل الثالث فقد كان بعنوان دراسة قياسية لآثر بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2020) ، تناول ايضا ثلاث مباحث من اهم العناصر التي جاءت فيه ماهية الاقتصاد القياسي ، و بناء النموذج القياسي لآثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة المدروسة ، و أخيرا تقدير النموذج و اختبار المعنوية .

الفصل الأول :

الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد :

ان تشابك العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة و التي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى الى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي ، حيث ترتب على تداخل مصالح الدول و اتساع المبادلات التجارية ، و قيام التبادل بين مختلف دول العالم ، لقيام بعلاقات متبادلة و من أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم الى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقة بين العملة المحلية و العملات الأجنبية ، و هو ما أدى الى نشوء أسواق الصرف الأجنبية حيث تباع و تشرى العملات ، و عادة ما تتعرض العملات المختلفة لتقلبات و هو تغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجم عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية فيصعب على المتعاملين الاقتصاديين في كثير من الاحيان تعاد بها أو تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة و قد زادت أهمية سعر الصرف لما له من تأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية لذا سيتم التطرق اليه في المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف .

المبحث الثاني : سوق الصرف الأجنبي .

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة على سعر الصرف و النظريات المفسرة له.

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف

لقد اهتمت جميع الدول و خاصة المتقدمة منها بسعر الصرف الذي يعتبر الشريان الرئيسي للتجارة الخارجية فهو مقياس يسهل المعاملات الاقتصادية ، و عادة ما يكون موضوع استقرار سعر صرف العملة من أهم مشاغل الدولة لما له من دور كبير في تمويل التجارة الخارجية . و للتوضيح أكثر سوف نتطرق في هذا المبحث الى مفهوم سعر و أهميته ،أنواع سعر الصرف و أهم وظائفه ، وكذا سوق الصرف .

المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف و أهميته

يمكن اعطاء مفهوم واضح لسعر الصرف و ذكر أهميته و خصائصه فيما يلي :

أولاً : تعريف سعر الصرف : هناك العديد من المفاهيم التي يمكن استخدامها لتوضيح مفهوم سعر الصرف نذكر منها:

- يعرف سعر الصرف على أنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية¹.
- يعرف أيضا سعر الصرف على أنه تبادل عملة محلية بعملة أجنبية لربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات².
- و يعرف كذلك بأنه المعدل الذي على أساسه تحدث مبادلة عملة احدى الدول ببقية عملات دول العالم ، و يستخدم سعر الصرف في عمليات التبادل التجاري بين الدول حيث يصبح المقياس الذي يتم على أساسه حساب دائنية أو مديونية الدولة³.

¹: حسين عمر ، " المدخل الى دراسة علم الاقتصاد (العلاقات الاقتصادية) " ، بدون طبعة ، دار الكتاب الحديث ، مصر ، بدون سنة ، ص 18.

²: عبد المجيد قدي ، " المدخل الى سياسات الاقتصادية الكلية " ، بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 103.

³: حمدي عبد العظيم ، " الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة " ، بدون طبعة ، دار زهراء الشرق ، مصر ، بدون سنة ، ص 38.

• يمكن النظر الى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي و ذلك من خلال العلاقة بين الصادرات و الواردات ، كما أيضا يعتبر أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي¹.

و من هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن سعر الصرف يعبر عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية ، و هو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي ، حيث يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمية .

بالإضافة الى ذلك يوجد نوعين من الصرف هما : الصرف المسحوب و الصرف اليدوي بحيث² :

✓ **الصرف اليدوي** : و هو الذي تتم عملية المبادلة فيه ما بين الصرف و المشتري ، كما يحدث لدى استقبال السائحين في المطار .

✓ **الصرف المسحوب** : و هو الذي تتم فيه عملية المبادلة على أوراق مسحوبة من الخارج و تعطي لحاملها الحق و في تحويلها في الخارج الى نقود أجنبية مثل الكمبيالات المسحوبة على الخارج و الحوالات المصرفية و كذلك الأوراق المالية المقومة بالعملة الصعبة .
كما يتم تسعير العملات بطريقتين هما³ :

✓ **التسعير المباشر** : هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية و التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية ، هذه الطريقة قليلة الاستعمال و أهم الدول التي تستعملها هي بريطانيا في المركز المالي في لندن بقياس الجنيه الاسترليني .

✓ **التسعير الغير مباشر** : هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، هذه الطريقة كثيرة الاستعمال حيث أن معظم الدول في العالم تستعملها .

¹: سمير فخري نعمة ، " العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات " ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011 ، ص ص 15-16.

²: كمال العقرب ، " أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية علوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة البليدة ، الجزائر ، 2006 ، ص ص 2-3.

³: الطاهر لطرش ، " تقنيات البنوك " ، الطبعة السابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص 96.

ثانيا : أهمية سعر الصرف : يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها بلد سواء كان ذلك لنشاط تجاري أو استثماري ، و يمكن توضيح ذلك كما يلي¹ :

✓ ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق و على مستويين الكلي و الجزئي ، و هذه الأسواق هي سوق الأصول و سوق السلع و سوق عوامل الانتاج ، حيث يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمية و يحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية و من ثم فهو يقيس القدرة على المنافسة و يتضح من هذا التعريف أن العلاقة بين القدرة على المنافسة و مستوى سعر الصرف الحقيقي عكسية .

✓ يسعى سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي و الخارجي ، إذ أن التوازن الداخلي يتمثل بتحقيق استقرار الأسعار و الأجور و العمالة الكاملة ، أما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي أي التوازن بين المدفوعات و الإيرادات الخارجيتين .

✓ ينحصر الهدف الرئيسي لسياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار لسعر صرف عملة ما مقابل العملات الأخرى ، و على الرغم من أن ذلك الشيء مرغوب فيه إلا أنه يعيد المال نظرا لخضوع سعر الصرف للعديد من المحددات و أن سعر الصرف شأنه من شأن سعر أي سلعة في سوق حرة يتحدد بتفاعل قوى العرض و الطلب، و تخضع التغيرات في كل من العرض و الطلب لمجموعة من العوامل منها ما يستند الى تغيرات اقتصادية بحتة ، و هي ذات طبيعة متوسطة الأجل و طويلة الأجل ، و منها ما يستند الى عوامل ذات طبيعة قصيرة الاجل مثل رغبة المتعاملين في النقد الأجنبي في تسوية مراكزهم و غيرها من العوامل الفنية ، كالتغير في ثقة المتعاملين بالعملة المحلية أو المضاربة فيها أو تغير المواقف السياسية للدول .

¹ :سمير فخري نعمة ، "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات" ، مرجع سابق ، ص ص 17-19.

ثالثا : خصائص سعر الصرف : هناك ثلاث خصائص لسعر الصرف ندرجها كما يلي¹ :

✓ **المقاصة** : و هي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها تتركز على تسوية الحقوق و الديون معا الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة.

المقاصة في عملية الصرف تتمثل في تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقدين و تتم تسوية المبادلات التجارية بينهما ، باستخدام الحقوق لتسديد الديون ، و يحدد سعر الصرف بين الدولتين قبل فتح حساب المقاصة لأنه غالبا ما تكون المقاصة غير كاملة ، أي عدم تساوي ديون دولة و حقوقها قبل الدولة الأخرى ويتم تسوية الفرق وفقا للقواعد التي يتفق عليها الطرفان .

✓ **المضاربة** : المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح ، و يتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد ، عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض و إعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع ، و تسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات و قد ظهرت عمليات التحكيم لسهولة و سرعة وسائل الاتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع العالم .

✓ **التغطية** : التغطية تتم عن طريق اللجوء الى عمليات الصرف الآجلة و ذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف ، و هي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة.

¹: جديدن لحسن ،"تسيير خطر سعر الصرف" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم التجارية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2004 ، ص 3.

المطلب الثاني : أنواع و وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف صيغ عديدة لكل منها دلالتها الاقتصادية و بالتالي الاستعمال الخاص بها .

أولا : أنواع سعر الصرف :توجد عدة أنواع لسعر الصرف ، التي سيتم التطرق إليها في الآتي ¹ :

I. **سعر الصرف الاسمي** : هو مقياس لقيمة عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء و بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما ، و لهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب و العرض ، و بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد ،فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى ، كما ينقسم سعر الصرف الاسمي الى :

✓ **سعر صرف رسمي** : أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية .

✓ **سعر صرف موازي** :هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية و هذا يعني امكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد ² .

II. **سعر الصرف الحقيقي** : بدأ استعمال أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الاسمية

ناتج عن تزايد حدة معدلات التضخم في العالم و تقلبات أسعار الصرف الاسمية الناجمة في معظمها من تقلبات الأسعار ³ .

سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية و هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة من السلع المحلية ، و بالتالي فهو مقياس يتم به قياس القوة

¹ : قدي عبد المجيد ، " المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 103 .

² : هزاع مفلح ، " التمويل الدولي " ، بدون طبعة ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، سوريا، 2007 ، ص: 25.

³ : قاصدي عبد السلام ، " أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم التجارية ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2012-2013 ، ص 32.

التنافسية للعملة المحلية أمام العملة الأجنبية ، فمثلا بلدين كالجائز و الولايات المتحدة الأمريكية يكون
سعر الصرف الحقيقي هو ¹:

$$TCR = TCN \frac{P_{us}}{P_{dz}}$$

حيث :

TCR: سعر الصرف الحقيقي؛

TCN : سعر الصرف الاسمي ؛

P_{us} : مؤشر الأسعار بأمريكا ؛

P_{dz} : مؤشر الأسعار بالجزائر .

و حسب هذا المثال فانه كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للبلد .

III. **سعر الصرف الفعلي** : يعرف سعر الصرف الفعلي على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة

فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية ،رسوم
.. الخ ، و يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغيير في سعر صرف عملة بلد ما
بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما نسبة الى سنة معينة مرجحة بحصة كل بلد شريك تجاري
لذلك البلد ، و بالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية ، هو يدل
على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى ².

IV. **سعر الصرف الفعلي الحقيقي** : ان سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو المتوسط الهندسي المثقل

لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجاريا ، و يقيس سعر الصرف الفعلي
الحقيقي كيفية تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين ، بالقياس الى فترة أساس معينة ، لكن
حركات الأسعار الاسمية لا تنطوي على أي شيء يرتبط بالقوة الشرائية للعملة ³ ، و الواقع أن سعر
الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ، و من أجل أن يكون

¹: عبد المجيد قدي ، " المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية "، مرجع سابق ، ص 104.

²: قاصدي عبد السلام ، "أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف" ، مرجع سابق ، ص 24.

³: قاصدي عبد السلام ، "أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف" ، مرجع سابق ، ص 25.

هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج ، لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي الى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية و يمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية¹:

$$TCRE = \sum_p \frac{X_o^p(e^{pr})_t / X_o^p(e^{pr})}{(P_o^p / P_o^r) / (P_t^p / P_t^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_o} \times \frac{(P_t^p / P_t^r)}{(P_o^p / P_o^r)} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p IREr_{pr} \times 100$$

حيث :

$(e^{pr})_o (e^{pr})_t$: سعر صرف عملة البلد (P) بالعملة المحلية في سنتي القياس و الأساس على التوالي ؛

IREr_{pr} : مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي ، و يعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري

بالعملة المحلية ، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور بمؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية ؛

P_o^p, P_t^p : مؤشر أسعار الدولة P() في سنتي القياس و الأساس على التوالي ؛

P_o^r, P_t^r : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس و الأساس على التوالي .

V. **سعر الصرف المتوازن** : و يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض و

الطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة و الكمية المعروضة من احدى العملات بصرف

النظر عن أثر المضاربة و حركة رؤوس الأموال غير العادية ، و بذلك نجد أن سعر الصرف المتوازن مثل

السعر المتوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة².

ثانيا : **وظائف سعر الصرف** : لسعر الصرف وظائف متعددة تكمن فيما يلي³:

¹ عبد المجيد قدي ، " المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية " ، مرجع سابق ، ص ص 106-107.

² حمدي عبد العظيم ، " الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة " ، دار زهراء الشرق للنشر ، مصر ، 2008 ، ص 39 .

³ محمد العربي ساكر ، " محاضرات في الاقتصاد الكلي " ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، 2006 ، ص 97.

✓ **الوظيفة القياسية** : حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية مع الأسعار السوق العالمية و كذلك يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية .

✓ **الوظيفة التطويرية** : يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة الى مناطق أخرى من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ، كما يمكن أن تؤدي الى استغناء أو تعطيل بعض الفروع الصناعية أو تعويضها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية و بالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية

✓ **الوظيفة التوزيعية** : أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي ، و ذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية ، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي و الثروات الوطنية بين أقطار العالم .

المطلب الثالث : سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها السلطات النقدية و يمكن اعطاء نظرة عامة حول الأدوات و أهم أهدافها في ما يلي :

أولاً : مفهوم سياسة سعر الصرف

● سياسة سعر الصرف هي مجموع الاجراءات و القرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر صرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي ، بالإضافة الى القيام باختيار تحديد نظام الصرف المتبع الذي يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية و الاهداف المرجو تحقيقها و أهمها الحفاظ على استقرار عملتها هذه السياسة هي أداة هامة في السياسة الاقتصادية و يتعين استخدامها مع وسائل أخرى¹.

● هي سياسة اقتصادية تظهر أهميتها في كثير من الاستخدامات و المجالات تلجأ لها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف ، كتنمية الصناعة المحلية ، التشغيل ، توزيع الدخل ، تخصيص الموارد، محاربة

¹: محمود حميدات ، " مدخل للتحليل النقدي " ، بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص 105.

التضخم ، و تعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف ضبط و تسيير الاقتصاد و دعم نموه و الحد من الخلل في توازناته ¹.

ثانيا : أهداف سياسة سعر الصرف : تسعى هذه السياسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف أبرزها ²:

- ✓ **الحفاظ على قيمة العملة و مكافحة التضخم :** تهدف سياسة الصرف الى الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية و ذلك بالتنسيق مع السياسة النقدية التي تهدف الى تخفيض معدلات التضخم ، و يؤدي تحسن سعر الصرف الى تخفيض معدلات التضخم ، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم .
- ✓ **تخصيص الموارد :** يؤدي سعر الصرف الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية ، الى تحويل الموارد الى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) و هذا ما يساعد على اتساع قاعدة السلع القابلة للتجارة دوليا و بالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها .
- ✓ **توزيع الدخل :** يلعب سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (موارد أولية ، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فان ذلك يجعله أكثر ربحية و يعود هذا الربح من هذا الوضع الى أصحاب ، رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال ، و عند انخفاض القدرة التنافسية فان ذلك يؤدي الى انخفاض ربحية المؤسسات و ارتفاع القدرة الشرائية للأجور ، لذلك يتم اللجوء الى اعتماد أسعار الصرف متعددة (سعر صرف الصادرات التقليدية ، سعر صرف الواردات الغذائية) و هذا ما لا يوافق عليه الصندوق النقدي الدولي .
- ✓ **تنمية الصناعة المحلية :** يمكن للبنك المركزي ان يعتمد على سياسة تخفيض اسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية .

¹:بغداد زيان ، " تغيرات سعر الصرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية ، جامعة وهران ، 2012-2013، ص 48.

²: لخلو موسى بوخاري ، " سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية " ، بدون طبعة ، مكتبة حسين العصرية ، لبنان ، 2010، ص

ثالثاً: أدوات سياسة سعر الصرف : من أجل تحقيق أهداف سياسة سعر الصرف تلجأ السلطات النقدية الى استعمال الكثير من الأدوات و الوسائل أهمها¹ :

1. **تعديل سعر صرف العملة** : في حالة سعر الصرف الثابت ، يمكن للبلد أن يستعمل احتياطي العملة الأجنبية لتمويل العجز أي مواجهة الطلب على العملة الأجنبية ، كما تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقييمها ، أما في ظل حرية أسعار الصرف تقوم السلطات النقدية على التأثير على تحسن أو تدهور قيمة العملة .
2. **استخدامات احتياطات الصرف** : في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبيهة مداراة تلجأ السلطات الى المحافظة على سعر عملتها ، ففي حالة ما واجهت عملتها أزمة ما تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية ، و عندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية و في حالة عدم كفاية الاحتياطات يتم اللجوء الى تخفيض العملة² .
3. **استخدام سعر الفائدة** : عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر فائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة .
4. **مراقبة الصرف** : تقتضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات و مبيعات العملة الصعبة الى رخصة خاصة ، و يتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي .
5. **اقامة سعر صرف متعدد** : يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد الى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق و توجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة ، أحدهما يتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها و ترقيةها ، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي ، بل هناك من يذهب الى ضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية ، و إخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات المحبذة و الواردات الأساسية الى سعر صرف محدد اداريا .

¹ :خلو موسى بوخاري ، " سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية " ، مرجع سابق ، ص 126.

² :عبد المجيد قدي ، " المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية " ، مرجع سابق ، ص 137.

المبحث الثاني : سوق الصرف الأجنبي

ان سوق الصرف الأجنبي يمثل الاطار الذي نشط فيه العديد من المؤسسات و البنوك المركزية للعديد من الدول فقد حققت أسواق الصرف الأجنبية تحولات كبيرة من حيث التنوع و التوسع و الانتشار ، و هذا ما أدى الى نمو حجم المعاملات فيه و يمكن اعطاء لمحة عن سوق الصرف الأجنبي من خلال المطالب التالية و اعطاء لمحة حول خطر الصرف و أهم أنواعها و التطرق الى أنظمة الصرف في المطلب الثالث .

المطلب الأول : مفهوم سوق الصرف الأجنبي و خصائصه

ان سعر الصرف يعبر عن قيمة وحدة واحدة من العملة الوطنية مقابل وحدات من العملة الأجنبية ، فموجب القيم السوقية أو المقررة تتم عمليات تبادل العملات في أسواق الصرف الاجنبي .

أولاً : مفهوم سوق الصرف الأجنبي :

- يعرف بأنه الاطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد و المؤسسات ، البنوك و سمسرة العملات بشراء و بيع العملات الأجنبية ، و هذا في جميع المواقع¹ .
 - يقصد بسوق الصرف الأجنبي كافة المعاملات التي لها علاقة بتبادل العملات² .
 - كما يعرف سوق الصرف أيضا بأنه التقاء البائعين و المشترين للعملات المختلفة ، بغض النظر عن الزمان و المكان ، و يتم الاتفاق على معلومات و آليات و أنظمة معينة من أجل الاستفادة من فروقات الأسعار أو لتحقيق احتياجات عمليات تبادل السلع و الخدمات و الأصول المالية و الموارد الاخرى³ .
- و نستنتج كتعريف شامل بأن سوق الصرف هو المكان أو الموقع الذي يتم فيه تبادل العملات من خلال تنفيذ عمليات شراء و بيع العملات الأجنبية و هو الذي يسمح بالتقاء العرض و الطلب على العملات الصعبة ، ليعطي بذلك سعر أو معدل بين العملة الوطنية و ما يقابلها من عملة أجنبية للحصول عليها أو

¹ محمد راتول ، "الاقتصاد الدولي (مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية) " ، بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2018، ص 111 .

² هيل عجمي جميل الجنابي ، " التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية " ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2014، ص 104 .

³ :دوحة سلمى ، " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها " ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2014-2015 ، ص 58 .

التخلص منها ، و لا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول الكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها و شبكات اتصال أو أقمار صناعية نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق ، و يقوم سوق الصرف بتسهيل التبادل بين العملة المحلية و العملات الأجنبية ، و يسمح بنقل القوة الشرائية من بلد الى آخر من خلال مقابلة العرض بالطلب على العملات الأجنبية ، و منه تحديد أسعار جميع العملات .

ثانيا : خصائص سوق الصرف الأجنبي : يتميز سوق الصرف الأجنبي بعدة خصائص أهمها¹ :

❖ **استخدام عملات دولية مختلفة :** و في الخاصة الأساسية لسوق الصرف الأجنبي حيث يتم فيه

استخدام نقود مختلفة تتكون في الغالب من نقود البلدان ذات القوى الاقتصادية المؤثرة كالدولار الأمريكي و الين الياباني و الاورو.... الخ , و كما هو معلوم فأن التعامل داخل البلد يتم بالعملة المحلية , فالمنتجون الذين يصدرن سلعهم الى الخارج , لا بد أن يحولوا داخل البلد يتم من العملة المحلية , فالمنتجون الذين يصدرن سلعهم الى الخارج لا بد أن يحولوا العملات الأجنبية التي يتقاضونها الى عملة بلدهم , كما أن الأجانب الذين يحصلون على عملة محلية لا بد أن يحولونها الى عملات بلدانهم , و يتم ذلك في سوق الصرف الأجنبي .

❖ **غير محدد المكان:** سوق الصرف الأجنبي ليس له مكان مركزي واحد محدد و ليست قاصرة على بلد واحد , بل هي ميكانيزم يجمع بين بائعي و مشتري مختلف العملات أي أنها تتكون من الأفراد و المشآت و البنوك.

❖ **سوق يعمل على مدار الساعة :** سوق الصرف الأجنبي يعمل على مدار الساعة دون توقف نتيجة للتوزيع الجغرافي للدول و الأسواق .

ثالثا : المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي

➤ **المتدخلون في سوق الصرف الاجنبي :** يتدخل في سوق الصرف مجموعة من الأعوان

الاقتصاديين يمكن تجميعهم في ثلاثة مجموعات هي¹ :

¹: محمد راتول ، " الاقتصاد الدولي (مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية) "، مرجع سابق ، ص ص 113-114.

✓ **البنك المركزي** : و يتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة و ن جهة ثانية بتنفيذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة بخصوص المعاملات في العملة , و يكون هذا التدخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى لأنه يعتبر بنك مسؤولاً عن صرف سعر العملة .

✓ **البنوك التجارية و المؤسسات المالية** : حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها و لحسابها الخاص , فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن , يقومون بالمقاصات , و يحولون الى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة و يتوفرون أجهزة اعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختل الساحات المالية العالمية . و مهمة أعوان الصرف في معالجة أوامر قصد تمكنها من الحصول على أفضل سعر و تحقيق مكاسب لصالح بنوكهم .

✓ **سماسرة الصرف** : يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين , و يقومون بضمان الاتصال بين البنوك و اعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع و الشراء و بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتري لهذه العملات . تعتبر بيوت السمسرة جد هامة في إنجلترا و في نيويورك و لندن , فجزء كبير من العمليات يقوم به الوسطاء المستقلون الذين يعملون لصالح البنوك , و في ساحة باريس هناك أزيد من 20 سمسار يكافؤون عن طريق عمولة السمسرة .

➤ **عناصر سوق الصرف الأجنبي** : يتكون سوق الصرف الاجنبي كأبي سوق آخر من ثلاثة عناصر في السلعة و النقود و المتعاملون و لكن الفارق هنا أن السلعة هي النقود الأجنبية و تقاس قيمتها بالنقود المحلية و ان المتعاملون هم على ثلاث أنواع² :

✓ **المصارف** : و هي المؤسسات النقدية التي تقوم بوظيفة قبول الودائع و منح القروض للوحدات الاقتصادية المختلفة .

✓ **البورصات** : و هي الأماكن التي تتداول فيها العملات الأجنبية و الأوراق المالية البعد اصدارها و التي يلتقي فيها المتعاملون بهدف البيع و الشراء , و تقسم البورصات الى مركزية و محلية , و لا

¹ : عبد المجيد قدي ، " المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية " ، مرجع سابق الذكر ، ص ص 108-109.

² : هيل عجمي جميل الجنابي ، " التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية " ، مرجع سابق ، ص 104.

يقتصر معنى البورصة كسوق على أنها مجرد مكان التقاء البائع و المشتري بل يمتد الى ذلك التنظيم الشامل الذي يتناول أعضائها و المتعاملين بها عادات التعامل ذاتها لأنها بدون ذلك التنظيم لا يمكن اعتبارها هذه الأسواق بورصات .

✓ **السماسة** : وهم الاشخاص الذين يتعاملون في بيع و شراء العملات الأجنبية و الأوراق المالية¹.

المطلب الثاني : أنواع سوق الصرف الأجنبي و أهم وظائفه

مما سبق يمكن القول أن سوق الصرف الأجنبي ليس له مكان محدد , أو يقتصر على بلد واحد فكل المتعاملين في بيع و شراء العملات هم أجزاء من سوق الصرف الأجنبي , و هذا ما يجعله ينقسم الى عدة أنواع و عدة وظائف يمكن ذكرها كالاتي .

أولا : أنواع سوق الصرف الأجنبي

يمكن تقسيم سوق الصرف الأجنبي الى قسمين الأول يتمثل في سوق الصرف العاجل أما الثاني هو السوق الصرف الآجل , يتم شرحهما كما يلي²:

❖ **سوق الصرف العاجل** : يسمى هذا السوق أيضا بالسوق الفوري أو السوق الآني تقابل العملات الصعبة و يكون التبادل فوريا لعملتين أو اكثر وفقا لسعر الصرف و في مدة لا تتعدى 48 ساعة ، و هي من أكثر الأسواق شيوعا في سوق الصرف تصل حصتها الى 60 % من عمليات الصرف في سوق الصرف ، و هي غير محددة المكان و تعمل باستمرار و تعكس أسعار الصرف التي تعمل بصفة دائمة و تمتاز بمبادلات عاجلة و سهلة فهي مجرد اجراء بيع أو شراء عملة مقابل أخرى ، و يتعلق هذا النوع من العمليات الصرف بفترة قصيرة جدا لا تتجاوز يومين دون انقطاع و تشمل الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف الاجنبي ، و يمتاز هذا السوق بنوع من البلبلة ، بسبب وجود أسلوبان للتسعير ، يعبر التسعير الأول عن عدد وحدات النقدية الضرورية للحصول على وحدة نقدية أجنبية ، فهو تسعير مبهم

¹: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي ، " سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية " ، بدون طبعة ، دار الصفاء ، عمان ، 2011 ، ص 34.

²: بن حمودة فاطمة الزهراء ، " اثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر " ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتور في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2009_2010 ، ص 17.

، أما التسعير الثاني فيعبر عن سعر وحدة نقدية وطنية بالعملة الأجنبية ، و يتم عرض التسعيرة بالأسلوبين على أساس أسعار الشراء و أسعار البيع و عادة ما يتم التعبير عن سعر العملة برقم متبوع بأربعة أرقام بعد الفاصلة ، و يعبر الرقم الأخير من الفاصلة بالنقطة أي أن النقطة تساوي 1/10000 من سعر صرف العملة .ومن خصائص سوق الصرف العاجل ما يلي :

✓ العمليات الفورية تمثل الجانب الأكبر من نشاط أسواق الصرف الأجنبي ، و في دراسة لبنك التسويات الدولية عام 1992 أشارت الى أن متوسط حجم التعامل اليومي بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف الأجنبي يبلغ حوالي 930 مليار دولار .

✓ تسعير العملات يكون بالدولار ، حتى لو كان غير مشترك في الصفقات كان يباع جنيه استرليني مقابل مارك ألماني ، و لا تتم هذه الصفقة الا اذا كان هذا السوق للصرف في نيويورك مفتوحا .

✓ تنشط سوق الصرف العاجلة على مدى 24 ساعة مستثمرة ، بسبب الاختلاف الزمني بين المراكز المالية الدولية .

✓ تلجأ البنوك التجارية الى سوق الصرف العاجلة من أجل التأثير على مستوى العرض و الطلب للعملة من خلال بيع و شراء العملات و منه التأثير على أسعار صرف العملات ارتفاعا و انخفاضاً ، خاصة في نظام التعويم الحر .

❖ **سوق الصرف الآجل** : هي السوق التي يتم فيها الانفاق على بيع العملة الأجنبية اليوم وفقاً للسعر الآجل و التسليم في وقت لاحق ، و تخضع عملية شراء و بيع العملات الأجنبية في سوق الصرف الآجلة اذا تم الاتفاق على تسديد الأموال بعد أكثر من يومين في تاريخ لاحق و لهذا يمكن اعتبار سوق الصرف الآجل على أنه اتفاق على مبادلة عملة بأخرى في المستقبل ، حيث يتن تحديد سعر التبادل و تاريخ التسليم و قيمة العملة المتبادلة في وقت اجراء العقد ، و عادة ما يتضمن السوق مجموعة من الآجل (30يوم ، 90 يوم ، 18 أشهر ، 5 سنوات)¹ . و من خصائص سوق الصرف الآجل ما يلي² :

¹ : بغداد زيان ، " تغيرات سعر صرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية " ، مرجع سابق ، ص 32.

² : متولي عبد القادر ، " الاقتصاد الدولي (النظرية و السياسات) " ، بدون طبعة ، دار الفكر للنشر ، عمان ، 2011 ، ص 122.

✓ العقود في هذا السوق نمطية ، حيث تكون لفترات مختلفة ثلاثة أشهر ، ستة أشهر ، تسعة أشهر ، اثني عشر شهرا و حتى سنتين .

✓ امكانية تمديد العملة الآجلة من خلال اجراء عمليتين هما :

- عملية عاجلة لأجل ترصيد العملة الآجلة الأولى .
- أخذ عملية آجلة جديدة تحت شروط السوق و في يوم التمديد .

✓ لا يوجد سعر أجل رسمي .

✓ لا تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الآجلة ، الأمر الذي يؤدي الى تزايد عملية المضاربة بقوة .

✓ لا تسعر الأسعار الآجلة في البورصة .

ثانيا : أهم وظائف سوق الصرف الأجنبي

تعد تسوية المدفوعات الدولية ، التغطية ، المضاربة و عمليات التحكيم ، أهم وظائف سوق الصرف الأجنبي ، حيث يمكن شرحها باختصار في ما يأتي¹ :

✓ **تسوية المدفوعات الدولية** : ان من بين أهم وظائف التي يؤديها سوق الصرف الأجنبي هي أنه

يسمح بنقل القوة الشرائية أو تحويل الأموال من دولة الى أخرى ، و يتم هذا التحويل عن طريق

التحويل التلغرافي ، الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلا عن البريد ، و عن طريقه يصدر أحد

البنوك المحلية تعليماته الى بنكه المرسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدرا معيناً من العملة المحلية

السائدة هناك الى أي شخص أو مؤسسة أو حساب ، كما يسمح بتسهيل تسوية المدفوعات الدولية

الناجمة عن المعاملات التجارية المنظورة و غير المنظورة و الرأسمالية الطويلة و القصيرة الأجل لتسوية

الحقوق الدائنة و المدينة في الوقت نفسه ، و يتم ذلك من خلال اللجوء الى الوسائل المستخدمة في هذا

الميدان .

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، " سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية " ، بدون طبعة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011 ، ص 37.

✓ **عمليات التغطية** : عادة ما تتقلب اسعار الصرف الاجنبي عبر الزمن لظروف معينة، وبذلك فإن أي شخص يقوم باستلام أو دفع مبالغ بعملة أجنبية يتعرض لمخاطر الصرف إما لخطر دفعه أكثر أو تسليمه أقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية ، و يمكن تجنب أو تغطية هذا الخطر في الصرف من خلال عملية التغطية ، و يقصد بالتغطية تجنب الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف ، حيث يتم الاتفاق على بيع و شراء صرف أجنبي في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال عن طريق بنك تجاري لقاء فائدة معينة .

و تقدم أسواق الصرف الآجل وسيلة للحماية من الأخطار الكامنة في تقلبات السعر العاجل ، نجد أن كثيرا من معاملات الصرف الأجنبي تقوم على توقعات لمدفوعات أو تحصيلات تنشأ من نشاطات تجارية أو مالية مستقبلية لذلك يتعرض المتعاملون الى خطر تغير السعر العاجل اذا بقوا في مركز مكشوف لحقوق جارية صافية أو التزامات جارية صافية بعملة أجنبية و يمكن ازالة هذه المخاطر عن طريق البيع أو الشراء الآجل لحصيلة الصرف الأجنبي المتوقعة¹ .

✓ **المضاربة** : و تعني في لغة الصرف الاحتفاظ بمركز مفتوح بعملة أجنبية معرض لأخطار الصرف لتحقيق أرباح مع القبول باحتمال الخسارة و هي شراء أو بيع آجل للعملات بقصد الاستفادة من الفرق بين السعر الآجل يوم التعاقد و السعر الآني يوم الاستحقاق ، أن المضارب يسلك بدافع يختلف عن ذلك الذي يدفع المتعامل في عمليات التغطية ، فالمصدر يعد مضارا اذا لم يغط مركزه كبائع بعملية بيع آجل لأنه يتوقع ارتفاع السعر الحاضر في تاريخ الاستحقاق .

✓ **عمليات التحكيم** : ان هذه العملية تستهدف تحقيق الأرباح من فروق أسعار صرف عملة معينة في سوق أو أكثر في وقت معين ، و هذه العمليات تحدث بشكل مستمر طالما كانت هناك فروق في سعر صرفها بين الأسواق و الوظيفة الأساسية لعمليات المراجعة هي تضيق الفروق في الأسعار زمانيا و مكانيا فيتحقق للعملة في مختلف الأسواق أسعار ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا² .

¹: لخلو موسى بوخاري ، " سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية " ، مرجع سابق الذكر ، ص 123.

²: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، " سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية " ، مرجع سابق ، ص 38.

المطلب الثالث : مخاطر سوق الصرف و أنظمة سعر الصرف

في ظل نظام الصرف المرن تكون النشاطات التي تتم خارج الاقليم الوطني عرضة لتقلبات الناتجة عن عدم معرفة التطورات المستقبلية لسعر الصرف و خطر الصرف ، حيث يمكن توضيح ذلك بإعطاء تعريف لخطر الصرف و أهم أنواعه و ذكر أهم أنظمة سعر الصرف فيما يأتي :

أولا : خطر سعر الصرف و أهم أنواعه

❖ مفهوم خطر سعر الصرف : يعرف خطر الصرف على أنه تلك الأحداث غير المرئية و غير مرغوب فيها مستقبلا¹ .

● مخاطر الصرف تعبر عن امكانية حدوث خسائر مالية بسبب تقلبات أسعار الصرف ، حيث أن هذه الأخيرة تؤدي الى تحقيق أرباح أو خسائر الصرف² .

● مخاطر الصرف هي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات التي تكون مستحقاها أو التزاماتها مقومة بعملات أجنبية فالموجودات تندهور قيمتها في حالة انخفاض قيمة هذه العملات بينما الديون ترتفع قيمتها في حالة ارتفاع قيمة هذه العملات بالنسبة للعملة المحلية³ .

● مخاطر الصرف هي مخاطر تسديد مبلغ أكبر أو تحصيل ايراد أقل ناتج عن التعامل بعملة أخرى (أجنبية) غير العملة الوطنية⁴ .

و من هذه التعاريف نستنتج أن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار الصرف العملات التقويم و الدفع ، بنشاطات تلك المؤسسات .

¹ : خالد وهيب الراوي ، " إدارة المخاطر المالية " ، بدون طبعة ، دار الميسرة ، الأردن ، 2009 ، ص 8 .

² : بوشلوش سعاد ، " مخاطر الصرف و تغطيتها في الجزائر " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المالية ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ، 2002-2003 ، ص 60 .

³ : لعراب سارة ، " أثر مخاطر الصرف على المؤسسة الاقتصادية و طرق تغطيتها " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2013-2014 ، ص 44 .

⁴ : شوقي طارق ، " أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية " ، مذكرة مقدمة لنيل ماجستير في المحاسبة ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2009 ، ص 28 .

❖ أنواع خطر سعر الصرف: تتمثل أنواع خطر الصرف فيما يلي :

- **مخاطر المعاملات أو الصفقات** : ترتبط خاطر المعاملات بتقلبات أسعار صرف العملة المحددة في عقد الصفقة سواء كانت الصفقة ذات طبيعة تجارية أو مالية ، و ذلك من خلال الفترة الممتدة من تاريخ إبرام العقد الى تاريخ تنفيذ لتعليمات السداد ، و من ثم فالمؤسسة التي لها أصول متداولة أو مستحقات بالعملات الأجنبية تتعرض لمخاطر المعاملات في حالة قيامها بالعمليات التالية :
 - ✓ صفقات تجارية من الخارج مفوترة بالعملة الأجنبية (صادرات واردات) .
 - ✓ صفقات بنكية و مالية مفوترة بالعملات الأجنبية (عمليات الاقراض ، اقتراض و مساهمات بالعملات الأجنبية ¹ .

- **مخاطر التحويل** : و تعرف كذلك بالمخاطر المحاسبية أو مخاطر الميزانية و هي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات التي لها فروع في الخارج (استثمارات مباشرة) أو مساهمات أجنبية (استثمارات غير مباشرة) ، فعند تجميع الحسابات (للشركة الأم و المؤسسة الفرع) في ميزانية الشركة الأم تتغير قيمة الأصول حسب تقلبات أسعار عملات البلدان التي يوجد بها الاستثمار ، فاذا كان السعر المطبق عند التوحيد يختلف عن السعر التاريخي لأصول المؤسسات التي تقع في الخارج يظهر ما يسمى بفرق التحويل الذي تنجم عنه أرباح أو خسائر الصرف ² .

- **المخاطر الاقتصادية** : تتعلق المخاطر الاقتصادية بدراسة تأثير تغيير أسعار الصرف على التدفقات النقدية الحالية سواء كانت تدفقات داخلية للمنشآت أو خارجة منها ³ .

- **مخاطر غير مباشرة (مخاطر العمليات المتوقعة)** : و تتعلق بتأثير تغيير أسعار الصرف على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، و في هذه الحالة لتكون درجة المخاطر مضاعفة ذلك أن مقدار التدفق النقدي بالعملة الأجنبية غير متأكد منه بالإضافة الى وجود تذبذب في سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية .

¹ : بوشلوش سعاد ، " مخاطر الصرف و تغطيتها في الجزائر " ، مرجع سابق ، ص 63 .

² : لعراب سارة ، " أثر مخاطر الصرف على المؤسسة الاقتصادية و طرق تغطيتها " ، مرجع سابق ، ص 50 .

³ : الراوي خالد و آخرون ، " نظرية التمويل الدولي " ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2000 ، ص ص 356-357 .

ثانيا : أنظمة سعر الصرف

نظام الصرف هو مجموعة من القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية و كل المتعاملين في سوق الصرف ، و يمثل الاطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف .و يمكن صياغة التعريف التالي لنظام الصرف هو تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار الصرف العملات ، و تحديد نظام سعر الصرف فيكون باعتماد الحكومة على معيارين هما : المرونة في سعر الصرف و القيود على استخدامها .

و يمكن التمييز بين عدة من التقسيمات في أنظمة أسعار الصرف .

❖ نظام سعر الصرف الثابت : ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب في صورة

المسكوكات الذهبية في أواخر القرن التاسع عشر و أواخر القرن العشرين ، و حتى قيام الحرب العالمية الأولى و كذلك في النصف الثاني من عشرينات القرن الحالي ، و يترتب على الأخذ بقاعدة الذهب ثبات سعر الصرف و عدم تغيره و ذلك اذا توفر شرطين أولهما أن يكون سعر شراء و بيع الذهب واحدا في كل دولة و ثانيهما أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة و لما كان هذان الشرطان لا يتحققان عملا فإنه يسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جدا ، هي دخول الذهب الى الدولة و خروجه منها و ذلك وفق لقوى العرض و الطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية ، كما أن ثبات الصرف الذي يميز قاعدة الذهب يرجع أيضا الى قاعدة أخرى هامة تكون مع قاعدة السماح بحرية دخول الذهب و خروجه ما يطلق عليه الكتاب " قواعد اللعبة " أي قواعد لعبة الذهب و تجدر الإشارة الى أنه في ظل نظام ثبات الصرف ووفقا لقواعد لعبة قاعدة الذهب تكون الدولة ملزمة بأن تغلب الاستقرار و التوازن الخارجي على الاستقرار و التوازن الداخلي مادام يرضى بتقلب الايمان و الدخول تبعا لخروج أو دخول الذهب¹ . و يعود سبب الاتجاه الى هذا النوع من الأنظمة الى أهم المميزات التالية²:

¹: زينب حسين عوض الله ، " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص: 74.

²: لخلو موسى بخاري ، " سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية " ، بدون طبعة ، مكتب حسين العصرية ، لبنان ، 2010 ، ص:

✓ إذا اتسم بالاستمرارية فإنه يساعد الفعاليات الاقتصادية على التخطيط و التسعير و بالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات و التجارة الدولية .

✓ يضع سعر الصرف الثابت قيود أو محددات على السياسة النقدية الداخلية ، فإذا كان وضع هذه السياسة يخرج عن نطاق سياسة الدولة المربوطة بها .

✓ سعر الصرف الثابت يكون مفيد إذا عرف بالضبط ما هو سعر التوازن لهذه العملة .

✓ سعر الصرف الثابت يكون مفضل عندما يكون النظام المالي غير متطور الى حد الذي لا يسمح بممارسة سياسة السوق .

❖ **نظام سعر الصرف المرن** : ان نظام الصرف المرن يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقا

لقوى الطلب و العرض كأية سلعة أخرى ، و عليه لا تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو بمعيار دولي كالذهب ، و تتراوح أنظمة الصرف المرنة بين سعر الصرف العائم مرورا بسعر الصرف المدار و انتهاءا بسعر الصرف الزاحف و بعكس نظام الصرف الثابت الذي يستوجب توظيف سياسات اقتصادية محلية لتسليية متطلبات التوازن الخارجي . فإن نظام الصرف المرن يعطي الحرية لصانعي السياسات في اختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي ، فإذا كان هناك هدف السلطات النقدية مراقبة و حماية رصيد الاحتياطات الأجنبية في النظام الثابت ، فإن مهمتها في النظام المرن لا تقل أهمية عن ذلك . فهي مطالبة بأن تحدد بنفسها حجم النقود أو القوة الشرائية في المجتمع وفقا لمقتضيات الوضع الاقتصادي المحلي ، و هذه مسألة غاية في الدقة ، قد تتعرض فيها السلطات النقدية لضغوط من أجل التوسع في الاصدار النقدي بدلا من زيادة الضرائب و ضغط الانفاق الحكومي¹ .

و تتميز هذه الأنظمة بمرونتها و قابليتها للتعديل و من مزاياها ما يلي² :

✓ يقرر سعر الصرف بعوامل السوق و بالتالي فهو الأنسب في التوزيع الأمثل للموارد .

✓ أن يكون هناك فرصة للمضاربين لعمل أرباح على حساب البنك المركزي ، يكون فعالا للتعامل مع الصدمات الخارجية و بالتالي تكون السياسة النقدية .

¹ عبد الحسين جليل ؛ عبد الحسن الغالي ، "سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية" ، مرجع سابق ، ص: 91.

² حللو موسى بخاري ، " سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية " ، مرجع سابق ، ص 145.

✓ ان الطلب و العرض على العملة المحلية يكون متوازنا في السوق ، لا يكون البنك المركزي ملزم بالتدخل ، بشكل عام لا تتأثر المحملات النقدية بالتدفقات الخارجية و بالتالي يمكن ممارسة السياسة النقدية بشكل مستقل و بمعزل عن السياسات النقدية لدول أخرى .

❖ نظام الرقابة على الصرف : ظهر هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية حيث تتدخل السلطات

النقدية للتأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف أي في ظروف العرض و الطلب فلا تسمح الدولة للمقيمين فيها ببيع و شراء النقد الأجنبي بلا قيد و لا شروط بل تلزم كل من يحصل على عملات أجنبية من الخارج ببيعها للسلطات الرسمية مقابل العملة الوطنية و على كل من يرغب في تسوية أين نوع من المدفوعات مع الخارج , أن يطلب من السلطات , الترخيص له بذلك , ثم يشتري منها ما يسمح له به , و هكذا تتمكن السلطات النقدية من تحديد شراء و بيع العملات و كذلك تحديد مجالات استخدامها ، و في هذا النظام يمكن أن يكون تعدد في أسعار الصرف فإذا أرادت الدولة أن تشجع بعض أنواع الواردات التي تعتبر أساسية فإنها تقوم في هذه الحالة ببيع العملات الأجنبية الأزمة للحصول على هذه الواردات الى المستوردين المحليين بثمان منخفض و بالعملة الوطنية ، و قد ترغب الدولة في تشجيع بعض أنواع الصادرات لأهميتها في الاقتصاد القومي فإنها تدفع لمصدري هذه السلع ثمنا مرتفعا من العملة الوطنية مقابل النقد الأجنبي الذي يحصلون عليه من التصدير ، في حين أنها تدفع ثمنا أقل لشراء العملات المتحصلة في تصدير سلع أخرى¹ .

¹ :جراد مرهم ، " أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية " ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2011-2012، ص 30.

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة على سعر الصرف و النظريات المفسرة له

ان سعر الصرف متغير اقتصادي جد معقد حاول العديد من الباحثين معرفة كيفية تحديده ، و بفعل ذلك ظهرت عدة نظريات تحاول ابراز العوامل المحددة لسعر الصرف يمكن ذكر أهمها في ما يلي :

المطلب الأول : العوامل المؤثرة على سعر الصرف

تعرض أسعار صرف عملات البلدان المختلفة لتقلبات مستمرة وهو الوضع السائد في الاقتصاد الدولي بعد تبني أسعار الصرف المرنة في عام 1973 البديلة لنظام السعر الثابت ، و يمكن الاشارة الى أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي الى تغير سعر الصرف كالتالي¹ :

أولاً : العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

ان تغيرات أسعار العملات عادة ما تحدث لعدة أسباب أهمها مايلي :

✓ التغيرات في قيمة الصادرات و الواردات : فحينما ترتفع قيمة الصادرات نسبة الى الواردات

ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة و سيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي الى عودة التوازن الى سعر الصرف .

✓ تغير معدلات التضخم : يؤدي التضخم المحلي الى انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف ، فمثلا

حينما يرتفع مستوى الأسعار في بلد ما في وقت يكون المستوى العام للأسعار لدى الأقطار الأخرى مستقرا، سيدفع هذا المستهلكين المحليين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية بسبب انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المحلية (انخفاض تنافسية السلع المحلية)، و بالتالي يزيد الطلب على العملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية هذا ما سيؤدي إلى تدهور هذه الأخيرة ، فالأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم تستعمل على تقليل واردات الأجانب من سلع ذلك البلد و بالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة، مما يعني أن لحالة التضخم أثر تغير سعر صرف العملات المختلفة².

¹: محمد العربي ساكر، "محاضرات في الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص 97.

²: بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2003، ص ص 121-122.

✓ **التغير في معدلات الفائدة:** ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة ، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فإنه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح ، فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك للحصول على الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف، وبالتالي البلد التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة سوف تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي الى ارتفاع العملة في سوق الصرف الأجنبي .

✓ **التدخلات الحكومية :** و تحصل هذه التدخلات عندما يحال البنك المركزي تعديل سعر العملة حينما لا يكون ملائماً لسياسته المالية و الاقتصادية و بالتالي الحد أو التقليل من التدهور في سعر صرفها ، فمثلاً في 1994 تدخلت الحكومة المكسيكية للحد من تدهور عملاتها، حيث استفادت المكسيك من عقود المبادلة لمدة لا تتجاوز ثمانية أشهر و نجم عن ذلك زيادة احتياطي المكسيك من العملات الصعبة، الأمر الذي زاد من التدهور في سعر صرف اليورو و تأثر الدولار الأمريكي و الكندي سلباً¹ .

ثانيا : العوامل الغير اقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

بالإضافة الى المؤثرات الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف فإنه يتأثر أيضا بعوامل أخرى يمكن اجمالها كالآتي²:

✓ **الاضطرابات و الحروب :** إن من العوامل المؤثرة في سعر الصرف ولا سيما في المدى القصير و أحيانا على المدى البعيد هي اضطرابات سياسية و حالات الحروب الداخلية و الخارجية و التي تؤثر على أوضاع التجارة و الصناعة و الزراعة و المال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي و بالتالي تغير سعر الصرف .

¹: محمد العربي ساكر ، "محاضرات في الاقتصاد الكلي" ، مرجع سابق ، ص 97.

²: عبد الحسين جليل ؛ عبد الحسين الغالي ، "سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية" ، مرجع سابق ، ص 83.

✓ الاشاعات و الأخبار : تعد الاشاعات و الأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف

الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة فأحيانا تصدر الاشاعات في بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما و لكن التأثير يحدث خلال وقت قصير و لا تلبث السوق أو تستعيد استقرارها.

✓ خبرة المتعاملين و أوضاعهم : ان الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين و مهاراتهم فضلا على أن

أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين و الأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة فإن كانت كبيرة سيتطلب اقتناءهم بالتزامات اضافية تغير جذري في السعر ليغيرهم بزيادة حجمها و العكس يحدث ان كانت قليلة .

المطلب الثاني : محددات سعر الصرف

يتحدد سعر الصرف بإحدى الحالتين :

أولا : التحديد الواقى لسعر الصرف

في هذه الحالة يتحدد سعر الصرف كأى سعر آخر من خلال تفاعل قوى الطلب و العرض على العملة ، بما في ذلك جميع العوامل المؤثرة فيه مثل المضاربة و مستوى أسعار الفائدة و سعر الخصم و غيرها ، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة و بقية العملات الأخرى و انما يتغير سعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض و الطلب بعيدا عن التدخلات الحكومية، و عليه فإن العرض و لطلب هما المحددان الأساسيان لسعر الصرف ، فهناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المطلوبة منها ، و علاقة طردية بين قيمة هذه العملة و الكمية المعروضة¹.

✓ الطلب على العملة الأجنبية: يتحدد الطلب على العملة الأجنبية بجميع واردات العمليات المالية

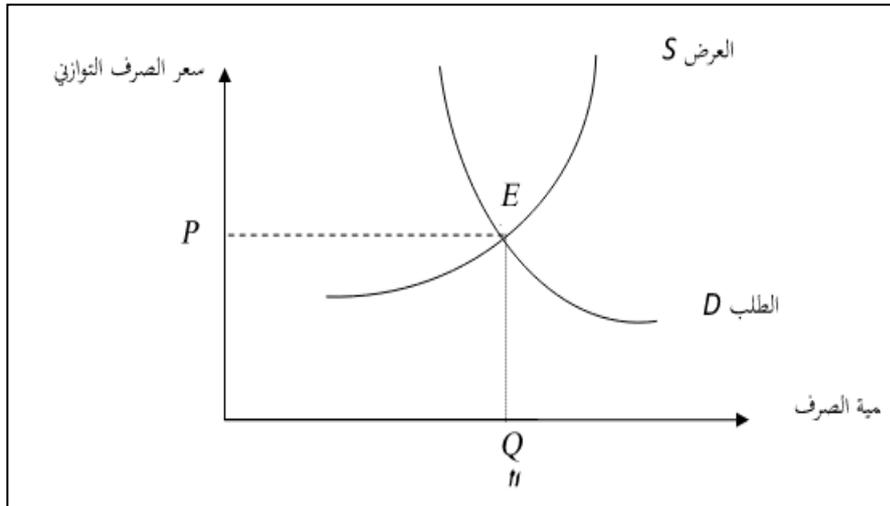
و التجارية للجانب المدين في ميزان المدفوعات ، فهو ينشأ من الواردات من السلع و الخدمات و التي تمثل الجزء الأكبر من الطلب الكلي على الصرف الأجنبي بالضافة الى القروض الأجنبية و الأسهم و العقارات و الاستثمارات و التحويلات من جانب واحد للخارج ، و يعبر عن العلاقة بين الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي و سعر الصرف بجدول أو منحني الطلب على العملة الأجنبية ، و الذي يبين مختلف الكميات المطلوبة من العملة الأجنبية غير سعر الصرف.

¹: محمد العربي ساكر، "محاضرات في الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص 99.

✓ **عرض العملة لأجنبية** : ان عرض العملات الأجنبية ينشأ من تصدير السلع و الخدمات و الاستثمارات و يمثل الجانب الدائن في ميزان المدفوعات ، و يعكس منحنى العرض الوجه الآخر لمنحنى الطلب للعملات ذاتها ، و تتمثل مصادر العرض المصادر المقابلة أو العكسية للطلب على الصرف الأجنبي ، و المتمثلة في صادرات السلع و الخدمات ، تدفقات رؤوس الأموال ، التحويلات من جانب واحد الى الداخل .

✓ **توازن سعر الصرف** : يتحدد سعر الصرف من تقاطع منحنى عرض الصرف الأجنبي (S) مع منحنى الطلب عليه (D) ، حيث يكون في حالة توازن عندما تتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي ، و تسمى (P) سعر التوازن و (Q) بكمية التوازن و E بنقطة التوازن . و عليه فإن العرض و الطلب هما المحددان الأساسيان لسعر الصرف ، فهناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المطلوبة منها ، و علاقة طردية بين قيمة هذه العملة و الكمية المعروضة ، و الشكل التالي يوضح آلية تحديد سعر الصرف¹ :

لشكل رقم (1 - 1) : تحديد سعر الصرف التوازني .



المصدر : محمد العربي ساكر ، " محاضرات في الاقتصاد الكلي " ، الطبعة الأولى ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، 2006 ، ص 98 .

¹ : محمد العربي ساكر ، " محاضرات في الاقتصاد الكلي " ، مرجع سابق ، ص ص 98 ، 99 .

المنحنى (D) : يمثل جانب الطلب و يأتي من جانب البلد المستورد (و يندرج ضمن الجانب المدين من ميزان المدفوعات) و وفقا لقانون الطلب هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المطلوبة منها .

المنحنى (S) : يمثل جانب العرض و يأتي من جانب البلد المصدر (و يندرج ضمن الجانب الدائن من ميزان المدفوعات) و طبقا لقانون العرض هناك علاقة طردية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المعروضة منها .

و يعتبر سعر الصرف المحدد في النقطة E أي تقاطع منحنى العرض و الطلب عن سعر التوازن .

ثانيا : تدخل السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف الثابت المحدد قانونا من طرف الحكومات حيث تتدخل السلطات النقدية لتحديد القيمة الخارجية لعملتها الوطنية خلال فترات متفاوتة لكي تحافظ على قيمة عملتها و إستقرار سعرها دون ارتفاع السعر أو انخفاضه على المستوى المحدد متصدية بذلك لقوى السوق و تأثيرها¹ .

المطلب الثالث : النظريات المفسرة لسعر الصرف

حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية أن تقدم تفسيراً حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول ، فسنحاول في هذا المطلب التطرق الى أهم هذه النظريات .

أولا : نظرية تعادل القوة الشرائية PPP و تعادل أسعار الفائدة :

❖ نظرية تعادل القوة الشرائية PPP : يعتبر مفهوم تعادل القوة الشرائية أساسا هاما عند دراسة و

توقع تحركات معدل الصرف ، و ان كانت جذور نظرية تعادل القوة الشرائية تعود الى القرن السادس

¹ محمد العربي ساكر ، "محاضرات في الاقتصاد الكلي" ، مرجع سابق ، ص 100.

عشر ، فإن فضل صياغة هذه النظرية بصورتها (المطلقة - النسبية) يرجع الى الاقتصادي السويدي Gustav Cassel في بداية العشرينات من القرن العشرين¹ . و يوجد نموذجان لهذا المبدأ أهمهما :

✓ **مبدأ تعادل القوة الشرائية المطلق (PPP)** : يساوي تعادل القوة الشرائية بين عملتين ، سعر الصرف التعادلي بين هاتين العملتين ، مقاسا بمستوى الأسعار في بلدي العملتين ، و في إطار نظام صرف حر² . و يعتمد تعادل القوة الشرائية على ما يسمى قانون السعر الواحد ، بمعنى أن التدفق الحر للتجارة الدولية سيؤدي الى تساوي أسعار في مختلف مناطق العالم و الا كان هناك فرصة للمراجعة التي يمكن استغلالها من قبل المضاربين اذا يركز هذا المبدأ على " قانون السعر الواحد "

$$P_1 = SP^*1 \quad \text{التالي :}$$

حيث :

P_1 : هو سعر السلعة 1 في الدولة المحلية ؛

P^*1 : هو سعر السلعة 1 في الدولة الأجنبية ؛

S : هو سعر الصرف الفوري spot (سعر الوحدة من العملة الأجنبية بالعملة المحلية) .

و من قانون السعر الواحد يمكننا أن نشق نموذج PPP المطلق و قانون السعر الواحد يشير الى سلعة واحدة ، فإذا كونا سعرا قياسيا عاما في أي بلدين حيث يتساوى وزن كل سلعة في السعر

$$P = SP^* \quad \text{القياسين ، فإننا نستطيع اشتقاق المعادلة التالية :}$$

حيث :

(P^*, P) : هي الأسعار القياسية في الدولة المحلية و الأجنبية على التوالي ، و إذا أعدنا كتابة

$$S = P / P^* \quad \text{هذه المعادلة سنحصل على :}$$

: نشأة الوكيل ، " التوازن النقدي و معدل الصرف دراسة تحليلية مقارنة سوق النقد بسعر الصرف ، الطبعة الأولى ، شركة ناس للطباعة ،

¹ مصر ، 2006 ، ص: 22.

² زينب حسين عوض الله ، " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، الدار الجامعية ، مصر 2006 ، ص: 337.

✓ مبدأ تعادل القوة الشرائية النسبية PPP : إن هذه الصيغة أكثر تهديدا فهي تفترض أن التغيير

في سعر الصرف عبر فترة من الزمن يجب أن يكون متناسبا مع التغيرات النسبية في كل الدولتين عبر نفس الفترة من الزمن أي فترة الأساس و فترة أخرى لاحقة¹.

و يمكن التمييز بين تعادل القوة الشرائية المطلق و الذي هو عبارة عن نسبة السعر بالبلدين و تعادل القوة الشرائية النسبي أو حاصل سعر في فترة الأساس و نسبة الأرقام القياسية للأسعار بالبلدين².

$$SA = PD/PF$$

$$S = S_{t-1} Pd/Pf$$

حيث :

SA : تعادل القوة الشرائية المطلق في الفترة الراهنة (عدد وحدات العملة المحلية بكل وحدة من العملة الأجنبية)؛

PD : مستوى السعر المطلق بالبلد الأصلي ؛

PF : مستوى السعر المطلق بالبلد الأجنبي ؛

S : تعادل القوة الشرائية النسبي في الفترة الراهنة (عدد وحدات العملة المحلية بكل وحدة من العملة الأجنبية) ؛

Pd : الرقم القياسي للسعر بالبلد الأصلي في الفترة الراهنة (فترة أساس = 0) ؛

Pf : الرقم القياسي للسعر بالبلد الأجنبي في الفترة الراهنة (فترة الأساس = 0) ؛

S_{t-1} : قيمة متأخرة لسعر الصرف ، أو سعر الصرف في فترة الأساس (عدد وحدات العملة المحلية بكل وحدة من العملة الأجنبية) .

¹ : الطاهر لطرش ، " تقنيات البنوك " ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 103 .

² : بسام الحجار ، " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، مرجع سابق ، ص ص 136،137 .

و من الممكن وضع رقم قياسي للسعر النسبي (SPI) والذي هو عبارة عن سعر الصرف الفعلي و لكن بعد تعديله لاستخدامه في الحكم على التقييم المنخفض أو المفرط لعملة بالقياس الى فترة الأساس ، و يأخذ الشكل : $SPI = Pf/Pd \cdot S/St-1$

انحراف هذا المقياس عن الواحد الصحيح ، يعني أن السعر الفعلي انحرف عن تعادل القوة الشرائية ، فإن كانت :

▪ $SPI > 1$: يعني أن العملة المحلية مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية ؛

▪ $SPI < 1$: يعني أن العملة المحلية مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية .

❖ نظرية تعادل أسعار الفائدة : حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات

مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكنة تحقيقها في السوق المحلي ، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي ، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآجل ، و يمكن أن تتم العمليات على النحو التالي¹ :

▪ يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا ، و يحصلون في نهاية

التوظيف على $M(1+iD)$ بحيث iD يمثل معدل الفائدة ، يجب أن يكون هذا المبلغ متساويا

للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال الى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) و

توظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة iE ، و إعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية ، و يمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا :

$$M(1+iD) = M/CC (1+iE) \times CT : (1) \text{ المعادلة}$$

حيث أن CC : سعر الصرف الآني نقدا ؛

CT : سعر الصرف الآجل ؛

iE : معدل الفائدة الخارجي الاسمي ؛

iD : معدل الفائدة الداخلي .

¹ : عبد المجيد قدي ، " المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية " ، بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص ص 120،121،122.

المعادلة (1) تؤدي الى المعادلة (2) : $CT/CC = 1+iD / 1+iE$
 و بطرح 1 من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على : $(CT/CC)-1=(1+iD/1+iE)-1$
 المعادلة (3) :

و إذا كانت iE صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة (4) : $(CT-CC) / CC=iD-iE$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية بأسواق الصرف .

ثانيا: نظريات أخرى مفسرة لتحديد سعر الصرف

الى جانب النظريات السابق ذكرها ، هناك نظريات أخرى تفسر سعر الصرف نذكر منها نظرية ميزان المدفوعات ، النظرية الكمية ، النظرية الانتاجية ، و نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية .

❖ نظرية ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف : تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية في

ميزان المدفوعات لدولة ما في تحديد سعر الصرف و ملخصها هو أن سعر الصرف جزء من نظرية الأسعار و من ثم فإن سعر الصرف يتحدد في ضوء قاعدة العرض و الطلب و يدعى ذلك " بسعر الصرف التوازني"¹ . ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية و من ثم ارتفاع في قيمتها الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة و من ثم انخفاض في قيمتها الخارجية . كما تتلخص هذه النظرية بأن ميزان المدفوعات هو عامل مستقل و ان سعر الصرف هو عامل تابع (هو العامل الذي يتأثر و لا يؤثر في ميزان المدفوعات) .

❖ النظرية الكمية : تتلخص النظرية الكمية في أن زيادة عرض النقود و سرعة تداولها في اقتصاد دولة

ما يؤثر في تحديد سعر صرف العملة من خلال ارتفاع أسعار السلع و الخدمات المحلية ، و بالتالي ارتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظرائها من سلع و خدمات الدول الأخرى ، إذن تغيرات حجم الكتلة النقدية ذات تأثير كبير على معدلات الصرف ، و تجدر الإشارة الى أن المبالغة

¹ : سمير فخري نعمة ، " العلاقات التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات " ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2011 ، ص 25.

في العرض النقدي ، تؤدي الى التضخم المحلي المنتسب الرئيسي في احداث الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات ، و يتجلى هذا التضخم من خلال زيادة في أسعار السلع و الخدمات ، مما يستدعي تغيير سعر الصرف بما يتوافق و مستوى الأسعار السائد في الاقتصاد¹ . و تعود هذه النظرية الى الاقتصادي "ريكاردو" ، و هنا توقفت انجلترا عن الدفع بالذهب عام 1809 ، و أقدمت على تخفيض قيمة الاسترليني الخارجية بمقدار 20 بالمائة عن قيمته الاسمية ، و علل سبب ذلك بمقابلة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي أدت الى ارتفاع الأسعار المحلية .

❖ **نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية :** تهتم هذه النظرية بتحديد سعر الصرف المتوازن و تعتمد على حرية الأسواق و قوى السوق في تحقيق توازن سعر الصرف و توازن ميزان المدفوعات ، إن العوامل التي تحدد سعر الصرف وفقا لهذه النظرية هي الطلب الأجنبي على الأصول المالية المحلية و الطلب المحلي على الأصول المالية الأجنبية و يلاحظ أن سعر الصرف يتغير كلما حدثت تغيرات طارئة في الأسواق المالية، و ما تمتلكه الدولة من أصول مالية مقارنة بالتغيرات التي تحدث في قيمة ما يملكه الأجانب من أصول مالية ، و بحسب تحديد هذه النظرية يتزايد الطلب على العملة المحلية مع تناقص أسعار الفائدة الأجنبية و ينخفض الطلب على الأوراق المالية المحلية مع انخفاض سعر الفائدة المحلي و العكس صحيح . لذا فإن العائد من الأصول المالية المحلية يمارس دورا أساسيا في تحديد مستوى سعر الصرف الذي يحدد عنده الأفراد خزين الأصول المالية الأجنبية الذي يحتفظ به ، و كلما كان تدفق الأصول المالية الأجنبية الى الخارج أكبر من تدفقها الى الداخل فانه يشكل ضغطا على سعر صرف العملة المحلية لأنه كلما قلت نسبة الاصول المالية الأجنبية الى المحلية فان سعر صرف العملة المحلية يتدهور ، و من هنا تأتي أهمية هذه النظرية و هي أن سعر الصرف يمكن أن يعد السعر النسبي لنوعين من خزين الأصول المالية الأجنبية و المحلية و هو أحد المتغيرات الرئيسية التي تتكيف لتوازن عرض المخزون من الأصول المالية مقيما بعملة ما مع الطلب عليه² .

¹: قاصدي عبد السلام ، " أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف" ، مرجع سابق ، ص 119.

²: سمير فخري نعمة ، " العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات " ، مرجع سابق ، ص 29

❖ **النظرية الانتاجية :** و تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية و مقدرة جهازها الانتاجي ، و زيادة الانتاجية ، بما في ذلك زيادة انتاجية الفرد ، و من ثم مستوى المعيشة ، بما يتضمن هذا من ارتفاع في مستويات الدخل و الأسعار ، الأمر الذي يؤدي الى الحد من الصادرات و زيادة الواردات ، و هذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية على العملة المحلية ، مما يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية ، و انخفاض سعر صرفها ، و ارتفاع قيمة العملة الأجنبية و ارتفاع سعر صرفها ، و يحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخل ، و الآتية من انخفاض الانتاجية¹.

¹ : جراد مريم ، " أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية " ، مرجع سابق ، ص 32.

خلاصة الفصل :

بعد ان استعرضنا الملامح و الاتجاهات الأساسية لفكرة مبادلة العملات فيما بينها على سبيل تسعيرة وحدة من عملة بلد ما بوحدات من عملة بلد آخر ، تحت صورة يعبر عنها بسعر الصرف ، و على خطى ما تم التطرق اليه في هذا الفصل لوحظ أن سعر الصرف هو أمر يتطلب كثيرا من اهتمام لما يشغله من حيز لا يستهان به في مختلف العلاقات و المعاملات الاقتصادية الراهنة حيث توصلنا في الأخير الى ما يلي :

سعر الصرف الأجنبي أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض و الطلب عليه داخل السوق سمي سوق الصرف ، هذا الأخير و بآليات عمله و المتعاملين فيه له فعالية كبيرة في زيادة حجم كل من الصادرات و الواردات .

يتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض و الطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها ، و لقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها .

تهدف سياسة الصرف الى تحديد سعر صرف العملة و التحكم في التضخم و تنمية الصناعات المحلية عن طريق استخدام العديد من الأدوات منها خفض أو رفع سعر صرف العملة و يتطلب ذلك وجود سوق صرف يتم فيها تداول العملات حيث يعتبر البنك المركزي أحد المتدخلين في هذه السوق .

و يمكن القول في الأخير أن سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساهم في تطور العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي و خاصة التضخم ، ميزان المدفوعات ، النمو الاقتصادي التي سيتم التطرق اليها في الفصل الموالي .

الفصل الثاني:

إطار مفاهيمي حول بعض متغيرات

الإقتصاد الكلي

تمهيد :

في السنوات الأخيرة اهتم العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة تحركات أسعار الصرف و تأثيراتها في متغيرات الإقتصاد الكلي كافة و يعتبر التضخم و ميزان المدفوعات و النمو الاقتصادي من أهم هذه المتغيرات التي تتحكم في اقتصاديات الدول ، حيث أن تثبيت سعر الصرف يرفع و يزيد من ثقة الاحتفاظ بالعملة المحلية ، و يحفز على زيادة الطلب على العملة من مستوى معطى للعرض النقدي مما ساهم في المحافظة و الإبقاء على معدات تضخم ضعيفة ، أما تأثير نظام الصرف على النمو الاقتصادي يكون أحيانا سلبيا أو ايجابيا على حسب نظام الصرف المتبع من طرف الدولة ، و في نفس السياق يمكن القول أن تغيرات سعر الصرف تربطها علاقة متداخلة مع التضخم و النمو الاقتصادي و كذا ميزان المدفوعات يمكن ابرازها من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : أثر التضخم على سعر الصرف .

المبحث الثاني : أثر ميزان المدفوعات على سعر الصرف .

المبحث الثالث : أثر النمو الاقتصادي على سعر الصرف .

المبحث الأول : أثر التضخم على سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف و التضخم من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي لذا نجد العديد من الدراسات اهتمت بدراسة هذين المتغيرين من عدة جوانب ، فالتضخم من المشكلات الاقتصادية الأكثر خطورة في كافة المجتمعات لما له من آثار ضارة على عدد كبير من المجتمعات، سندرس في هذا المبحث أنواع التضخم و أهم أسبابه ، و كذا آثاره و العلاقة بينه و بين سعر الصرف .

المطلب الأول :تعريف التضخم و أنواعه

ان التضخم ظاهرة اقتصادية تتجلى من خلال الارتفاع العام لمستوى العام للأسعار ، و الذي ينتج عنها انخفاض في قيمة العملة مما يفقدها جزئا من قوتها الشرائية ، كما أنها تظهر مجموعة متداخلة من العوامل النقدية و الحقيقية و الهيكلية ، و يمكن تحديد مفهوم لهذه الظاهرة و أنواعها فيما يلي :

أولا : مفهوم التضخم

إذا رجعنا الى التاريخ الاقتصادي نجد أن أصل كلمة التضخم *inflation* لاتيني و المقصود بها *influre* و تعني المبالغة¹ ، و للتضخم في الاقتصاد معاني عديدة نذكر منها² :

- التضخم في الأسعار بمعنى أن الأسعار قد ارتفعت ارتفاعا غير عادي و ليس طبيعي ؛
- التضخم في الدخل أو في الجزء من الدخل الوطني كالتضخم في الأجور و الأرباح مما يعني أن الأجور و الأرباح قد ارتفعت ارتفاعا غير طبيعيا ؛
- التضخم في الرصيد النقدي و الذي يعني زيادة كبيرة في المعروض من النقود ؛
- التضخم كظاهرة سعرية هو الحركة المستمرة التي من خلالها يرتفع المستوى العام للأسعار اذا كان سبب الارتفاع زيادة كمية النقود أو عدم التوازن بين التيار النقدي و التيار السلعي ، و غير ذلك من الأسباب

¹ : عناية غازي حسين ، "التضخم المالي" ، بدون طبعة ، مؤسسة شباب الجامعة ، المملكة العربية السعودية ، 2006 ، ص: 10 .
² : رجاء الربيعي ، " دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي " ، بدون طبعة ، دار أمانة ، الأردن ، 2013 ، ص: 12 .

- ويمكن القول أن التعريف الذي يشمل العديد من جوانب التضخم يتمحور على فكرتين أساسيتين¹:

➤ ان التضخم يقاس بمقياس ما يسمى "المستوى العام للأسعار"، و يعرف المستوى العام للأسعار على أنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع و الخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما .

➤ ان التضخم هو ارتفاع ملموس مستمر في المستوى العام للأسعار و المقصود هنا أمران ، الأمر الأول هو أن يكون الارتفاع في الأسعار واضحا و محسوسا في المجتمع ، أما الأمر الثاني و هو أن يكون ذلك الارتفاع الملموس ممتدا على فترة من الزمن

و يمكن تقديم تعريف شامل للتضخم بحيث أنه ظاهرة اقتصادية ، اجتماعية، مركبة ، متعددة الأسباب و الأبعاد، ولها العديد من المظاهر و الأشكال و الآثار ، و ذلك من خلال النظرة الكلية للتضخم و من وجهة النظر البنائية و العلاقات الاقتصادية دون النظر الى العناصر ، مما يرتب في الواقع التضخمي انخفاضا في القدرة الشرائية لحائزي النقود بدرجات متفاوتة و لا يعني في الحقيقة انخفاضاً في القوة الشرائية للنقود و لو أن هذا يتحقق فعلا².

ثانيا : أنواع التضخم

يمكن أن نميز بين أنواع مختلفة من التضخم و ذلك حسب عدة معايير هي :

1. حسب القطاع الذي يحدث فيه التضخم : و يفرق كينز وفق هذا المعيار بين نوعين من التضخم³.

✓ التضخم السلعي : و هو ذلك النوع من التضخم الذي يحدث في مجال سلع الاستهلاك مما يؤدي الى شيوع أرباح قدرية في صناعات انتاج سلع الاستهلاك.

¹: خالد واصف الوزني ؛ أحمد حسين الرفاعي ، " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، بدون طبعة ، دار وائل ، 2007 ، ص:177.

²: سلمان بودياب ، "اقتصاديات النقود و البنوك " ، مرجع سابق ، ص : 205 .

³: نبيل الروبي ، " نظرية التضخم " ، بدون طبعة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر ، بدون سنة ، ص : 28 .

✓ **التضخم الرأسمالي** : و هو تضخم يظهر في سوق أو قطاع سلع الاستثمار ، عندما يحقق المنتجون في صناعات سلع الاستثمار أرباحا كبيرة¹.

و يجمع كينز بين نوعين من التضخم في صناعات الاستهلاك و الاستثمار بما أطلق عليه التضخم الربحي و هو نوع من التضخم ينشأ بصفة عامة نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار مما يؤدي الى ظهور أرباح قدرية في كل من صناعات الاستهلاك و سلع الاستثمار و هذا النوع من التضخم يختلف عن التضخم الداخلي الذي يحدث اذا ارتفعت أجور التي يحصل عليها العمال².

2. **حسب درجة التشغيل في الإقتصاد القومي** : و وفق هذا المعيار يشير الى نوعين هما :

✓ **التضخم غير الحقيقي** : و هو تضخم يطلق على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول الى مرحلة التشغيل الكامل في الإقتصاد ، حيث ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب الفعلي و زيادة حجم التشغيل ، و هذا الارتفاع في الأسعار ليس ضارا ، بل يشجع المستثمرين على زيادة الاستثمار³.

✓ **التضخم الحقيقي** : طبقا لكينز يحدث التضخم الحقيقي عندما لا يترتب على زيادة الطلب الاجمالي زيادة الناتج ، و يحدث ذلك عندما تكون مرونة الناتج الى الطلب الاجمالي مساوية للصفر⁴.

3. **حسب درجة اشراف الدولة على الأسعار** : و وفقا لهذا يفرق الاقتصاديون بين نوعين من التضخم :

✓ **التضخم الصريح** : و هو التضخم الأصيل أو الصحيح ، و يحدث عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة الانتاج مما ينعكس في صورة زيادة في الأسعار⁵ ، حيث تأخذ الزيادة في الأسعار اتجاهات تصاعدية ، مما يؤدي الى تدهور قيمة النقود ، و تفقد العملة الوطنية وظيفتها كمستودع للقيمة، مما يدفع بالأفراد الى زيادة انفاقهم الاستهلاكي و التخلي عن المزيد من النقود .

¹ : خليف عيسى ، " التغيرات في قيمة النقود الآثار و العلاج " ، الطبعة الأولى ، 2001 ، ص : 128 .

² : نبيل الروي ، " نظرية التضخم " ، مرجع سابق ، ص : 28 ، 29 .

³ : خليف عيسى ، مرجع نفسه ، ص : 128 ، 129 .

⁴ : نجح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح ، " السياسة النقدية و نظرية النقود في الإقتصاد الاسلامي " ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2015 ، ص : 300 .

⁵ : كامل علاوي ؛ كاظم القتلاوي ؛ حسن لطيف كاظم الزبيدي ، " مبادئ علم الإقتصاد " ، دار الصفاء ، الأردن ، 2009 ، ص : 273 .

✓ **التضخم المكبوت** : و يمثل حالة تمنع فيه الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تتمثل بوضع ضوابط و عمليات تقلل من الانفاق الكلي و تمنع ارتفاع الأسعار ، و هذا يؤدي الى تجميع الموجودات النقدية و السائلة التي يمكن تحويلها الى قوة شرائية في أوقات لاحقة¹ ، كما أن التضخم المكبوت هو نتيجة لسياسة تهدف الى منع الظروف القائمة لتضخم ظاهر من التعبير عن نفسها .

✓ **التضخم الكامن** : و هو يعتبر جزء من التضخم المكبوت و هو الذي يعبر عن قيام الدولة بتمويل جزء كبير من منتجاتها و مصانعها لإنتاج الحربي و هذا يؤثر على قلة المعروض من السلع و الخدمات و يعني ذلك وجود فائض الطلب² .

4. **حسب مصدر التضخم** : يفرق الاقتصاديون هنا وفق هذا المعيار بين نوعين من التضخم :

✓ **التضخم المحلي** : و هو تضخم الذي يحدث نتيجة عوامل داخلية ، تتعلق بمجموع لاختلالات الهيكلية و الوظيفية للاقتصاد القومي ، و السياسات المتبعة من طرف الدولة لمواجهة هذه الاختلالات³ .

✓ **التضخم المستورد** : هو الزيادة المتسارعة و المستمرة في أسعار السلع و الخدمات النهائية المستوردة من الخارج ، و هذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع و الخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار و تضطر الى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار ، فالدول الصغيرة المنفتحة على العالم لا يمكن أن يكون لها أي دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها ، فهي مستهلك صغير و لا يستطيع أن يؤثر في حجم السوق العالمي و أسعاره⁴ .

5. **حسب حدة التضخم** : و هنا يميز الاقتصاديون وفقا لهذا المعيار بين عدة أنواع من التضخم هي :

التضخم الجامح : حيث ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير و تزداد فيه سرعة تداول النقود و تتوقف فيه النقود عن العمل كمستودع للقيمة ، و في حال استمرار التضخم على هذا النحو فانه قد يؤدي الى انهيار النظام النقدي و تنهار معه قيمة الوحدة النقدية كما حدث لكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية

¹ : محمود حسين الوادي و آخرون ، " النقود و المصارف " ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، الأردن ، 2010 ، ص: 80 .

² : انس البكري ؛ وليد صافي ، " النقود و البنوك " ، بدون طبعة ، دار المستقبل ، الأردن ، بدون سنة ، ص: 202 .

³ : خليفي عيسى ، " المتغيرات في قيمة النقود الآثار و العلاج " ، مرجع سبق ذكره ، ص: 130 .

⁴ : خالد الواصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، " مبادئ الإقتصاد الكلي " ، بدون طبعة ، دار وائل ، الأردن ، 2002 ، ص: 186 .

الفصل الثاني _____ إطار مفاهيمي حول بعض متغيرات الإقتصاد الكلي
حيث لم يكن هناك استقرار اقتصادي و سياسي و اجتماعي و تواجه الدول صعوبات كثيرة من أجل
السيطرة على هذا النوع¹.

✓
✓ **التضخم المتقلب** : و يحدث هذا التضخم عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة،
لتدخل السلطات الحكومية و النقدية لتحيد من هذا الارتفاع لفترة تالية، ثم تعود الأسعار للارتفاع في
الفترة التي تليها ، و هكذا².

✓ **التضخم المعتدل** : يعد هذا النوع من التضخم من أدنى مستويات التضخم ، اذا تبدأ الزيادة في
الأسعار بصورة بطيئة و تدريجية و يكون فيها مستوى الانفاق النقدي معتدلا نسبيا، لذلك فهو يأخذ
أو يستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا ، و تكون زيادة الأسعار بنسب تتراوح غالبا بين 2-3%.

المطلب الثاني : أسباب التضخم و آثاره

أولا : أسباب التضخم

من خلال التعريف المختار للتضخم ، فإن السبب الأساسي هو الزيادة المستمرة لكمية النقود مقارنة بحجم
السلع و الخدمات المنتجة و هذه الزيادة قد يكون سببها الاصدار النقدي أو اصدار المصارف التجارية
للنقود المصرفية و عدة أسباب أخرى و من بين أهم أسباب التضخم ما يلي :

1) **التضخم بسبب الطلب** : و هو التضخم الذي يكون مصدره و سببه الزيادة في الطلب النقدي
الكلي و الذي يمكن ان يتحقق نتيجة توسع السلطة النقدية (البنك المركزي) في زيادة عرض النقود من
خلال زيادة الاصدار النقدي كما أنه يمكن أن يتحقق من خلال التوسع في الائتمان المصرفي ، أي
الزيادة في عرض النقود التي هي نقود الودائع ، و بذلك يزداد الطلب النقدي على السلع و الخدمات
نتيجة زيادة عرض النقود ، و ترتفع بذلك الأسعار ، و هذا النوع من التضخم يتضمن زيادة في

¹ : محمود حسين الوادي و آخرون ، " النقود و المصارف " ، دار المسيرة ، الأردن ، 2010 ، ص 79 .

² : خليفي عيسى ، " التغيرات في قيمة النقود " المرجع نفسه ، ص 131 .

الدخول النقدي التي تؤدي الى زيادة الطلب النقدي الناجم عن زيادة عرض النقد بالشكل الذي يقود الى زيادة الأسعار، و حصول التضخم في الإقتصاد و الذي يكون سببه و مصدره الطلب¹ .

(2) **التضخم بسبب العرض** : يحدث هذا النوع من التضخم بسبب نقص العرض الكلي من السلع و الخدمات الناتج عن زيادة تكاليف الانتاج الذي يرجع بدوره الى ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج أو زيادة الأجور، مما يترتب على ذلك في النهاية من زيادة معدلات البطالة و ارتفاع مستوى الأسعار² .

(3) **التضخم الناشئ عن زيادة النفقات** : ترجع هنا ظاهرة التضخم الى أن الارتفاع في الأسعار يكون ناتجا عن زيادة نفقات عناصر الانتاج ، دون أن يكون هناك تغيرا في الطلب، و عنصر الانتاج الذي يمثل تكلفة متزايدة هو عنصر العمل ، و بعبارة أخرى أن الزيادة في نفقات الانتاج ترجع في الغالب الى زيادة معدلات الأجور أي رغبة العمال في زيادة دخولهم³ .

(4) **التضخم الهيكلية** : و هو التضخم الذي يكون سببه و مصدره الهيكل الانتاجي في الإقتصاد و الذي يعاني من الاختلال في هيكله أو تركيبه و بالذات في الدول النامية حيث ترتفع الأهمية النسبية لقطاع أو نشاط معين أو قطاعات و نشاطات محدودة في الانتاج ، و الذي يتم تصديره في الغالب و تنخفض الأهمية النسبية لمعظم القطاعات و النشاطات الاقتصادية في توليد الانتاج و بذلك تضعف قدرة الإقتصاد على توفير العرض من المنتجات الذي يلي الاحتياجات بالذات، ما يتصل بالعجز المرتبط بعدم التناسب بين تشكيلة العرض ، أي هيكل العرض و تشكيلة الطلب أي هيكل الطلب ، و الذي يعني عدم التناسب بين الأنواع التي يتم عرضها من المنتجات و كميتها من الأنواع التي يتم طلبها و هو ما يؤدي الى ارتفاع الأسعار في الحالات التي تتحقق فيها زيادة في الطلب على العرض⁴ .

(5) **التمويل بالعجز** : و هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة و قد يكون سببه زيادة الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري بغرض زيادة الطلب الكلي الفعال ، دون مقابلة تلك الزيادة في العرض الكلي مما يؤدي الى الفائض النقدي و الى ارتفاع الأسعار و هذا ما يسمى بالتضخم الطلبي ، و قد

¹ : فليح حسن خلف ، " النقود و البنوك " ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2006 ، ص : 174 .

² : محمد السريتي ؛علي عبد الوهاب نجما ، " النظرية الاقتصادية الكلية " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2008 ، ص : 243.

³ : زينب عوض الله ، " أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2003 ، ص ص 258- 259.

⁴ : فليح حسن خلف ، " النقود والبنوك " ، مرجع سابق ، ص : 175 .

يكون التمويل بالعجز لتمويل العمليات الحربية حيث تزداد النفقات الحربية للدولة اضافة الى عوامل نفسية¹.

6) التوسع في فتح الاعتمادات من طرف المصارف : فتسهيل المصارف فتح الاعتمادات

للمنظمين و المنتجين و غيرهم يؤدي الى تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة².

7) التخلص من التزامات الأجنبية : أحيانا تلجأ الدولة الى تخفيض قيمة عملتها تخفيضاً كبيراً يؤدي

بها الى الانهيار اذا كانت ترغب في تخفيض التزاماتها الأجنبية .

و في هذا الصدد يقول شارلسليفنسون الحرب الفيتنام كانت احدى الأسباب الرئيسية للتضخم الأمريكي , فقد تجاوزت تكلفتها المباشرة 14 مليار دولار أمريكي في عام 1977.

ثانيا : آثار التضخم

عند حدوث تضخم و خاصة اذا كان بمعدلات كبيرة فانه يؤثر على كثير من المتغيرات الاقتصادية و عادة ما يكون تأثيرا سلبيا , يمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية :

I. آثار التضخم على اعادة توزيع الدخل : يتطلب تحليل آثار التضخم على توزيع الدخل التمييز أولا

بين الدخل النقدي و الدخل الحقيقي فالمقصود بالدخل النقدي عدد الجنيهات التي يحصل عليها

الفرد، أما الدخل الحقيقي فهو حجم السلع و الخدمات التي يحصل عليها المستهلك بإنفاق دخله

النقدي ، لذلك فان الدخل الحقيقي يعتمد على الدخل النقدي و اسعار السلع و الخدمات

المشتراه³.

II. آثار التضخم على العملة و الادخار و الاستهلاك : يترتب على التضخم اضعاف ثقة الأفراد

بالعملة ، و اضعاف الحافز على الادخار اذا اعقبت قيمة النقود الى التدهور المستمر، تبدأ النقود في

فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة ، و هنا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي ، فيزيد ميلهم

¹: جمال بن دعاس ، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوطني " ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2007 ، ص: 129 .

²: خليفي عيسى ، " التغيرات في قيمة النقود " ، مرجع سابق ، ص 175 .

³: عبد المطلب عبد الحميد ، " اقتصاديات النقود و البنوك " ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2014 ، ص : 325.

الى انفاق النقود على الاستهلاك الحاضر و ينخفض ميلهم للادخار، و ما تبقى لديهم من أرصدة يتجهون الى تحويلها الى ذهب و عملات أجنبية مستقرة القيمة و الى شراء سلع و عقارات¹.

III. آثار التضخم على ميزان المدفوعات : يعبر ميزان المدفوعات عن سجل لكل المعاملات التي تتم بين بلد معين و بين البلدان الأخرى خلال فترة زمنية معينة (و قد اتفق على أن تكون الفترة سنة)²، يترتب على التضخم في دولة ما و خاصة عندما يكون أعلى من معدلات التضخم العالمية زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات بها، و ذلك لأنه يترتب عليه نقص الصادرات لأنها تكون أعلى نسبيا و زيادة الواردات لأنها تكون أرخص نسبيا، و ينعكس ذلك في صورة عجز في الحساب الجاري³.

IV. آثار التضخم على الانتاج : تحارب الاقتصادات المختلفة التضخم و تحاول تجنبه اتقاء الأضرار التي تنجم عليه، و أهم هذه الأضرار فيما يتعلق بقضية الانتاج و هو الضرر الذي يقع على الاستثمار و الضرر الذي يقع على الصادرات⁴.

V. توجيه رؤوس الأموال : توجه الى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، و تتجه الى انتاج السلع التي ترتفع أسعاره باستمرار و هي عادة السلع الترفيهية التي يطلبها أصحاب الدخل العالية⁵.

VI. الأثر على الاستثمار : يؤثر التضخم سلبا على الاستثمار بالمجتمع حيث يترتب عليه توجيه الاستثمارات الى الأنشطة التي تتسم بسرعة دوران رأس المال ذات المعدلات المرتفعة من الربح و هي ليست الأكثر أهمية لعمليات التنمية كما يترتب على التضخم صعوبة تقدير التكلفة الحقيقية للمشروعات، و من ثم ارتباك في تنفيذ المشروعات و التوقف عن اتمام الاستثمارات في المشروعات التي تكون تحت الانشاء، فضلا عن ضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية و كل هذه الأمور تعوق عمليات الاستثمار⁶.

¹ : أنس البكري؛ وليد صافي، " النقود و البنوك " ، بدون طبعة ، دار المستقبل ،الأردن ، بدون سنة ، ص؛ ص : 205،206 .

² : خليف عيسى ، " التغيرات في قيمة النقود " ، مرجع نفسه ، ص : 135 .

³ : محمد السريتي ؛ علي عبد الوهاب نجح ، " النظرية الاقتصادية الكلية " ، مرجع سابق ، ص : 257.

⁴ : عبد المطلب عبد الحميد ، " اقتصاديات النقود و البنوك " ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2014 ، ص : 331 .

⁵ : أنس البكري ؛ وليد صافي ، " النقود و البنوك " ، مرجع سابق الذكر ، ص : 206.

⁶ : محمد السريتي ؛ علي عبد الوهاب نجح ، " النظرية الاقتصادية الكلية " ، مرجع سابق ، ص : 257.

VII. يترتب عليه ظلم اجتماعي : يلحق بأصحاب الدخل الثابتة كأرباب المعاشات و حملة السندات و الذين تختلف دخولهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار و يستفيد أصحاب الدخل المتغيرة من تجار و منتجين .

VIII. يلاحظ على التضخم أنه يمتاز بطبيعة التراكمية : و هي تعني أنه متى استطاع أن يتمكن من النظام الاقتصادي تستفحل بصورة تراكمية يستحيل التخلص منه و بالتالي يؤثر على الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية لأنه يسيطر على قرارات رجال الأعمال و سلوك العمال و رجال الحكم .

IX. أثر التضخم على الكفاية الانتاجية : يشير الكثير من الاقتصاديين بأن التضخم يحمل في طياته الكثير من الآثار السيئة على الكفاية الانتاجية للعمال و الآلات، و يبدو أن هذا الأثر يرجع الى أن التضخم يؤدي الى سوء تخصيص الموارد و ما ينتج عن ذلك هو بطبيعة الحال اسراف في استخدام الموارد و انخفاض في الكفاية الانتاجية نتيجة لزيادة المدخلات بمعدلات أكبر من المخرجات¹.

المطلب الثالث : علاقة سعر الصرف بالتضخم

شهد العالم منذ القرن العشرين اختلالات شديدة على مستوى سعر الصرف و التضخم ، حيث أن حدوث تقلبات سعر الصرف يقابلها مشكلة التضخم و العكس صحيح هذا ما يجعلنا نتساءل عن العلاقة بينهما حيث سنركز على ذلك فيما يلي :

أولا : نظرية الحلقة المفرغة

عملت نظرية الحلقة المفرغة على تفسير العلاقة التي تربط بين سعر الصرف و التضخم في المدى القصير و المدى البعيد ، أخذت في الاعتبار مرونة الأسعار و عرض النقود ، حيث تعرضت الى الانتقاد الشديد ، هنا سنتطرق الى نص نظرية الحلقة المفرغة ، بحيث ظهرت هذه النظرية في علم الاقتصاد لتفسير أسباب العالم الثالث في حالة تخلف مستمر تأخذ هذه النظرية بمبدأ السببية الدائرية و الذي يعني أن هناك مجموعة من العوامل أو المؤشرات التي تتفاعل مع بعضها بطريقة دائرية من شأنها ابقاء دول العالم الثالث في حالة تخلف مستمر لا يمكن الخروج منها من ثم أطلق عليها نظرية الحلقة المفرغة أو الدائرة السلبية لأنها تنتهي الى

¹ : عبد المطلب عبد الحميد ، " اقتصاديات النقود و البنوك " ، مرجع سابق ، ص : 332.

حيث بدأت دون نتيجة¹ ، كما ينص نص نظرية الحلقة المفرغة أن هناك علاقة وثيقة بين تقلبات أسعار الصرف و عرض النقود و معدل التضخم ، و ارتكزت هذه النظرية على فرضية مرونة الأسعار الداخلية في الأمد القريب و البعيد ، مما يقود الى تحرك معدلات التضخم نتيجة للتقلبات في سعر الصرف² .

ملخص هذه النظرية أن التغيرات في أسعار أو عرض النقود تؤثر بصورة مباشرة على معدل التضخم ، كما يؤثر التضخم في أسعار الصرف العملة المحلية و عرض النقود الحقيقي و الفرضية التي تركز عليها النظرية هي مرونة الأسعار الداخلية في الأمد القريب و البعيد ، مما يسمح بتحريك معدل التضخم نتيجة لأي تغير في أسعار الصرف و عرض النقود كما يعتقد مؤيدو هذه النظرية أن هذه العلاقة تتسم بدرجات من التشابك و التعقيد بحيث لا يمكن الجزم عن معرفة المتغير الرئيسي الذي يحكم هذه العلاقة .

ثانيا : التضخم و اختيار نظام سعر الصرف

1) أنظمة سعر الصرف الثابت و التضخم : لقد شغلت مشكلة التضخم جدلا واسعا حول اختيار نظام سعر الصرف الذي يكفل الحفاظ على معدلات التضخم منخفضة فمؤيدو أسعار الصرف الثابت أكدوا بأن تبني هذا النظام يساهم بالتخلص و بشكل نهائي من مشكلة التضخم عن طريق تقييد السياسة النقدية بنظام أسعار الصرف الثابتة³ ، فقد أثبتت النظرية الاقتصادية للعلاقة بين أنظمة الصرف الثابتة و انضباط السياسة المالية على أن تثبيت سعر الصرف يكون سببا رئيسيا في انضباط السياسة المالية ، لأن تثبيت سعر الصرف يزيد من ثقة الاحتفاظ بالعملة المحلية و يحفز على زيادة الطلب على العملة أي الرغبة في الاحتفاظ بالنقد بدلا من انفاقها على مستوى معطى للعرض النقدي مما يساهم في المحافظة و الابقاء على معدلات تضخمية ضعيفة و بالتالي الانخفاض السريع في أسعار الفائدة فقد تنخفض لتصل المستوى العالمي اذا كان التثبيت ذو مصداقية أي أن الدولة التي لديها

¹ : محمد عز ، "الحلقة المفرغة" ، الحوار المتمدن ، <http://www.m.ahewar.org/s.asp> ، تاريخ الدخول الى الموقع 2022/04/08 .

² : رافي بديع حبيب ، " دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادية في سورية " ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2015 ، ص : 101 .

³ : فواز جار الله نايف؛ سعدون حسين فرحان ، " أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلي في عدد من الدول النامية " ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 31 ، العدد 93 ، جامعة الموصل ، العراق ، 2009 ، ص : 69 .

محاولات جادة في محاربة التضخم تقوم بتثبيت سعر صرف عملتها بسعر صرف عملة دولة أخرى ذات بنك مركزي أكثر كفاءة و ذات تاريخ في معدلات التضخم المنخفض مما يعمل على زيادة الانضباط النقدي عن طريق تقييد حرية البنك المركزي من التدخل بسياسات نقدية توسعية و هذا ما يخلق قناعة لدى صانعي سياسات الأجور و الأسعار بأن معدلات التضخم لن تزيد في المستقبل، و في الأخير ستكون النتيجة بأن الدولة سوف تحافظ على مستويات منخفضة من التضخم في المستقبل .

2) أنظمة سعر الصرف المرنة و التضخم : تظهر الأنظمة المرنة من الناحية النظرية أكثر موضوعا للتضخم الأكثر تضخمية مقارنة بالأنظمة الثابتة ، كما هو متعارف عليه ، اتخذت العملة في البلد يزيد و يرفع الأسعار الداخلية في حين أن ارتفاع قيمة العملة نادرا ما يترجم بانخفاض الأسعار لأنها قليلة المرونة الى الانخفاض بالتأكيد في النظام الثابت تخفيض العملة يكون أيضا تضخما ، بينما إعادة التقدير لا يعمل على تخفيض الأسعار ، لأن أسعار الصرف المرنة تستجيب في اتجاهين كرد فعل لها ، تدفع الى ارتفاع الأسعار في حالة انخفاض سعر الصرف و لكن نادرا ما تنخفض الأسعار في حالة ارتفاع التقييم في سعر الصرف¹ ، بحيث يكون التضخم في هذه الحالة أكثر احتمالا و حدوثا في الأنظمة القائمة مقارنة بالأنظمة الثابتة ، يرى مؤيدو نظام سعر الصرف المرن أن هذا الأخير يقدم معدلات تضخم تماثل ما يقدمه نظام سعر الصرف الثابت في المدى البعيد ، لذلك من المرجح أن تلغى الفوارق بين معدل التضخم في ظل نظم أسعار الصرف المختلفة².

نستنتج من تحليل سابق أنه في ظل أنظمة سعر الصرف الثابتة تكون معدلات التضخم منخفضة و بهذا فهي أفضل من أنظمة سعر الصرف المرنة التي في ظلها تكون معدلات التضخم مرتفعة و هذا يرجع الى القاعدة التنظيمية لنظام سعر الصرف الثابت ، حيث لاحظنا أن اختيار نظام سعر الصرف يرتبط بالأداء

¹ : جبوري محمد ، " تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، تخصص نقود بنوك ومالية ، جامعة ابي بكر بالقائد تلمسان ، الجزائر ، 2013 ، ص : 212.

² : نوة بن يوسف ، "تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012)" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2016 ، ص ص 121 ، 122.

الفصل الثاني _____ إطار مفاهيمي حول بعض متغيرات الإقتصاد الكلي التضخمي ، كما أننا لاحظنا أن أداء أنظمة سعر الصرف المرنة يماثل أداء أنظمة سعر الصرف الثابتة وهذا في المدى البعيد .

ثالثا : أثر تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية

ان أثر تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية يحدث من خلال ثلاث مصادر :

❖ القناة الأولى : درجة انتقال تغيرات سعر الصرف الى الأسعار المحلية ترتفع حسب مستوى

التضخم استنادا الى نموذج سلوك الشركات ، يشير Taylor الى أن أصحاب المشاريع يميلون بشكل أكبر الى نقل تغيرات أسعار الصرف الى أسعارهم في ظل بيئة تتميز تقليديا بمعدلات تضخمية مرتفعة ، علاوة على ذلك في حالة استمرار معدلات التضخم فان الشركات الاقتصادية سيعتبرون ان ارتفاع التكاليف سيستمر ايضا .زيادة معدل التضخم في الاقتصاد بنسبة أعلى من معدل التضخم في العالم الخارجي يعني أن السلع و الخدمات المنتجة محليا ستصبح غالية الثمن مقارنة بالسلع و الخدمات المتشابهة المنتجة في العالم الخارجي ، مما يؤدي الى تدهور الموقف التنافسي للمنتجات الوطنية و ينتج عن ذلك انخفاض الصادرات و في الوقت نفسه زيادة الواردات من السلع و الخدمات المتشابهة فزيادة معدل التضخم يؤدي التأثير على الطلب و العرض العملة الأجنبية¹ .

❖ القناة الثانية : التي تأتي منها علاقة سعر الصرف بالأسعار المحلية (التضخم) هي قناة تخفيض

قيمة العملة أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي ، و هو يؤدي الى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية ، الا أن قوة التأثير على الأسعار المحلية و الفترة التي يستغرقها تحقيق هذا التأثير لا يزال محل خلاف ، و ذلك لأن قوة هذا التأثير و سرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها نسبة الواردات الى اجمالي السلع المستهلكة ، و درجة المنافسة في صناعة بدائل الواردات المحلية التي تختلف من اقتصاد لآخر، حيث من المتوقع أن يزيد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات الى اجمالي السلع المستهلكة و زيادة درجة المنافسة في الصناعة² .

¹: جبوري محمد ، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي" ، مرجع نفسه ، ص : 188.

²: طلحة محمد ، " قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، قسم علوم اقتصادية ، تخصص كمي ، جامعة ابي بكر بالقائد تلمسان ، الجزائر ، 2019 ، ص : 102.

❖ **القناة الثالثة :** هي أثر تغيرات سعر الصرف على تغير الأجور النقدية التي تؤثر على فعالية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها ، ان آثار تخفيض قيمة العملة " ارتفاع سعر الصرف الأجنبي " على المتغيرات الاقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على مدى استجابة الأجور السلعية و الأسعار لذلك التخفيض , فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الاسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما قل التغيير في الأجور الحقيقية ، و مع ارتفاع درجة ربط أثر الأجور مع المستوى العام للأسعار ، و مع اقتصاد يميل للانفتاح سيكون أثر تغير سعر الصرف الاسمي على الأجور الحقيقية و على مستوى الناتج قليلا و عليه فان ربط الأجور بمؤشرات السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف.

من خلال ما سبق نستنتج ان آثار تغيرات أسعار الصرف على الأسعار المحلية تظهر في شكل ارتفاع على مستوى التكاليف و أسعار السلع و الخدمات المحلية و الأجور الاسمية، انخفاض التنافسي للمنتجات الوطنية و منه تؤثر على القدرة التنافسية للدولة هذا ما يترجمه الانخفاض في الصادرات و زيادة الواردات و هذا يؤدي الى الزيادة على الطلب و عرض العملة الأجنبية ، بالإضافة الى انخفاض قيمة العملة .

المبحث الثاني : أثر ميزان المدفوعات على سعر الصرف

ان المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل و لذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي و التزاماتها نحوه و لذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها و التزاماته ، و هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات .

المطلب الأول : مفهوم ميزان المدفوعات و أهميته

أولا : تعريف ميزان المدفوعات

هناك عدة تعاريف أعطيت لميزان المدفوعات نذكر منها :

- يمكن تعريف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة و المقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة ، عادة سنة¹ .
- ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل فيه جميع السلع و الخدمات و الهبات و المساعدات الأجنبية و كل المعاملات الرأسمالية و جميع كميات الذهب النقدي الداخلة و الخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة ، أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد و بقية البلدان المتعاملة معه² .
- ميزان المدفوعات هو السجل الأساسي و المنظم الذي يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مؤسسات و مواطني بلد معين مع حكومات و مؤسسات و مواطني بلد آخر مسجلة لفترة زمنية غالبا ما تكون سنة واحدة³ .

¹ : زينب حسين عوض الله ، " الإقتصاد الدولي " ، بدون طبعة ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2004 ، ص : 64 .

² : عبد الرحمان يسري أحمد ؛ و آخرون ، " اقتصاديات دولية " ، بدون طبعة ، قسم الإقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص : 199 .

³ : نوزاد عبد الرحمان الهيتي ؛ منجد عبد اللطيف الخشالي ، " مقدمة في المالية الدولية " ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص 40 .

• يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية و أداة من التحليل الاقتصادي ، لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير¹.

و من خلال الجمع بين هذه التعاريف يمكن اعطاء التعريف التالي : ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني و كل الأعوان الآخريين في العالم الخارجي .

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات

تكمن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي²:

- يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب و عرض العملة المحلية.
- يسمح بتحديد بعد و طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم ، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة ، حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات و نوع السلع المتبادلة .
- أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية و النقدية ، فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي بسبب أحداث تغيرات كلية فاذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج الى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات و الواردات و الأرصدة الدولية .
- يعتبر ميزان المدفوعات مصدر للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات .

¹: قاصدي عبد السلام ، " أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف: حالة الجزائر " ، ص : 152.

²: محمد العربي ساكر ، "محاضرات في الإقتصاد الكلي" ، بدون طبعة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، بدون سنة ، ص : 92.

ثالثا : العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

هناك عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها¹ :

✓ **التضخم** : ان التضخم يؤدي الى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية ، فتتخفض الصادرات و ترتفع الواردات نظر لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية .

✓ **معدل نمو الناتج المحلي** : تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة الى زيادة الطلب على الواردات ، و يحدث العكس في حالة انخفاض الدخل اذ ينخفض الطلب على الواردات .

✓ **الاختلاف في أسعار الفائدة** : ان التغير في أسعار الفائدة يبدى أثرا على حركة رؤوس الأموال ، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية الى ارتفاع رؤوس الأموال الى الداخل ، و على العكس من ذلك فان انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي الى خروج رؤوس الأموال ، و ذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين .

✓ **سعر الصرف** : يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الى خفض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا ، و تجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، و على العكس من ذلك يؤدي بتخفيض سعر الصرف الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، و تجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين .

المطلب الثاني : هيكل ميزان المدفوعات و توازنه

أولا : هيكل ميزان المدفوعات

يقسم ميزان المدفوعات افقيا الى جانبين أحدهما مدين و الآخر دائن ، يحتوي الجانب المدين على جميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد الى البلدان الأخرى ، أما الجانب الدائن فيحتوي على جميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية الى البلد² .

¹ : بسام الحجار ، " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2003 ، ص : 64 .

² : عبد الرحمان يسري أحمد ؛ و آخرون ، " اقتصاديات دولية " ، مرجع نفسه ، ص : 204 .

الفصل الثاني _____ إطار مفاهيمي حول بعض متغيرات الإقتصاد الكلي
أما عموديا فحرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات الى أقسام مستقلة يضم كل منها قوى متميزة من
المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة و من بين التقسيمات الشائعة نورد هذا التقسيم لتميزه
بالوضوح و المنطقية¹.

I. الحساب الجاري : و يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع و الخدمات و ينقسم الى
قسمين²:

✓ **ميزان التجارة المنظورة** : و تسجل فيه عمليات التجارة المنظورة أي الصادرات و الواردات من
السلع .

✓ **ميزان التجارة الغير المنظورة** : أي الصادرات و الواردات من الخدمات .

و يعد هذا الحساب من أكثر حسابات ميزان المدفوعات و أهمها فهو يمثل ما تحقق فعلا من سلع و
خدمات من قبل البلد مع العالم الخارجي سواء سلبيا أو ايجابيا ، كذلك يلاحظ أن الحساب المذكور يرتبط
ارتباطا وثيقا بالدخل القومي و يؤثر فيه من خاصية الحجم و الهيكل³.

II. حساب رأس المال : و يسجل في هذا الحساب التدفقات الرأسمالية الوافدة الى البلد و الخارجة منه و
ينقسم الى قسمين⁴:

✓ **حساب رأس المال طويل الأجل** : الذي يتضمن التدفقات الرأسمالية التي يطول أمدها أكثر من
سنة ، أي تستحق السداد بعد سنة فأكثر و هذه تشمل :

➤ **القروض طويلة الأجل** : تستحق السداد بعد أكثر من سنة ، و تسجل هذه القروض التي

يمنحها الأجانب الى البلد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، أما التي يمنحها البلد الى

الأجانب فتسجل في الجانب المدين .

➤ **الاستثمار المباشر** : و هو الاستثمار الذي يتولى أصحابه ادارته مباشرة ، فتسجل قيم هذه

الاستثمارات في الجانب الدائن من حساب رأس المال اذا كانوا غير المقيمين ، و بعكسه تسجل

¹ : محمد العربي ساكر ، "محاضرات في الإقتصاد الكلي" ، مرجع سابق ، ص : 93.

² : هجير عدنان زكي أمين ، " الإقتصاد الدولي " ، الطبعة الأولى ، اثناء للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2010 ، ص : 201 .

³ : محمد العربي ساكر ، "محاضرات في الإقتصاد الكلي" ، مرجع نفسه ، ص : 93.

⁴ : هجير عدنان زكي أمين ، " الإقتصاد الدولي " ، مرجع سابق ، ص : 205.

الاستثمارات في الجانب المدين من حساب رأس المال اذا كانوا مواطنو البلد أو شركاته أو حكوماته الذين قاموا بهذا النشاط الاستثماري .

✓ **حساب رأس المال قصير الأجل** : ان معاملات الأسهم قصيرة الأجل فهي تشمل حركات الودائع الجارية بين البنوك و صفقات بيع و شراء الأسهم و السندات التي تستحق السداد بفترة أقل من سنة واحدة بين المقيمين و غير المقيمين و هذه الحسابات عادة تتحرك لأغراض تسوية المعاملات الأخرى في الميزان خاصة معاملات الحساب الجاري و معاملات حساب رأس المال طويل الأجل و التحويلات أحادية الجانب¹ .

III. حساب الاحتياطي الرسمي و الذهب النقدي : يمثل العجز و الفائض في ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية حصيلة الرصيد الصافي للمعاملات الجارية (الحساب الجاري) و التحويلات أحادية الجانب و المعاملات الرأسمالية (حساب رأس المال) ، فعندما يكون الجانب المدين في هذه أكبر من الجانب الدائن فان هذا يعني أن هناك عجزا في ميزان المدفوعات ، و العكس يصح في حالة الفائض .

و هنا يأتي دور هذا الحساب (الاحتياطات الرسمية) و حساب حركة رأس المال قصير الأجل لتسوية هذا العجز أو الفائض ، و بعد اجراء هذه التسوية يصبح الميزان متوازنا من الناحية الحسابية.

IV. حساب الخطأ و السهو : و يمثل هذا الحساب الرصيد الصافي اللازم لتساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين من ميزان المدفوعات ، وقد يكون نتيجة لتغطية بعض النشاطات المالية غير المشروعة فيتم تصنيفها ضمن هذا الحساب من أجل اخفائها² .

ثانيا : التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات

❖ **التوازن في ميزان المدفوعات** : يعرف التوازن في ميزان المدفوعات على أنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة ، و لفهم المعنى الحقيقي للتوازن مفهومين مختلفين ، هما التوازن المحاسبي و التوازن الاقتصادي كما يلي³ :

¹ : هجير عدنان زكي أمين ، مرجع نفسه ، ص : 206.

² : نواز عبد الرحمان الهيتي ؛ منجد عبد اللطيف الخشالي ، " مقدمة في المالية الدولية " ، مرجع سابق ، ص : 41.

³ : محمد العربي ساكر ، " محاضرات في الإقتصاد الكلي " ، مرجع سابق ، ص : 94.

✓ **التوازن المحاسبي** : هو عبارة تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة ، و

نظرا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الاحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الاحصائيات لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند السهو و الخطأ تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان .

✓ **التوازن الاقتصادي** : يشير الى تلك الحالة التي في ظلها الإيرادات التي تتحصل عليه الدولة من صادراتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل الى الخارج .

و يستوجب التوازن الاقتصادي تعادل أصول و خصوم بنود معينة في ميزان المدفوعات و هي المعاملات المستقلة أو التلقائية و هي المعاملات التي تتم بغرض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل و هي أيضا تعرف بالمعاملات فوق الخط ، و من هذه المعاملات الصادرات و الواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف اليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح و أيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرض الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة .

❖ **الاختلال في ميزان المدفوعات** : يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين

الجانبين الدائن و المدين في المعاملات التلقائية ، و الخلل يعني حدوث عجز أو فائض ، فبالنسبة للعجز فانه يظهر عندما تتفوق المعاملات التلقائية المدينة على المعاملات التلقائية الدائنة و بالتالي تتم التسوية بالفارق بينها من خلال البنود أسفل الخط مثل سحب من الأرصدة الدولية ، أما الفائض فيظهر في حالة العكس ، و قد يكون الاختلال مؤقتا كما يكون دائما حسب الأسباب المؤدية لهذا الاختلال .

❖ **تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات** : تتم إعادة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال¹ :

✓ **حركة الأسعار المحلية** : ان الفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه الآلية و هي الربط بين عرض

النقد و حركة الأسعار المحلية ، و عند حدوث العجز في ميزان المدفوعات فان الدولة تواجه تدفق الذهب للخارج مما يخفض عرض النقد لديها و من ثم المستوى العام للأسعار فيها ، و تنعزز قدرتها في

¹: هجير عدنان زكي أمين ، " الإقتصاد الدولي " ، مرجع سابق ، ص : 227.

مجال التنافس الدولي بحيث أن صادراتها تزداد و الواردات تنخفض و هذه العملية تستمر حتى ينخفض مستوى أسعارها الى الحد الذي يستعاد عنده توازن ميزان المدفوعات ، و بالعكس فان الدولة ذات الفائض تواجه تدفق الذهب الى الداخل و زيادة في عرض نقدها و هذه العملية تستمر حتى يرتفع مستوى أسعارها الى الحد الذي يتم عنده استعادة توازن ميزان المدفوعات .

✓ **حركة أسعار الصرف** : ان الشرط الأساسي لإعادة توازن في ميزان المدفوعات بموجب هذه الطريقة يتمثل في السماح لسعر الصرف بالتحرك بحرية ، حيث أنه استنادا الى العلاقة بين سعر الصرف ووضع ميزان المدفوعات سيتحرك سعر الصرف نحو الانخفاض في حالة العجز ، و بالعكس سيتجه نحو الارتفاع في حالة الفائض مؤديا في كلتا الحالتين الى تصحيح الحالة الأولية سواء كانت عجز أم فائض¹.

المطلب الثالث : علاقة ميزان المدفوعات بسعر الصرف

من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي انما يستمد مصدره من مختلف المعاملات سواء الجارية أو الرأسمالية ، التي تظهر في الجانب الدائن ، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات و الذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية ، و بالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية انما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات و عليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة انما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية . فنجد الحساب الأول في هذا الميزان و هو الميزان التجاري للسلع و الخدمات و كذلك دفعات التحويلات و التي تمثل القاعدة البسيطة لحسابات ميزان المدفوعات في أن أي معاملة تعطي زيادة في الدفع بواسطة مقيمي البلد تكون عبارة عن عجز في ميزان المدفوعات لذلك البلد . نجد في الجانب الثاني من ميزان المدفوعات صافي تدفقات رأس المال و هو يرتبط بسعر الصرف التي تختلف أنظمتها من اقتصاد لآخر سواء تعلق الأمر بسعر صرف ثابت أو مرن . تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات ، و يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الى خفض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا ، و تجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، و على العكس

¹ هجير عدنان زكي أمين ، " الإقتصاد الدولي " ، مرجع سابق ، ص 227.

الفصل الثاني _____ إطار مفاهيمي حول بعض متغيرات الإقتصاد الكلي
من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات و تجعل أسعار الواردات أقل
جاذبية بالنسبة للمقيمين و عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ، تتوافر مجموعة من الطرق لإعادة
التوازن إليه و تشمل تخفيض أو رفع قيمة العملة الخارجية ، لجعل أسعار الصادرات أو الواردات أرخص (
أغلى) قياسيا بالعملة الأجنبية¹ .

أولا :آلية التسوية التلقائية لميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف المتحكم فيه

التحكم في سعر الصرف يقصد به تثبيته عند مستوى معين عن طريق تدخل السلطة النقدية الممثلة في
البنك المركزي ، و هذا لحماية العملة من الارتفاع أو الانخفاض عن طريق استخدام وسائل الدفع الخارجية
من عملات أجنبية أو أرصدة ذهبية اما بالبيع أو الشراء حسب ما تقتضيه الحالة دون تغير سعر العملة
الوطنية² .

ان التسوية في هذا النظام تتم بصفة تلقائية و موازاة مع عملية اعادة سعر العملة الى السعر الرسمي و في
الحالة التي يكون فيها البنك المركزي محتفظا بوسائل الدفع الخارجي لدى بنوك الدول الأجنبية ،التي يجري
التعامل معها ، فانه عندما يقوم بشراء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية لمنع سعر العملة المحلية من
الانخفاض فانه يترتب على ذلك انخفاض كمية النقود المتداولة في البلد و زيادة كميات النقود في البلدان
صاحبة العملات الأجنبية و النتيجة هي انخفاض الأسعار في الدول صاحبة الميزان و ارتفاع الأسعار في
الدول الاخرى و بالتالي تزداد صادرات الدول صاحبة الميزان و تنخفض وارداتها و يعود بذلك الميزان الى
التوازن .

و في الحالة المعاكسة عندما يقوم ببيع العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية لمنع سعر العملة المحلية من
الارتفاع فانه يترتب على ذلك زيادة كمية النقود المتداولة في البلد و انخفاض كميات النقود في البلدان
صاحبة العملات الأجنبية و النتيجة هي ارتفاع الأسعار في الدولة صاحبة الميزان و انخفاض الأسعار في

¹: سليمان شيباني ، " سعر الصرف و محدداته في الجزائر (1963-2006) "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و
علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2008-2009، ص 107 .

² محمد راتول ، " الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية " ، بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2018، ص ص
85-86 .

الفصل الثاني _____ إطار مفاهيمي حول بعض متغيرات الإقتصاد الكلي
الدول الأخرى و بالتالي تنخفض صادرات الدولة صاحبة الميزان و تزداد وارداتها و يعود بذلك الميزان الى
التوازن .

ثانيا : أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات

هناك علاقة مزدوجة بين سعر الصرف و حالة ميزان المدفوعات , اذا أن ميزان المدفوعات من الممكن أن
يؤثر في سعر الصرف ، هذا من جانب ، و من جانب آخر يمكن أن يؤثر سعر الصرف في ميزان
المدفوعات ، ففي حالة التي يميل فيها ميزان المدفوعات الى التعادل ، فان سعر الصرف يميل الى التوازن ، و
من خلال تساوي الطلب المحلي على العملات الأجنبية (لتسديد جانب الالتزامات في ميزان
المدفوعات)¹.

أما في حالة العجز أي أن الطلب الأجنبي يزيد على عرضه فان سعر الصرف الأجنبي يتجه الى الارتفاع
، أما في حالة الفائض فان سعر الصرف الأجنبي يميل الى الانخفاض و ذلك بسبب زيادة العرض الأجنبي
على الصرف الأجنبي .

و لكي تتمكن التغيرات في سعر الصرف من أن تحد من العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات هناك
حدود دنيا من شروط المرونة يجب أن تتوفر دائما ، و يتحقق ذلك عندما يكون منحني الطلب على
الصرف الأجنبي موجب الميل و مرنا نسبيا ، و هذا هو الأساس ما ذهبت اليه نظرية الأرصدة ، التي
عرضها بعض الاقتصاديين أمثال "ديهل" ، اذ أثبتت صحتها خلال الحرب العالمية الأولى ، اذ يرى أصحاب
هذه النظرية أن القيمة الخارجية لعملة تتحدد على أساس ما يحصل من تغيرات في ميزان المدفوعات و ليس
على أساس كمية النقود و سرعة تداولها .

¹: سيمير فخري نعمة ، " العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات " ، بدون طبعة ، دار اليازوري
العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011 ، ص 133 .

المبحث الثالث : أثر النمو الاقتصادي على سعر الصرف

لقد أصبح النمو الاقتصادي اليوم أساسا لأهم المصطلحات الاقتصادية التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون و السياسيون في شتى المجتمعات ، كونه أضحي العامل الأساسي و المعتمد عليه رسميا في قياس تقدم الأمم، و قد تعددت مفاهيم النمو و نظرياته و أوجد العديد من الاقتصاديين العلاقة بينه و بين تغيرات سعر الصرف و سيتم ابراز كل هذا في المطالب الآتية :

المطلب الأول :النمو الاقتصادي و مراحلہ

إن النمو الاقتصادي مصطلح جد مهم في أدبيات الاقتصاد فهو موضوع واسع و يطول الحديث عنه و سيتم التطرق في هذا المطلب الى مفهوم النمو الاقتصادي و أهم مراحلہ فيما يأتي :

أولا : مفهوم النمو الاقتصادي

توجد تعاريف عدة لنمو الاقتصادي يمكن ذكر أهمها فيما يلي¹ :

¹ :كامل علاوي كاظم الفتلاوي ، " مبادئ علم الاقتصاد " ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص : 281.

- النمو الاقتصادي هو زيادة في القدرات الانتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الانتاج .
- النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الانتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ، و يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية و مدى استغلال هذه الطاقة ، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي و العكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي ¹ .
- يعرف النمو الاقتصادي على أنه تلك الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين على المدى الطويل ² .

و من خلال هذه التعاريف نستنتج أن النمو الاقتصادي يقصد به حدوث زيادة مستمرة م ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، و هذا ما يوضح أن حدوث النمو الاقتصادي يرتبط بثلاث عناصر أساسية تتمثل في ³:

- (1) تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني .
- (2) تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع و الخدمات المختلفة .
- (3) تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

ثانيا : التفرقة بين النمو و التنمية الاقتصادية

في كثير من الأحيان يحدث خلط بين مصطلح النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية لذا سيتم ابراز أهم الفروق بينها في الآتي ¹ :

¹: اسماعيل عبد الرحمان ؛ حربي عريقات ، " مفاهيم و نظم اقتصادية " ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2004 ، ص 287 .
²: أشواق بن قدور ، " تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005)" ، دار الراجحة ، الأردن ، 2013 ، ص 63 .
³: إيمان عطية ناصف ، " مبادئ الإقتصاد الكلي " ، بدون طبعة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 2007 ، ص؛ ص : 367؛368 .

✓ إن النمو الاقتصادي عملية توسع اقتصادي تلقائي ، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة و تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطورا فعليا و واعيا ، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة .

✓ إن النمو الاقتصادي يعني انتاجا أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات و تغيير التوليفات التي تؤدي الى زيادة الانتاجية ، أما التنمية فتعني تغيرات جذرية في هيكل الانتاج و تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية .

و بالتالي نستنتج أن النمو الاقتصادي يعتبر عنصر أساسي و مهم في عملية التنمية الاقتصادية الى جانب المجالات الاجتماعية و الهيكلية و التنظيمية فتعتبر التنمية الاقتصادية أشمل من النمو الاقتصادي .

ثالثا : مظاهر النمو الاقتصادي

يمكن القول أنه حصل نمو اقتصادي إذا حدثت بعض المظاهر من بينها²:

✓ زيادة حجم الانتاج ، و يجب الاشارة الى الزيادة الحقيقية في الانتاج و كذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لهذه الزيادة خلال فترة زمنية مقارنة بالفترة السابقة .

✓ حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم ، و بما أن هدف العمليات الانتاجية هو اشباع الحاجات الانسانية و تحقيق الربح ، فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر الى ايجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل تداول عناصر الانتاج و البحث عن توليفة للإنتاج أقل تكلفة و أكثر ربحية ، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي الى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجح من التي كانت سائدة من قبل من أجل تحقيق فائض أكبر و الاستمرار في عملية النمو .

✓ انخفاض نسب أو معدلات البطالة ، أو استقرارها عند مستويات ضئيلة .

¹ عبد الغفار غطاس ، " أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص تجارة دولية، قسم علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2009-2010 ، ص ص 24-25.

² صديق بوقرة ، " مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النمو الاقتصادي دراسة قياسية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2006) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2009-2010 ، ص 126.

✓ التقدم الاقتصادي و الذي يعتبر مظهرا من مظاهر النمو ، و يشمل مجموع التحسينات الاقتصادية و الاجتماعية المرافقة للنمو، و تحقق الغايات الاقتصادية لمعظم الأفراد .

رابعا : مراحل النمو الاقتصادي

يوضح الاقتصادي روستو في نظريته مراحل النمو الاقتصادي في 1960 ، أن عملية النمو الكاملة تمر بخمسة مراحل و هي ¹ :

✓ **مرحلة المجتمع التقليدي** : يرى روستو أن جوهر المجتمع التقليدي حسب رأيه يتمثل في محدودية

الانتاج ، و انخفاض متوسط حصة الفرد من الناتج القومي ، و ذلك يرجع الى طبيعة التكنولوجيا المتخلفة و السائدة آنذاك أو الاعتماد على الوسائل البدائية في الانتاج .

✓ **مرحلة التهيؤ للانطلاق** : تتميز هذه المرحلة بتغيرات هامة في المجالات الاقتصادية فضلا عن

ظهور فئة جديدة ترغب في التجديد الاقتصادي و الابتكار و تجعل منه ممكنا ، و من أهم التغيرات في المجال الاقتصادي زيادة معدل التكوين الرأسمالي عن معدل نمو السكان و زيادات الاستثمار و الابتكار في القطاع الزراعي ، مما يخلق فائض يمكن استغلاله بالمجال الصناعي .

✓ **مرحلة الانطلاق** : تعتبر من أهم المراحل في عملية النمو الاقتصادي ، و من مظاهرها أن مدتها

قصيرة نسبيا (بين 20 و 30 سنة) ، و أن معدلات الاستثمار فيها تفوق معدلات الزيادة في السكان ، و باختصار فانه يتم خلال هذه المرحلة تحول كبير في مجالي الانتاج و التوزيع ، و هي من أصعب المراحل كما قال روستو لأنها تتطلب جهدا و تنمية شاقة .

✓ **مرحلة النضوج** : و فيها تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا لأنها تكون قد استكملت نمو جميع

قطاعاتها الاقتصادية من زراعة و صناعة و تجارة و خدمات ، و تكون قد حققت مستوى جيد في انتاجها المادي ، الا أن أهم ما يميز مرحلة النضوج هذه هو زيادة معدلات الاستثمار عن معدلات الاستهلاك .

¹: محمد مروان السمان ؛ أحمد زهير شامية ، " مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي " ، الطبعة الخامسة ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011 ، ص 389،390.

✓ **مرحلة الاستهلاك الوفير** : تبلغ الدولة في هذه المرحلة درجة كبيرة من التقدم الاقتصادي حيث يزيد الانتاج فيها عن حاجاتها ، و يصبح متوسط دخل الفرد فيها مرتفعا مما يمكنه بالتالي من رفع متوسط استهلاكه من السلع الاستهلاكية¹ .

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

تعد النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية و الكينيزية و النظرية الحديثة من أهم النظريات التي أعطت تفسيراً للنمو الاقتصادي ، و يمكن ذكر أهم ما جاء فيهم الآتي :

❖ **النظرية الكلاسيكية** : تعتبر النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي بمثابة نقطة الانطلاق

بالنسبة للنظريات الحديثة ، و هي لا تزال لحد الآن تشكل ثروة في الفكر الاقتصادي ، اذ يمكن للبلدان النامية و التي هي في سعي حثيث من أجل تطوير اقتصادها و تحقيق نمو اقتصادي دائم و مستمر أن تستفيد من هذا التحليل الكلاسيكي ، و بالرغم من الاختلافات المسجلة على مستوى التحليل لكل من آدم سميث 1776، دافيد ريكارد 1819 و مالتس، الا أنه يمكن القول أن مختلف التحاليل تبلورت حول مجموعة من النقاط المشتركة² :

✓ **اعتبر الكلاسيك بأن معدل التراكم الرأسمالي هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي و هذا المعدل يتحدد على أساس تلك النسبة من أرباح المشاريع التي يتم توجيهها نحو استثمارات جديدة .**

✓ **اهتم الكلاسيك كذلك بعملية التقدم التقني و أهميته بالنسبة للنمو الاقتصادي ، و هو في غاية الأهمية بالنسبة للبلدان النامية ، فان ادخال تقنيات تكنولوجية جديدة على العملية الانتاجية سوف**

¹ : محمد مروان السمان ؛ أحمد زهير شامية ، " مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي " ، مرجع سابق ، ص :391.

² : محمد أمين أوصياف ، " أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية 1980-2005) ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2011-2012، ص ص 43-44.

يكسب الصناعة المحلية ميزة تنافسية بفعل زيادة كميات الانتاج مع تخفيض التكاليف الحقيقية، و هو ما سيقودنا الى نمو اقتصادي ناتج عن فترة هذه الصناعات على المنافسة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية و الخارجية.

✓ من أهم الشروط التي وضعها الكلاسيك من أجل ضمان المناخ الملائم لسير النشاط الاقتصادي نجد عدم تدخل الدولة في هذا الأخير و ترك الحرية للنشاط الاقتصادي الخاص .

✓ المسألة الأخيرة التي تؤثر على المناخ الملائم لدفع عملية النمو الاقتصادي و التي أقلعت الكلاسيك هي مسألة ملاك الأراضي الزراعية الذين لهم رغبة على العموم في الابقاء على الوسائل التقليدية في الزراعة ، و لا يستخدمون مدخراهم في استثمارات منتجة ، و نعود هنا الى روبرت مالتس ✓ الذي نادى بضرورة احداث اصلاح زراعي يحفز الملاك على الأخذ بهذه التقنيات الحديثة بهدف زيادة انتاجهم ، بالإضافة الى تدخل الدولة عن طريق دعم طبقة الفلاحين و مساعدتهم على تسويق منتجاتهم ، كل هذا يمكن أن يحدث ثروة داخل القطاع الزراعي التقليدي للبلدان النامية .

❖ النظرية الكينيزية : تعتبر أزمة الكساد خلال الفترة (1930-1939) النقطة التي حولت

الاهتمام بالنمو الاقتصادي على المستوى الجزئي الى المستوى الكلي عن طريق الاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز و من يؤمنون بأفكاره¹.

تعتمد هذه النظرية في النمو الاقتصادي على تحفيز الطلب الفعال ، حيث يرتفع الدخل بشكل مضاعف من خلال آلية المضاعف ، و يعرف الطلب الكلي بأنه عبارة عن مجموع الانفاق الكلي على

$$Y=C+I+G+(X-M) \quad \text{السلع و الخدمات بالأسعار الجارية}$$

حيث:

Y: تمثل الناتج الوطني

C: الانفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية)

¹: عز الدين علي ، " أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر ، 3، الجزائر ، 2013-2014، ص 58.

I: الانفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمارية)

G: الانفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية)

(X-M): صافي المعاملات مع القطاع الخارجي

و في هذا الاطار يؤكد كينز على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للنمو الاقتصادي من خلال آلية المضاعف الذي يفسر تغيرات الطلب على جانب العرض ، عكس ما كان يفترضه الكلاسيك من خلال قانون ساي (العرض يخلق الطلب).

❖ **النظرية النيوكلاسيكية :** لقد نشأت هذه النظرية خلال النصف الثاني من الخمسينات القرن

العشرين و تميزت هذه الفترة من تاريخ الاقتصاد الرأسمالي بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المتوازن لفترات متفاوتة ، و تضمنت هذه النظرية ثلاثة أفكار رئيسية في مجال النمو الاقتصادي و هي كالاتي¹:

✓ في الأجل الطويل يتحدد معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة أي

بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو انتاجية العمل ، و المحددة خارج النموذج مثل معدل النمو

الطبيعي عند هارود ، كما أن معدل النمو الاقتصادي مستقل عند معدل الادخار و معدل الاستثمار

✓ ان مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار و الاستثمار ، ذلك لأن معدل دخل الفرد

يتغير ايجابا مع معدل الادخار و الاستثمار و سلبا مع معدل نمو السكان .

✓ عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) و التكنولوجيا لدى بلدان العالم ،

فسوف تكون هناك علاقة سالبة لدى هذه البلدان حيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة

من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، الأمر

الذي يقود الى تلاقي بين معدلات دخل الفرد و مستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة .

❖ **النظرية الحديثة :** ان الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو

طويلة الأجل ، قاد الى عدم الرضا عن تلك النظريات ، و هذا ما أدى الى بروز نظريات النمو الحديثة

، و التي حاولت اعطاء تفسيرات أكثر اقناعا للنمو الاقتصادي طويل الأجل ، و من أهم هذه النظريات

¹: ضيف أحمد، " أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012) " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2014-2015 ، ص 28.

الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي نجد نموذج رومر و نموذج روبرت لوكاس الذي جاء بفكرة هي أن الاختلاف في معدل النمو بين الدول يرجع الى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول ، و ان المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف ، و يضيف لوكاس في تحليله لهذا العامل أن فعاليته تكون مرتبطة بمستوى الاقتصاد ، فاذا كان الفرد يمتلك مخزون رأس المال جيد فهذا يعني أن مستوى اقتصاد ذلك المجتمع الذي يعيش فيه متطور ، أما نموذج رومر يرى بأن النمو يتحقق من خلال انتاج المزيد من أنواع السلع الوسيطة على عكس نموذج قروسومان و هيلمان الذي يعتمد على امكانية استمرار ابتكار الأنواع الجديدة من السلع الاستهلاكية ،بالاضافة الى تراكم المعرفة و التكنولوجيا بصورة متعمدة¹.

المطلب الثالث : علاقة النمو الاقتصادي بسعر الصرف

ان النظرية الاقتصادية استعملت بعض المؤشرات قصد تحديد قنوات الانعكاس التي يظهرها كل نمط من أنظمة الصرف للتأثير على النمو الاقتصادي ، و عليه فان سعر الصرف يمكن أن يؤثر على نمو الانتاجية ، من خلال التركيز على كمية عوامل الانتاج و الاستثمار أو التوظيف ، أو عن طريق الانتاجية الاجمالية و يمكن ابراز ذلك من خلال ما يلي² :

أولا : اختيار نظام الصرف و النمو الاقتصادي

ان مشكلة الاختيار الأمثل لنظام الصرف ما زالت موقع جدل في النقاشات الاقتصادية ، هل نظام الصرف المرن أو نظام الصرف الثابت ، مناسب و قادر على تحقيق نمو اقتصادي حقيقي و مستدام و يمكن ابراز أهم الآراء حول ذلك في ما يأتي:

¹: ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012) ، مرجع سابق ، ص 28 .

²: محمد أمين البربري ، " الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2010-2011 ، ص 186 .

❖ **نظام الصرف المرن يعطي دفعا لعجلة النمو الاقتصادي** : في هذا الصدد جاءت عدة دراسات تؤيد نظام الصرف المرن منها ¹:

✓ دراسة Perrault ,La france, Bailliu " سنة 2000 التي خلصت الى نظام الصرف المرن قادر على تعزيز معدلات النمو الاقتصادي ، في اقتصاد يتمتع بمرونة الأسعار و الأجور الاسمية لامتناس الصدمات الاقتصادية و التكيف بسهولة مع المستجديات الاقتصادية العالمية ، و هذا عن طريق استجابة سعر الصرف الأجنبي لذلك .

✓ دراسة " Nilsson .L et Nilsson K. " سنة 2000 التي أفادت أن نظام الصرف المرن يعطي دفع قوي للصادرات ، و بالتالي يحقق معدلات نمو اقتصادي جد مرتفعة .

❖ **نظام الصرف الثابت يعطي دفعا لعجلة النمو الاقتصادي** : فقد جاءت عدة دراسات تناولت ذلك منها ²:

✓ الدراسة التي قام بها " Mudell " سنة 1995 و التي حاولت مقارنة النمو الاقتصادي في الدول الصناعية قبل و بعد انهيار نظام " بريتونوودز " و أثبتت أنه أكثر سرعة في الفترة الأولى عندما كان سعر الصرف الثابت .

✓ دراسة " Fisher " سنة 2001 و " Ripoll " سنة 2002 حيث أثبتت دراستهم أنه في ظل نظام الصرف المرن يشهد الاقتصاد صدمات اقتصادية كثيرة جدا ، الأمر الذي يعطل و يعرقل النمو الاقتصادي ، لذا فنظام الصرف الثابت هو الأفضل في دفع عجلة النمو .

❖ **الأنظمة الوسيطة من الخيارات الجيدة لنمو اقتصادي** : فقد جاءت عدة دراسات أيدت الأنظمة الوسيطة يمكن ذكر أهمها ³ :

✓ دراسة " Coudert ,Dubert " سنة 2004 التي هدفت الى التأكد من انظمة الصرف لها تأثير على النمو و التضخم و ذلك باستخدام عينة من 10 دول أسيوية للفترة 1990-2001

¹ محمد جبوري ، " تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي (دراسة نظرية و قياسية)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم اقتصادية ،جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2012-2013، ص ص 270-275.

² : علي بن قدور ،"دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، الجزائر، 2012-2013، ص 42.

³ : علي بن قدور، "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)"، مرجع سبق ذكره ، ص 43.

حيث توصلت نتائج أن الأنظمة الوسيطة (المرن المدار و الثابت الزاحف) تعتبر من الخيارات الجيدة للنمو .

✓ دراسة "williamson" سنة 2000 الذي استنتج بأن الترتيبات الوسيطة هي أكثر ملائمة لاقتصاديات الدول النامية حيث تساعد على نمو اقتصادها .

ثانيا: آثار أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي

ان نظرية النمو الاقتصادي و علاقتها بأنظمة الصرف ، تعتمد أساسا على طبيعة نظام الصرف المتبنى من قبل السلطة النقدية للبلد ، يمكن معرفة النتائج و الانعكاسات على النمو الاقتصادي في المدى القصير ، عبر طريقتين اما مباشرة من خلال تأثيرها على عملية التكيف مع الصدمات ، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة التأثير على محددات النمو الاقتصادي مثل الاستثمار ، و التجارة و تطور القطاع المالي ، و يمكن ادراج كل ذلك فيما يأتي¹ :

❖ الآثار المباشرة لنظم الصرف على النمو الاقتصادي : وفقا للنظرية الاقتصادية ، ان نظام

الصرف يجب أن يؤثر على عملية التكيف مع الصدمات ، و بالتالي فان الأثر الايجابي لأنظمة الصرف على النمو الاقتصادي ، نكتشفه من خلال درجة سرعة التكيف مع الاضطرابات العشوائية التي تؤثر في الاقتصاد . و كخلاصة قدمها الاقتصاديون في هذا الشأن يمكن ذكر انعكاسات نظام الصرف على النمو على حسب طبيعة الصدمة :

✓ اذا ما كان الاقتصاد يواجه صدمات حقيقية فإن نظام الصرف الثابت هو الأفضل ، فكلما تنوعت الصدمات الحقيقية زادت الرغبة في درجة تثبيت سعر الصرف ، فمثلا اذا اعتبرنا دولة تعاني من هروب رؤوس الأموال الى الخارج بسبب مشاكل أمنية و سياسية فاتباعها لنظام سعر صرف الثابت يقيها من احميائها بسبب زيادة الطلب على الصرف الأجنبي ، و هذا ما يجعلها لا تخسر احتياطاتها من النقد الأجنبي في الدفاع عن عملتها ، عكس نظام سعر الصرف المرن الذي يزيد من خطورة الوضع . و هذا طبعا ما يعرقل النمو ما يعرقل النمو الاقتصادي للبلد .

¹ : محمد أمين بربري ، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)" ، مرجع سابق ، ص ص 190-195.

✓ إذا ما كان الإقتصاد يواجه صدمات نقدية فتزداد الرغبة في اتباع نظام الصرف المرن وخاصة اذا كان الإقتصاد يعيش تنوع في الصدمات التي تصيب الطلب على النقود ، عرض النقود ، الأسعار الأجنبية ، و أخيرا على القدرة الشرائية ، فبحكم الامتيازات التي يقدمها نظام الصرف المرن ، و على رأسها تمكين السوق المالي من تطور مناسب ، هذا ما يجعل نظام الصرف يمتص الصدمات بسرعة عكس نظام الصرف الثابت الذي يحتاج الى وقت أكبر لامتصاص الصدمة و الخروج منها ، و عليه فان البلد الذي يعيش معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي في ظل نظام تعويم العملة يجب أن يتمتع بنظام مالي متطور بما فيه الكفاية لاستيعاب تأثير تغير أسعار الصرف و توفير الأدوات اللازمة للحد من التقلبات النقدية ، و هذا ما نلاحظ وجوده في الدول المتقدمة .

و في الأخير نستنتج أن نظام الصرف الثابت يساعد على تكييف البلد مع الصدمات التي تواجه الإقتصاد الحقيقي ، و بالتالي يخفف من وقع الصدمة على النمو الإقتصادي ، أما نظام الصرف المرن فهو يساعد على تكييف الإقتصاد مع الصدمات النقدية بشرط توفر نظام مالي متطور بما فيه الكفاية لاستيعاب تأثير تغير أسعار الصرف و توفير الأدوات اللازمة للحد من التقلبات النقدية ، و هذا ما يخفف من تأثيرات الصدمات على النمو الإقتصادي.

❖ الآثار غير مباشرة لأنظمة الصرف على النمو الإقتصادي : بالإضافة الى آثاره على عملية

التكيف مع الصدمات الاقتصادية ، ان النظرية الاقتصادية تشير الى أن نظام سعر الصرف يمكن أن يؤثر في النمو الإقتصادي من خلال تأثيره على محددات النمو الإقتصادي ، مثل : الاستثمار ، الانفتاح على التجارة الخارجية ، تطور القطاع المالي الخ ، و يمكن ذكر بعض هذه التأثيرات في العناصر التالية :

✓ آثار أنظمة الصرف من خلال محددات النمو الأخرى : يمكن شرح أهم الآثار غير المباشرة

لأنظمة الصرف على النمو الإقتصادي من خلال النقاط التالية :

✓ ان انخفاض سعر الصرف الحقيقي لدولة يساهم في انخفاض أسعار منتجاتها بالنسبة لمنتجات الدول الأخرى وبالتالي ارتفاع تنافسيتها و هذا ما يؤدي الى نمو صادراتها¹.

¹ نصر الدين قري ، " أثر الصادرات على النمو الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر)" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم علوم اقتصادية ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2013-2014 ، ص 106 .

✓ ان سعر الصرف يؤثر على النمو الاقتصادي من جراء الانفتاح على حركة رؤوس الأموال التي يمكن أن تؤثر بالإيجاب على المشاريع الضعيفة في ظل نظام الصرف المرن بحكم أن نظام الصرف الجامد يزيد من تعزيز المضاربة ؛

✓ ان تقلبات سعر الصرف بجانب تفاقم ضغوط الحماية تحدث نشاط جيد على القطاعات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية مع حدوث انتاجية ضخمة ، أما عن سعر الصرف الثابت فيشوه مؤشرات الأسعار ، و يحول دون كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعات ، و كل هذا يحدث آثار سلبية على النمو ؛

✓ ان الاستقرار الكبير لسعر الصرف يحدث انخفاض في أسعار الفائدة بمقدار تخفيض علاوة المخاطرة، و هذا ما يساهم في زيادة الانتاج من خلال تحفيز الاستثمار ؛

✓ ان آثار التطور المالي على النمو الاقتصادي يظهر بشكل جيد في الدولة التي تبني نظام الصرف المرن ، مع وجود قطاع مالي قوي و متطور يعزز من وضعية النمو الاقتصادي بغض النظر عن طبيعة النظام¹.

و في الأخير نستنتج أن انعكاس نظام الصرف على النمو الاقتصادي يكون أحيانا سلبيا و أحيانا ايجابيا على حسب نظام الصرف المتبع من طرف الدولة و مع عدم اغفال طبيعة النظام المالي و النظام المقدي و النظام التجاري لدولة حيث تعمل هذه الأنظمة على عكس تأثير نظام الصرف على النمو الاقتصادي فالتنسيق بين هذه الأنظمة و نظام الصرف يساعد على ابراز الأثر الايجابي لسعر الصرف على النمو الاقتصادي .

¹: محمد أمين بربري ، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)"، مرجع سابق ، ص ص 186-190.

خلاصة الفصل :

لقد تم التطرق في هذا الفصل الى مؤشرات الإقتصاد الكلي و علاقتها بسعر الصرف في ثلاث مباحث مما سبق يمكن استخلاص النقاط التالية :

التضخم يحدث بسبب زيادة الطلب الكلي على السلع و الخدمات مع بقاء العرض تقريبا ثابتا و يقاس التضخم عبر المستوى العام للأسعار بواسطة الأرقام القياسية . كما يرتبط التضخم بعدة متغيرات منها سعر الصرف من خلال المعروض من النقود حيث كلما يزداد المعروض النقدي يزيد الطلب الكلي الفعال ، هذا ما يحدث ارتفاعا في المستوى العام للأسعار و بالتالي تنقص القوة الشرائية للعملة في الداخل و الخارج و هكذا يحدث انخفاض لقيمتها .

أما في ما يخص ميزان المدفوعات هو أنه يعتبر تقرير يأخذ في الحسبان قيم لجميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد و بقية البلدان المتعاملة معه . و توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و سعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية ، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الصرف .

في ما يخص النمو الاقتصادي يعتبر البنية الأساسية للتنمية الاقتصادية حيث يقاس عادة بالعديد من المقاييس منها مقارنة القوة الشرائية ، و هو عبارة عن قيمة الزيادة في الناتج الوطني التي تسبب زيادة في الدخل الفردي الحقيقي . و بخصوص العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بسعر الصرف لخصت العديد من الدراسات الى أن النمو الاقتصادي يحدث على حسب نظام الصرف المتبع سواء كان نظام ثابت أو مدار ، فلكل هذه الأنظمة إيجابيات تحفز النمو و سلبيات تعرقله .

و في الأخير يمكن القول أن مؤشرات الإقتصاد الكلي ترتبط بعدة علاقات مع سعر الصرف على حسب نظام الصرف المتبع من طرف الدولة .

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر
بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر
الصرف دراسة حالة الجزائر
(1990-2020)

تمهيد :

تتأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية ببعضها البعض على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي نتيجة لتشابك الإقتصادات الدولية ببعضها البعض وسنحاول في هذا الفصل قياس مدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في ميزان المدفوعات ، التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر على سعر صرف الدينار الجزائري من خلال دراسة قياسية بتغطية للفترة الممتدة من 1990 – 2020 والتي من خلالها يمكننا توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة في صور نماذج رياضية بإستخدام طرق إقتصادية و إحصائية تمكنا من معرفة مختلف العلاقات السببية الإقتصادية فيما بين المتغيرات التفسيرية و لا يتم ذلك إلا بالإعتماد على القياس الإقتصادي حيث يهتم بالأسس القياسية و الإختبارات التجريبية للفرضيات الإقتصادية .

وبهدف الوصول إلى الأهداف المسطرة تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : ماهية الاقتصاد القياسي .

المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990 – 2020) .

المبحث الثالث: تقدير النموذج و اختبار المعنوية .

المبحث الأول : ماهية الاقتصاد القياسي

الاقتصاد القياسي هو فرع من فروع الاقتصاد و أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي و هو يضم بتقدير العددي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية و لفهم الاقتصاد القياسي تطرقنا الى مفهومه و أهدافه أي الى مفاهيمه و مبادئه الأساسية .

المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد القياسي و أهم أهدافه

الاقتصاد القياسي له عدة مفاهيم و تعاريف و له أهداف سنوضح ذلك كالآتي :

أولا : تعريف الاقتصاد القياسي

- يعرف البعض الاقتصاد القياسي بأنه القياس في الاقتصاد ، و هو نوع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية ، تعرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية ، أو تفسير بعض الظواهر ، أو رسم بعد السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.
- و كما يعرفه جول برجر أن الاقتصاد القياسي هو العلم الذي يستخدم النظرية الاقتصادية و الرياضيات ووسائل الاستقرار الاحصائي لتحليل الظواهر الاقتصادية¹.

ثانيا : أهداف الاقتصاد القياسي

هناك ثلاث أهداف رئيسية :

- ✓ بناء النماذج القياسية الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني ، و تمثل هذه المرحلة مشكلة تصور الصياغة الرياضية في منهجية القياس الاقتصادي .
- ✓ تقدير و اختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة ، و تمثل هذه العملية المرحلة الاحصائية في القياس الاقتصادي .
- ✓ استعمال النماذج المقدرة لغرض التنبؤ و التحليل الاقتصادي أو اتخاذ القرارات المناسبة .

¹ : السعيد هتهات ، " دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص دراسات اقتصادية ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2005-2006 ، ص 89.

ثالثا : المفاهيم الأساسية في التوقع بالظواهر الاقتصادية و الاجتماعية

نظرا لقلّة الأبحاث باللغة العربية حول المستقبل فقد ظلت المفاهيم الأساسية المتعلقة بهذا المجال المعرفي غير مميزة ، و لا زالت تستعمل كلمة " التنبؤ " للدلالة عن أي شيء من هذا ، بينما هناك تمييز واضح بين مجموعة من المعارف التي تتعلق بموضوع القيم المستقبلية ، و هذا التمييز بين المفاهيم ضروري لكسب ارساء معارف علمية في مجال الدراسات المستقبلية و في ما يلي تعريف وجيز بتلك المفاهيم¹ :

❖ **التقدير** : هي عملية ادراك الواقع و صياغته في شكل نموذج رياضي ، و يوضح العلاقة السببية أو الارتباطية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع ، و عادة ما يأخذ هذا النموذج الشكل التالي :

$$Y = f(x_1, x_2, x_3 \dots) + \mu$$

حيث : y هي الظاهرة المدروسة ، أما المتغيرات المستقلة x_1, x_2, x_3 فهي المتغيرات النظامية التي تعتقد أنها تفسر و تحكم الظاهرة y .

هذه الدالة (النموذج) قد تأخذ أشكالا مختلفة قد تكون خطية ، أسية ، لوغاريتمية ، أو مثلثية عندما يتعلق الأمر بدراسة الظواهر الموسمية و الدورية .

أما μ فهي قيمة عشوائية تعبر عن :

- أخطاء القياس و أخطاء المعلومات المدخلة في النموذج .
- المتغيرات التي لم و لن تأخذ بالاعتبار في النموذج لسبب آخر .
- عوامل عشوائية قد تحدث و قد لا تحدث .
- الفرق بين الشكل الحقيقي للعلاقة و الشكل الرياضي الذي تبناه واضع النموذج .

¹ السعيد هتهات ، " دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر " ، مرجع سابق ، ص ص 91،92 .

الفصل الثالث — دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف دراسة حالة الجزائر (1990-2020)

ان وجود القيمة العشوائية μ في النموذج مهما كانت صغيرة هو الذي يعطي الطابع الاحصائي للدالة ، ان هناك دوما مجال لعوامل عشوائية يظهر تأثيرها من حين الى آخر . كما أن التقدير يمكن أن يعني صياغة

العلاقة التي تربط ظاهرة معينة بالزمن ، هذه العلاقة يمكن كتابتها كالتالي : $Y=f(t)+\mu$

حيث : t هو الزمن ، اذ يمكن القول أن التقدير هو عملية تحويل المعارف اللفظية الى الصياغة الرياضية .

❖ **التوقع** : يعتمد التوقع على النموذج الناتج عن عملية التقدير ، و هو يعني الحصول على

المستويات المستقبلية للظاهرة المدروسة ، و ذلك يتم بإحلال قيم مفترضة محل المتغيرات التفسيرية في

النموذج ، ثم حساب قيم الظاهرة في الفترة المستقبلية ، و عادة ما تعطى هذه القيمة المستقبلية في

شكل قيمة وسطى ضمن مجال معين .

ان عملية التوقع تقوم على الفروض التالية :

✓ النموذج المعتمد يطابق الواقع لحد كبير .

✓ الظروف و الشروط العامة المحيطة بالظاهرة المدروسة تبقى على حثاها في الفترة المستقبلية .

❖ **التنبؤ** : يختلف التنبؤ عن التوقع بحيث التنبؤ يهتم بالتغيرات الطارئة و يعتمد على الخبرة الهائلة و

المعرفة العلمية في مجال الظاهرة المدروسة .

❖ **التخطيط** : اذا كان التوقع و التنبؤ يختصان في انجاز معرفة معينة حول المستقبل ، فإن التخطيط هو

عمل هادف يرمي الى احداث تغيرات معينة في مسار الظاهرة المدروسة ، فإن مهمة المخطط تكمن في

وضع خطة لتحاشي الآثار السلبية لهذا التوقع على المؤسسة ، و بالتالي يمكن القول بأن معرفة المستقبل

ما هي سوى مدخل في العملية التخطيطية .

رابعا : النماذج الانحدارية

يختص تحليل الانحدار بدراسة متغير واحد يعرف بالمتغير المعتمد أو (التابع) على متغير واحد أو أكثر

تعرف بالمتغيرات المفسرة أو (المتغيرات المستقلة) ، و ذلك من خلال نموذج رياضي يوضح العلاقة الكمية

بين هذه المتغيرات . تهدف عملية النمذجة الى ترجمة مشكلة حقيقية بوصف رياضي يعرف بالنموذج بغرض

وصفها ، تحليلها و التنبؤ بمسارها ، و يمكن تقسيم مراحل النمذجة الرياضية الى عدة مراحل على النحو التالي¹:

- ✓ تحديد و صياغة المشكلة : في هذه المرحلة يتم تعريف المشكلة و حدودها و حجمها لتكون موضوعها للبحث و التحليل ، تعد الخبرة العلمية و الدراسات السابقة من أهم مصادر الحصول على المشكلة ، و يبدأ الباحث بتلمس أية علاقات قد تربط بين المتغيرات و ذلك بطرح عدة تساؤلات .
- ✓ صياغة فروض النموذج : يعني تكوين فكرة مبدئية عن النتائج المتوقعة ، و ذلك بوضع الاجابات المحتملة لأسئلة البحث .
- ✓ صياغة المشكلة رياضيا : تتم بصياغة العلاقات بين المتغيرات في صورة رياضية قابلة للقياس و ذلك بتحديد متغيرات النموذج المراد بناؤه ، إذ أن الخطأ في تحديد الشكل الجبري للعلاقة بين المتغيرات يترتب عليه أخطاء في قياس و تفسير هذه العلاقة و بالتالي الخروج بنتائج خاطئة .
- ✓ حل النموذج رياضيا: في هذه المرحلة تحدد البيانات المطلوبة جمعها و طرق جمعها ، اختيار طريقة القياس المناسبة ، و من ثم يتم تقدير معالم النموذج .
- ✓ تفسير النتائج التي يتم الحصول عليها : بعد حل النموذج الرياضي يتعين على الباحث تفسير النتائج التي يتم الحصول عليها و مقارنة هذه النتائج بالفروض التي وضعت في المرحلة الثانية .
- ✓ تأكيد صحة النموذج : يتم التأكيد من صحة النموذج باستخدام جملة من الاختبارات الرياضية تعطي الدلالة الرياضية و الاحصائية للنموذج المقدر .
- ✓ استخدام النموذج : تستخدم في هذه المرحلة الأخيرة نتائج النموذج الذي تم بناؤه لوصف و تحليل المشكلة موضوع الدراسة و التنبؤ بمسارها بغية الخروج بحلول و مقترحات و توصيات بشأنها .

¹ الزهرة بن بركة ، " دراسة اقتصادية و قياسية لأهم محددات سعر الصرف (دراسة حالة الجزائر) " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد تطبيقي ، جامعة بسكرة ، 2006-2007 ، ص ص 64،65 .

المطلب الثاني : دراسة الارتباط

يعتبر الارتباط أداة من أدوات التحليل الوصفي الذي يهدف الى معرفة ما ان كانت هناك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية ، و يوجد هناك العديد من الطرق لقياس هذه العلاقات الاقتصادية أبسطها الارتباط البسيط الذي يختص في البحث عن العلاقة الارتباطية بين الظاهرتين X و Y ، و عند وجود أكثر من ظاهرتين نسمي العلاقة بينهم بالارتباط المتعدد ، فستتطرق في هذا المطلب الى مفهوم الارتباط المتعدد و مراحل دراسته .

أولا : مفهوم الارتباط المتعدد

- الارتباط هو ذلك الأسلوب الذي يفسر درجة قوة و اتجاه العلاقة بين المتغيرين X ,Y دون النظر الى السببية بينهما . فقد يرتبط هذين المتغيرين بعلاقة خطية أو غير خطية و قد لا تكون بينهما أي علاقة على وجه الاطلاق ، و من بين أنواع الارتباط يوجد الارتباط المتعدد الذي يعرف بأنه يبحث في العلاقة بين أكثر من متغيرين¹ .
- يختص الارتباط المتعدد في دراسة العلاقة الارتباطية بين ظاهرتين أحدهما الظاهرة الناتجة "y" و الأخرى مجموعة الظواهر المسببة (X₁,X₂,X₃.....X_n)² .

ثانيا : مراحل دراسة الارتباط المتعدد

من أجل دراسة الارتباط المتعدد يجب المرور بالخطوات التالية³ :

- تحديد العوامل المؤثرة في المتغير Y التابع عددا و نوعا .
- اختيار المتغيرات المستقلة .
- حساب معامل الارتباط المتعدد للعلاقة الارتباطية .
- اختيار دلالة معامل الارتباط المتعدد .

¹ : إبراهيم أبو عقيل ، " مبادئ الاحصاء " ، دار اليانوري للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص 184 .

² : معتوق أحمد ، " الاحصاء الرياضي و النماذج الاحصائية " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص 141 .

³ : معتوق أحمد ، نفس المرجع ، ص 142 .

- تحديد نوع معادلة التمثيل بناء على طبيعة العلاقة المدروسة
- حساب ثوابت معادلة التمثيل بطريقة المربعات الصغرى

ثالثا: حساب معامل الارتباط المتعدد

✓ **معامل الارتباط المتعدد** : يرمز له بالرمز R^2 ، يبين هذا المعامل العلاقة التي تربط بين المتغير التابع (المفسر) و المتغيرات المستقلة (المفسرة) ، و يتم حسابه كما يلي¹ :

$$R^2 = \frac{\sum \hat{Y}_i^2}{\sum y_i^2}$$
$$R^2 = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum y_i^2}$$

حيث أن : $\sum e_i^2$: تمثل مجموع مربعات الفروق بين القيم الحقيقية y_i و القيم التقديرية \bar{y}_i

✓ **معامل الارتباط البسيط** : و يرمز له بالرمز r و يتم حسابه بأخذ الجذر التربيعي ل R^2

✓ **معامل التحديد المعدل أو المصحح** : يرمز له بالرمز \bar{R}^2 ، و يعرف بالعلاقة التالية :

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \left[\frac{n - 1}{n - k} \right]$$

حيث :

n : تمثل عدد المشاهدات .

K : عدد المعالم المقدرة .

¹ : عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، " ذاساليب الاحصاء للعلوم الاقتصادية و إدارة الأعمال مع استخدام برنامج spss ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2009 ، ص 202.

المطلب الثالث : اختبار الفرضيات

تهدف عملية اختبار الفرضيات الى الوصول الى قرار بشأن قبول أو رفض فرضية محددة .

أولا : اختبار دلالة المعامل الارتباط المتعدد " T "

يتم اختبار معنوية المعاملات باستعمال احصائية ستودنت " t " ، بحيث يتم حساب قيمة احصائية ستودنت ليتم مقارنتها بالاحصائية الجدولة و ذلك وفق العلاقة التالية¹ :

$$t_{cal} = \frac{r\sqrt{n - m}}{1 - r^2}$$

حيث :

n : تمثل حجم العينة .

m : هو عدد الثوابت الداخلة في عملية التمثيل .

t_{cal} : هي احصائية ستودنت المحسوبة .

t_{tabl} : هي احصائية ستودنت الجدولة .

إذا كان $t_{cal} > t_{tabl}$: هذا يعني أن المعامل معنوي .

ثانيا : اختبار معنوية الارتباط " F "

يتم اختبار معنوية النموذج ككل باستعمال احصائية فيشر " f " .

بافتراض أن (X_1, X_2, X_k, \dots) تمثل متغيرات عشوائية عددها k ذات توزيع طبيعي متعدد

المتغيرات ، و أن ($R_i, R_1, R_2, R_k, \dots$) يمثل معامل الارتباط المتعدد بين المتغير X_1 مع بقية

المتغيرات الأخرى البالغ عددها ($k - 1$) .

¹ : معتوق أحمد ، " الاحصاء الرياضي و النماذج الاحصائية " ، مرجع سابق الذكر ، ص 147 .

لاختبار معنوية معامل الارتباط المتعدد بين المتغير X_i () مع بقية المتغيرات الأخرى (R_i) نضع فرضيتين للاختبار وهما كالتالي¹:

$$H_0: R_i = 0$$

$$H_1: R_i > 1$$

ان إحصاءة اختبار الفرضية H_0 أعلاه هي :

$$F = \frac{(R_i)^2 / (k - 1)}{(1 - R_i^2) / (n - k)}$$

حيث أن :

R_i : يمثل معامل الارتباط المتعدد بين المتغير (X_i) مع بقية المتغيرات .

K : يمثل عدد المتغيرات .

n : يمثل عدد مفردات العينة .

يتم رفض فرضية العدم H_0 عندما تكون قيمة احصاءة الاختبار " F " المحسوبة أكبر من أو تساوي القيمة

الجدولية أي أن : $[F_{cal} \geq F_{tab}]$ ، و هذا يعني أن قيمة معامل الارتباط المتعدد (R_i)

تكون معنوية وفق معطيات العينة عند مستوى المعنوية (α).

يتم قبول فرضية العدم H_0 عندما تكون قيمة احصاءة الاختبار " F " المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ،

أي $[F_{cal} < F_{tab}]$ و هذا يعني أن قيمة معامل الارتباط المتعدد (R_i) غير معنوية وفق معطيات العينة

عند مستوي المعنوية (α) .

¹: حسن ياسين طعمة ؛ إيمان حسين حنوش ، " أساليب الاحصاء التطبيقي "، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص-ص 191-192.

ثالثا : اختبار الذاتي للأخطاء (Durbin – watson)

يستعمل هذا الاختبار للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من المرتبة الأولى ، و هو عبارة النسبة بين مجموع مربع فروق الأخطاء و مجموع مربع هذه الأخطاء ، و يعتمد هذا على وجود فرضيتين مختلفتين هما :

• الفرضية العدم : و تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي $H_0 : p=0$

• الفرضية البديلة : و تعني وجود ارتباط ذاتي $H_1 : p \neq 0$

و لاختبار فرضية العدم ، تحسب إحصائية Dw و التي تعطى بالعلاقة التالية :

$$DW = \frac{\sum_{t=1}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

بعد احتساب DW تقارن مع قيمتها الجدولية المحتسبة لقيم (dl) التي تشير الى الحد الأدنى ، و (du) و التي تشير الى الحد الأعلى ، حسب درجة الحرية n و k لمستوى معنوية معين .

و يتم اتخاذ القرار الاحصائي حسب المخطط التالي :

ارتباط ذاتي	نتيجة غير	انعدام الارتباط	نتيجة غير	ارتباط ذاتي
موجب	مؤكدة	الذاتي	مؤكدة	سالب
0	D_i	d_u	$4-d_u$	$4-d_l$
		2		4

- $4-d_l < Dw < 4$: رفض فرضية العدم ، أي وجود ارتباط ذاتي سالب .
- $4-d_u < Dw < 4-d_l$: نتيجة غير مؤكدة .
- $2 < Dw < 4-d_u$: قبول فرضية العدم ، أي عدم وجود ارتباط ذاتي .
- $du < Dw < 2$: قبول فرضية العدم ، أي عدم وجود ارتباط ذاتي .
- $dl < Dw < du$: نتيجة غير مؤكدة .
- $0 < w < dl$: رفض فرضية العدم ، أي وجود ارتباط ذاتي موجب

المبحث الثاني : بناء نموذج قياسي لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990 – 2020)

يتم هنا دراسة مدى تأثير ميزان المدفوعات الجزائري ،النمو الاقتصادي في الجزائر والتضخم على سعر
الصرف بدراسة قياسية لحالة الجزائر بتغطية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2020 بالإستعانة ببرنامج
EViews 10

المطلب الأول :تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية

أولاً : تحديد المتغيرات

- تم التعبير عن متغيرات الدراسة على النحو التالي :
- سعر الصرف وتم التعبير عنه بـ "TCR"
 - ميزان المدفوعات وتم التعبير عنه بـ "BP"
 - النمو الإقتصادي وتم التعبير عنه بـ "DE"
 - التضخم وتم التعبير عنه بـ "Inf"

ثانياً : دراسة الإستقرارية : لدراسة الإستقرارية يتم معالجة كل سلسلة على حدا ليتم جعلها مستقرة
بالإستعانة ببرنامج " Eviews 10 " بدرجة ثقة 95% بناءً على الفرضيات التالية :

H0 السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام

النموذج الأول :

H1 السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام

H0 السلسلة تحتوي على الثابت

النموذج الثاني :

H1 السلسلة لا تحتوي على الثابت

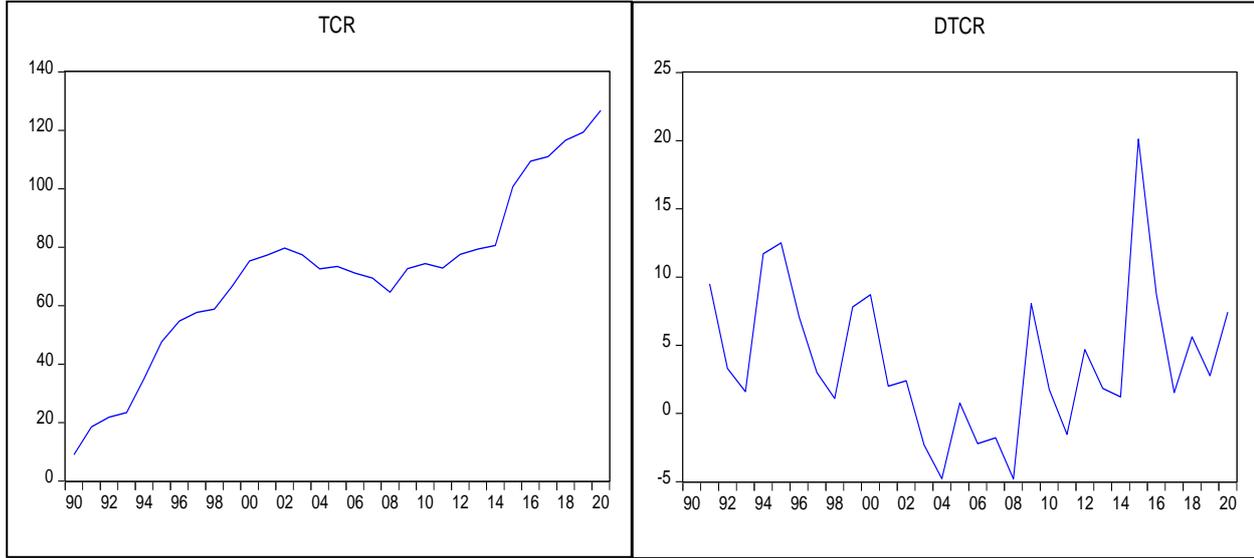
النموذج الثالث :

H0 السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي

H1 السلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي

1 - دراسة إستقرارية سلسلة سعر الصرف "TCR"

الشكل رقم: 3-1 تغيرات سلسلة "TCR"



المصدر : من إعداد الطالبتان إعماداً على مخرجات " Eviews 10 "

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة غير مستقر من الدرجة الصفر وللتأكد من ذلك نستعين باختبار جذر الوحدة وتطبيق لطريقة الفروقات نجد أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى كما هو موضح في المنحنى أعلاه وفي الجدول أدناه

الجدول رقم 3-1: إختبار الجذر الأحادي للسلسلة سلسلة سعر الصرف "TCR"

سلسلة سعر الصرف "TCR"					
المستوى المبدئي (بدون درجة إبطاء) (I0)					
نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF t "statistique"	القيمة الحرجة عند (05 %)	الإحتمال " P "	طبيعة السلسلة
Test ADF	النموذج الأول	-3.321075	-3.612199	0.0868	غير مستقرة
Test ADF	النموذج الثاني	-0.963096	-2.963972	0.7533	غير مستقرة
Test ADF	النموذج الثالث	3.051345	-1.952473	0.9990	غير مستقرة
سلسلة "DTCR"					

المستوى الأول (بدرجة إبطاء أولي) (I1)					
نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF t "statistique"	القيمة الحرجة عند (05 %)	الإحتمال " P "	طبيعة السلسلة
Test ADF	النموذج الأول	-3.800913	-3.574244	0.0311	مستقرة
Test ADF	النموذج الثاني	-3.910263	-2.967767	0.0057	مستقرة
Test ADF	النموذج الثالث	-3.050879	-1.952910	0.0035	مستقرة

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتقاداً على مخرجات " Eviews 10 " أنظر الملحق

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة tc ستودنت (قيمة ستودنت المحسوبة) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة "TCR" أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ($3.321075 < 3.612199$) وهذا ما يدل على وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا $prob = 0,05 > 0.0868$ فإن السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نقبل فرضية العدموننتقل إلى النموذج الثاني.

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة "TCR" فإن قيمة tc ستودنت لهذا

الأخير ($2.963972 < 0.963096$) أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$

وكون $prob = 0,05 < 0.7533$ فإن السلسلة تحتوي على الثابت وعليه نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى وجود

الثابت في السلسلة ومنتقل إلى النموذج الثالث .

بالنسبة للجذر الأحادي، فكون $prob = 0,05 < 0.9990$ وبالتالي السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وعليه

نقبل بفرضية العدم

ومنه السلسلة "TCR" غير مستقرة ومن نوع DS ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات من الدرجة الأولى

وبإتباع نفس الخطوات السابقة نجد :

الفصل الثالث — دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف دراسة حالة الجزائر (1990-2020)

بالنسبة إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة t_c ستودنت (قيمة

ستودنت المحسوبة) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة "DTCR" أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$

($3.800913 > 3.574244$) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا $\text{prob} =$

> 0.05 وبالتالي السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نرفض فرضية العدم ومنتقل إلى

النموذج الثاني

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة "DTCR" فإن قيمة t_c ستودنت لهذا الأخير

($3.910263 > 2.967767$) أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

$\text{prob} = 0,05 > 0.0057$ وبالتالي السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نقبل بالفرضية البديلة والتي تشير إلى

عدم وجود الثابت في السلسلة ومنتقل إلى النموذج الثالث

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة t_c ستودنت لهذا الأخير نجد أنها ($3.050879 > 1.952910$) أكبر

من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، والذي يمكن التأكد منه من خلال

الإحتمال $\text{P}0.0035 = > 0,05$

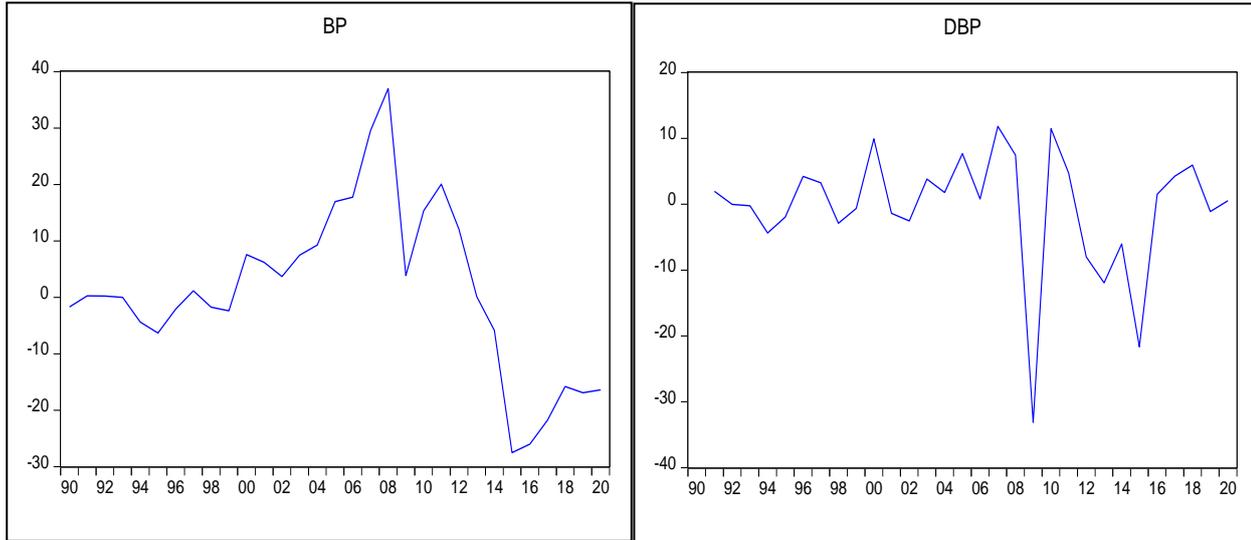
ومنه السلسلة "DTCR" مستقرة

ومنه يمكن القول بأن سلسلة سعر الصرف مستقرة من الدرجة الثانية ($I = 01$)

المطلب الثاني : دراسة استقرارية لسلسلة كل من ميزان المدفوعات و النمو الاقتصادي و التضخم

1-دراسة إستقرارية سلسلة ميزان المدفوعات " BP "

الشكل رقم : 2-3 تغيرات سلسلة " BP "



المصدر : من إعداد الطالبتان إعتقاداً على مخرجات " Eviews 10 "

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة الأصلية غير مستقر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة وبتطبيق لطريقة الفروقات نجد أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى كما هو موضح في المنحنى أعلاه وفي الجدول أدناه

الجدول رقم 3- 2: إختبار الجذر الأحادي لسلسلة ميزان المدفوعات "BP"

سلسلة ميزان المدفوعات "BP"					
المستوى المبدئي (بدون درجة إبطاء) (I0)					
نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF t "statistique"	القيمة الحرجة عند (05 %)	الإحتمال " P "	طبيعة السلسلة
Test ADF	النموذج الأول	-1.674360	-3.568379	0.7376	غير مستقرة
Test ADF	النموذج الثاني	-1.492452	-2.963972	0.5236	غير مستقرة

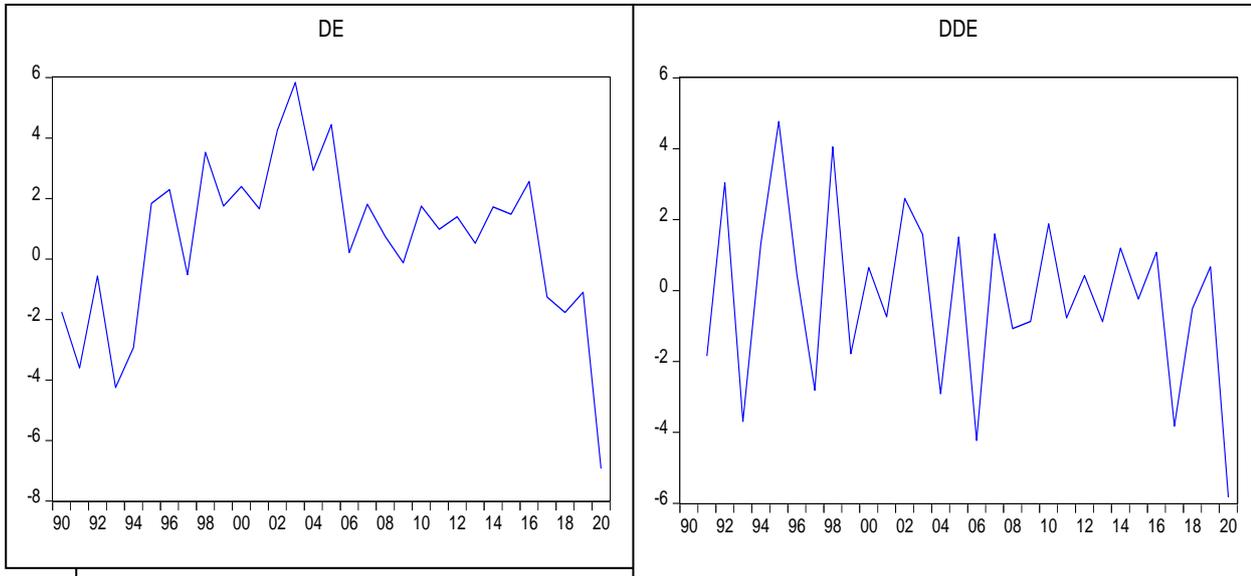
Test ADF	النموذج الثالث	-1.544709	-1.952473	0.1131	غير مستقرة
سلسلة "DBP"					
المستوى الأول (بدرجة إبطاء أولي) (I1)					
نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF t "statistique"	القيمة الحرجة عند (05 %)	الإحتمال " P "	طبيعة السلسلة
Test ADF	النموذج الأول	-5.699135	-3.574244	0.0004	مستقرة
Test ADF	النموذج الثاني	-5.701155	-2.967767	0.0001	مستقرة
Test ADF	النموذج الثالث	-5.781413	-1.952910	0.0000	مستقرة

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماًداً على مخرجات " Eviews 10 " أنظر الملحق

وياتباع نفس الخطوات والإجراءات السابقة نجد أن سلسلة ميزان المدفوعات مستقرة من الدرجة الأولى
(I = 01)

2- دراسة إستقرارية سلسلة النمو الإقتصادي " DE "

الشكل رقم 3-3 تغيرات سلسلة " DE "



المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماًداً على مخرجات " Eviews 10 " أنظر الملحق

الفصل الثالث — دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف دراسة حالة الجزائر (1990-2020)

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة غير مستقر من الدرجة الصفر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة وتطبيق لطريقة الفروقات نجد أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى كما هو موضح في المنحنى أعلاه وفي الجدول أدناه

الجدول رقم 3-3: إختبار الجذر الأحادي لسلسلة النمو الإقتصادي "DE"

سلسلة النمو الإقتصادي "DE"					
المستوى المبدئي (بدون درجة إبطاء) (I0)					
نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF t "statistique"	القيمة الحرجة عند (05 %)	الإحتمال " P "	طبيعة السلسلة
Test ADF	النموذج الأول	-1.889720	-3.568379	0.6348	غير مستقرة
Test ADF	النموذج الثاني	-1.371469	-2.967767	0.5822	غير مستقرة
Test ADF	النموذج الثالث	-1.368777	-1.952910	0.1550	غير مستقرة
سلسلة "DDE"					
المستوى الأول (بدرجة إبطاء أولي) (I1)					
نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF t "statistique"	القيمة الحرجة عند (05 %)	الإحتمال " P "	طبيعة السلسلة
Test ADF	النموذج الأول	-8.363644	-3.574244	0.0000	مستقرة
Test ADF	النموذج الثاني	-7.635812	-2.967767	0.0000	مستقرة
Test ADF	النموذج الثالث	-7.770272	-1.952910	0.0000	مستقرة

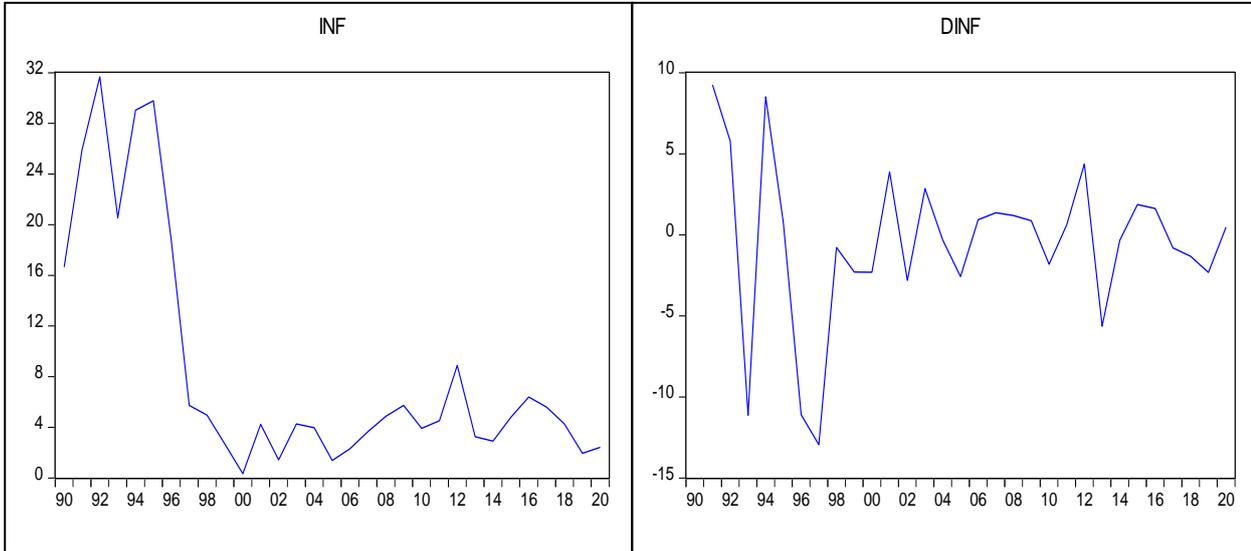
المصدر : من إعداد الطالبان إعتماًداً على مخرجات " Eviews 10 " أنظر الملحق

وياتباع نفس الخطوات والإجراءات السابقة نجد أن سلسلة النمو الإقتصادي مستقرة من الدرجة الأولى

(I = 01)

3- دراسة إستقرارية سلسلة التضخم " Inf "

الشكل رقم: 3-4 تغيرات سلسلة " Inf "



المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماًداً على مخرجات " Eviews 10 " أنظر الملحق

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة غير مستقر من الدرجة الصفر وللتأكد من ذلك نستعين باختبار جذر الوحدة وتطبيق لطريقة الفروقات نجد أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى كما هو موضح في المنحنى أعلاه وفي الجدول أدناه

الجدول رقم 3-4: إختبار الجذر الأحادي لسلسلة التضخم " Inf "

سلسلة التضخم " Inf "					
المستوى المبدئي (بدون درجة إبطاء) (I0)					
نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF t "statistique "	القيمة الحرجة عند (05 %)	الإحتمال " P "	طبيعة السلسلة
Test ADF	النموذج الأول	-1.911436	-3.568379	0.6237	غير مستقرة
Test ADF	النموذج الثاني	-1.514356	-2.963972	0.5128	غير مستقرة
Test ADF	النموذج الثالث	-1.478308	-1.952473	0.1278	غير مستقرة
سلسلة " DInf "					
المستوى الأول (بدرجة إبطاء أولي) (I1)					
نوع الإختبار	نوع النموذج	إحصائية ADF	القيمة الحرجة	الإحتمال " P "	طبيعة السلسلة

Type de Test	Type de modèle	t "statistique "	عند (05 %)		
Test ADF	النموذج الأول	-5.583536	-3.574244	0.0005	مستقرة
Test ADF	النموذج الثاني	-5.611597	-2.967767	0.0001	مستقرة
Test ADF	النموذج الثالث	-5.566828	-1.952910	0.0000	مستقرة

المصدر : من إعداد الطالبان إعتاماداً على مخرجات " Eviews 10 " أنظر الملحق

وياتباع نفس الخطوات والإجراءات السابقة نجد أن سلسلة التضخم مستقرة من الدرجة الأولى

(I = 01)

لدينا السلاسل الثلاث مستقرة من نفس الدرجة وهو ما يطرح مشكل التكامل المشترك بينها وعلى هذا الأساس

نختبر إمكانية وجود تكامل متزامن بينها إعتاماداً على إختبارجوهانسن " Johansen "

Date: 05/18/22 Time: 10:26
 Sample (adjusted): 1993 2020
 Included observations: 28 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: TCR INF DE BP
 Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.623092	50.81684	47.85613	0.0257
Atmost 1	0.338700	23.49575	29.79707	0.2226
Atmost 2	0.236111	11.91640	15.49471	0.1610
Atmost 3 *	0.144657	4.375071	3.841466	0.0365

Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

من خلال الإختبار وجدنا أن هناك علاقة واحدة للتكامل المشترك ومنه النموذج المختار هو نموذج شعاع تصحيح

الخطأ " VECM "

حتى يتسنى لنا تطبيق نموذج شعاع تصحيح الخطأ يجب أن تكون سلسلة البواقي مستقرة

إختبار استقرارية سلسلة البواقي :

Date: 05/18/22 Time: 13:47

Sample: 1990 2020

Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.120	-0.120	0.4624	0.497
		2 -0.105	-0.121	0.8270	0.661
		3 0.095	0.069	1.1399	0.767
		4 0.035	0.045	1.1829	0.881
		5 -0.149	-0.125	2.0092	0.848
		6 0.004	-0.030	2.0099	0.919
		7 -0.035	-0.074	2.0588	0.957
		8 -0.031	-0.028	2.0992	0.978
		9 0.160	0.163	3.2461	0.954
		10 -0.194	-0.184	5.0309	0.889
		11 -0.016	-0.029	5.0438	0.929
		12 -0.038	-0.127	5.1206	0.954

من خلال إختبار استقرارية سلسلة البواقي نلاحظ أن سلسلة البواقي مستقرة

وعلى هذا الأساس فالنموذج المتبع والصالح لعملية التقدير هو نموذج شعاع تصحيح الخطأ "VECM"

(Vector Error Correction Estimates)

المبحث الثالث : تقدير النموذج واختبار المعنوية

المطلب الأول : تقدير النموذج

VectorError Correction Estimates
Date: 05/18/22 Time: 10:28
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 afteradjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

CointegratingEq:	CointEq1				
DTCR(-1)	1.000000				
DINF(-1)	2.194280 (0.62875) [3.48991]				
DBP(-1)	1.183328 (0.33938) [3.48675]				
DDE(-1)	5.506657 (1.86826) [2.94747]				
C	-0.335426				
Error Correction:	D(DTCR)	D(DINF)	D(DBP)	D(DDE)	
CointEq1	-0.292107 (0.15319) [-1.90679]	-0.412597 (0.11634) [-3.54655]	-0.116647 (0.34170) [-0.34137]	-0.066680 (0.07395) [-0.90164]	
D(DTCR(-1))	-0.254145 (0.23821) [-1.06689]	0.285519 (0.18090) [1.57831]	0.416500 (0.53134) [0.78387]	0.068740 (0.11500) [0.59776]	
D(DTCR(-2))	-0.431058 (0.22931) [-1.87977]	0.020830 (0.17414) [0.11962]	0.426917 (0.51149) [0.83465]	-0.045080 (0.11070) [-0.40723]	
D(DINF(-1))	0.459205 (0.25349) [1.81154]	-0.174613 (0.19250) [-0.90706]	0.270714 (0.56542) [0.47879]	0.189436 (0.12237) [1.54803]	
D(DINF(-2))	-0.095820 (0.21592) [-0.44377]	-0.172506 (0.16398) [-1.05202]	0.614126 (0.48162) [1.27512]	0.102574 (0.10424) [0.98404]	
D(DBP(-1))	0.226265 (0.16522) [1.36950]	0.408944 (0.12547) [3.25933]	-0.491804 (0.36852) [-1.33453]	0.019837 (0.07976) [0.24872]	
D(DBP(-2))	0.097597 (0.13432) [0.72661]	0.208429 (0.10200) [2.04335]	-0.359669 (0.29960) [-1.20050]	-0.006220 (0.06484) [-0.09592]	

D(DDE(-1))	1.670228 (0.81633) [2.04601]	1.587188 (0.61994) [2.56024]	-1.046241 (1.82085) [-0.57459]	-0.831497 (0.39408) [-2.10995]
D(DDE(-2))	1.467721 (0.50621) [2.89943]	0.524797 (0.38442) [1.36515]	-1.005048 (1.12912) [-0.89012]	-0.451862 (0.24437) [-1.84907]
C	0.317650 (1.06000) [0.29967]	0.417466 (0.80498) [0.51860]	0.410860 (2.36436) [0.17377]	-0.036267 (0.51171) [-0.07087]
R-squared	0.569021	0.724747	0.532512	0.695943
Adj. R-squared	0.340856	0.579024	0.285018	0.534972
Sum sq. resids	502.8942	290.0261	2502.027	117.1982
S.E. equation	5.438935	4.130418	12.13170	2.625645
F-statistic	2.493899	4.973479	2.151618	4.323403
Log likelihood	-77.79267	-70.36215	-99.45310	-58.12974
Akaike AIC	6.503161	5.952752	8.107637	5.046647
Schwarz SC	6.983100	6.432691	8.587577	5.526587
Meandependent	0.215926	0.429630	0.028519	-0.079259
S.D. dependent	6.699211	6.365985	14.34743	3.850317

حتى يكون نموذج شعاع تصحيح الخطأ "VECM" صالح لعملية التقدير يجب أن يكون $CointEq1$ سالب ومعنوي

المطلب الثاني : إختبار المعنوية

إختبار المعنوية الكلية للنموذج :

يتم إختبار المعنوية الكلية للنموذج إعتقاداً على إحصائية فيشر وذلك من خلال المقارنة بين إحصائية فيشر

المجدولة و إحصائية فيشر المحسوبة بالنسبة لكل نموذج

يكون النموذج معنوي أو قابل لعملية التقدير إذا كانت إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر

المجدولة ويمكن الإعتماد عليه في بناء النموذج والحصول على تفسير صحيح ومنطقي لعملية التقدير من خلال

إظهار مدى تأثير المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة وهو النموذج الثاني والمتمثل في التضخم كمتغير تابع والمتغيرات

الأخرى هي متغيرات مستقلة وفي هذا النموذج لدينا فيشر المحسوبة أكبر من فيشر المجدولة

($F\text{-statistique} = 4.94 > F\text{-tableau} = 2.95$)

الفصل الثالث — دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف دراسة حالة الجزائر (1990-2020)

من خلال تقديرنا للنموذج بشكله العام تحصلنا على نموذج واحد فقط صالح لعملية التقدير كون معامل

تصحيح الخطأ والممثل في " C(11) " سالب ومعنوي

وبهذا يمكن تقدير الأثر الذي تسببه باقي المتغيرات على التضخم في الجزائر ولا يمكن تقدير أثر باقي النماذج

إختبار معنوية المعلمات

- معامل تصحيح الخطأ والممثل في " C(11) " سالب ومعنوي

- معامل ميزان المدفوعات بفترة إبطاء أولي معنوي كون إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من

إحصائية ستودنت الجدولة وهو ما يؤكد الإحتمال الموافق لها ($\text{Prob} = 0.0017 < 0.05$)

(وهذا ما يدل على أن ميزان المدفوعات بفترة إبطاء أولي له دلالة في تفسير التغير الحاصل في

التضخم للفترة الحالية أو بعبارة أخرى يمكن القول أن التضخم للفترة الحالية يتأثر بميزان المدفوعات

للسنة السابقة

- معامل ميزان المدفوعات بفترة إبطاء ثاني معنوي كون إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية

ستودنت الجدولة وهو ما يؤكد الإحتمال الموافق لها ($\text{Prob} = 0.0449 < 0.05$) وهذا

ما يدل على أن ميزان المدفوعات بفترة إبطاء ثاني له دلالة في تفسير التغير الحاصل في التضخم

للفترة الحالية

- معامل النمو الإقتصادي بفترة إبطاء أولي معنوي كون إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من

إحصائية ستودنت الجدولة وهو ما يؤكد الإحتمال الموافق لها ($\text{Prob} = 0.0127 < 0.05$)

(وهذا ما يدل على أن النمو الإقتصادي بفترة إبطاء أولي له دلالة في تفسير التغير الحاصل في

التضخم للفترة الحالية

- باقي المعاملات غير معنوية كون ($> 0.05\text{Prob}$) فهي ليس لها دلالة في تفسير التغير

الحاصل

إختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (إختبار داربين واتسن DW)

- فيما يخص الترابط ما بين الأخطاء فبالإعتماد على إختبار داربين واتسن نجد أن قيمة إحصائية

داربين واتسن (تنتمي إلى المجال المقبول) وهو ما يثبت عدم الترابط بين الأخطاء = DW

1.309353

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/18/22 Time: 18:22
Sample: 1994 2020
Included observations: 27
Total system (balanced) observations 108

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.292107	0.153193	-1.906789	0.0608
C(2)	-0.254145	0.238212	-1.066887	0.2898
C(3)	-0.431058	0.229314	-1.879773	0.0644
C(4)	0.459205	0.253489	1.811535	0.0745
C(5)	-0.095820	0.215923	-0.443770	0.6586
C(6)	0.226265	0.165217	1.369499	0.1753
C(7)	0.097597	0.134318	0.726608	0.4700
C(8)	1.670228	0.816332	2.046014	0.0446
C(9)	1.467721	0.506210	2.899429	0.0050
C(10)	0.317650	1.059998	0.299671	0.7653
C(11)	-0.412597	0.116338	-3.546551	0.0007
C(12)	0.285519	0.180902	1.578309	0.1191
C(13)	0.020830	0.174145	0.119615	0.9051
C(14)	-0.174613	0.192504	-0.907058	0.3676
C(15)	-0.172506	0.163976	-1.052019	0.2965
C(16)	0.408944	0.125469	3.259327	0.0017
C(17)	0.208429	0.102004	2.043351	0.0449
C(18)	1.587188	0.619937	2.560242	0.0127
C(19)	0.524797	0.384425	1.365148	0.1767
C(20)	0.417466	0.804981	0.518604	0.6057
C(21)	-0.116647	0.341702	-0.341371	0.7339
C(22)	0.416500	0.531338	0.783870	0.4358
C(23)	0.426917	0.511490	0.834654	0.4068
C(24)	0.270714	0.565415	0.478787	0.6336
C(25)	0.614126	0.481623	1.275117	0.2066
C(26)	-0.491804	0.368522	-1.334531	0.1865
C(27)	-0.359669	0.299601	-1.200495	0.2341
C(28)	-1.046241	1.820852	-0.574589	0.5675
C(29)	-1.005048	1.129116	-0.890119	0.3765

C(30)	0.410860	2.364356	0.173772	0.8626
C(31)	-0.066680	0.073954	-0.901636	0.3704
C(32)	0.068740	0.114997	0.597758	0.5520
C(33)	-0.045080	0.110701	-0.407227	0.6851
C(34)	0.189436	0.122372	1.548033	0.1263
C(35)	0.102574	0.104237	0.984043	0.3286
C(36)	0.019837	0.079759	0.248718	0.8043
C(37)	-0.006220	0.064842	-0.095923	0.9239
C(38)	-0.831497	0.394084	-2.109947	0.0385
C(39)	-0.451862	0.244373	-1.849069	0.0688
C(40)	-0.036267	0.511714	-0.070874	0.9437

Determinant residual covariance 49656.61

$$\text{Equation: } D(\text{DTCR}) = C(1) * (\text{DTCR}(-1) + 2.19427955573 * \text{DINF}(-1) + 1.18332842798 * \text{DBP}(-1) + 5.50665730874 * \text{DDE}(-1) - 0.335425956772) + C(2) * D(\text{DTCR}(-1)) + C(3) * D(\text{DTCR}(-2)) + C(4) * D(\text{DINF}(-1)) + C(5) * D(\text{DINF}(-2)) + C(6) * D(\text{DBP}(-1)) + C(7) * D(\text{DBP}(-2)) + C(8) * D(\text{DDE}(-1)) + C(9) * D(\text{DDE}(-2)) + C(10)$$

Observations: 27

R-squared	0.569021	Mean dependent var	0.215926
Adjusted R-squared	0.340856	S.D. dependent var	6.699211
S.E. of regression	5.438935	Sum squared resid	502.8942
Durbin-Watson stat	2.138958		

$$\text{Equation: } D(\text{DINF}) = C(11) * (\text{DTCR}(-1) + 2.19427955573 * \text{DINF}(-1) + 1.18332842798 * \text{DBP}(-1) + 5.50665730874 * \text{DDE}(-1) - 0.335425956772) + C(12) * D(\text{DTCR}(-1)) + C(13) * D(\text{DTCR}(-2)) + C(14) * D(\text{DINF}(-1)) + C(15) * D(\text{DINF}(-2)) + C(16) * D(\text{DBP}(-1)) + C(17) * D(\text{DBP}(-2)) + C(18) * D(\text{DDE}(-1)) + C(19) * D(\text{DDE}(-2)) + C(20)$$

Observations: 27

R-squared	0.724747	Mean dependent var	0.429630
Adjusted R-squared	0.579024	S.D. dependent var	6.365985
S.E. of regression	4.130418	Sum squared resid	290.0261
Durbin-Watson stat	1.309353		

$$\text{Equation: } D(\text{DBP}) = C(21) * (\text{DTCR}(-1) + 2.19427955573 * \text{DINF}(-1) + 1.18332842798 * \text{DBP}(-1) + 5.50665730874 * \text{DDE}(-1) - 0.335425956772) + C(22) * D(\text{DTCR}(-1)) + C(23) * D(\text{DTCR}(-2)) + C(24) * D(\text{DINF}(-1)) + C(25) * D(\text{DINF}(-2)) + C(26) * D(\text{DBP}(-1)) + C(27) * D(\text{DBP}(-2)) + C(28) * D(\text{DDE}(-1)) + C(29) * D(\text{DDE}(-2)) + C(30)$$

Observations: 27

R-squared	0.532512	Mean dependent var	0.028519
Adjusted R-squared	0.285018	S.D. dependent var	14.34743
S.E. of regression	12.13170	Sum squared resid	2502.027
Durbin-Watson stat	2.231069		

$$\text{Equation: } D(\text{DDE}) = C(31) * (\text{DTCR}(-1) + 2.19427955573 * \text{DINF}(-1) + 1.18332842798 * \text{DBP}(-1) + 5.50665730874 * \text{DDE}(-1) - 0.335425956772) + C(32) * D(\text{DTCR}(-1)) + C(33) * D(\text{DTCR}(-2)) + C(34) * D(\text{DINF}(-1)) + C(35) * D(\text{DINF}(-2)) + C(36) * D(\text{DBP}(-1)) + C(37) * D(\text{DBP}(-2)) + C(38) * D(\text{DDE}(-1)) + C(39) * D(\text{DDE}(-2)) + C(40)$$

Observations: 27

R-squared	0.695943	Mean dependent var	-0.079259
Adjusted R-squared	0.534972	S.D. dependent var	3.850317
S.E. of regression	2.625644	Sum squared resid	117.1982
Durbin-Watson stat	1.854155		

الفصل الثالث — دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف دراسة حالة الجزائر (1990-2020)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن C(11) سالب ومعنوي وبهذا نجد أن النموذج الثاني هو النموذج الوحيد الصالح لعملية التقدير والقياس أما باقي النماذج فهي غير صالحة لعملية التقدير

$$\begin{aligned} D(DINF) = & C(11) * (DTCCR(-1)) + 2.19427955573 * DINF(-1) + \\ & 1.18332842798 * DBP(-1) + 5.50665730874 * DDE(-1) - 0.335425956772) + \\ & C(12) * D(DTCCR(-1)) + C(13) * D(DTCCR(-2)) + C(14) * D(DINF(-1)) + \\ & C(15) * D(DINF(-2)) + C(16) * D(DBP(-1)) + C(17) * D(DBP(-2)) + \\ & C(18) * D(DDE(-1)) + C(19) * D(DDE(-2)) + C(20) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} D(DINF) = & -0.412 * (DTCCR(-1)) + 2.194 * DINF(-1) + 1.183 * DBP(-1) + \\ & 5.506 * DDE(-1) - 0.335) + 0.285 * D(DTCCR(-1)) + 0.020 * D(DTCCR(-2)) - \\ & 0.174 * D(DINF(-1)) - 0.172 * D(DINF(-2)) + 0.408 * D(DBP(-1)) + \\ & 0.208 * D(DBP(-2)) + 1.587 * D(DDE(-1)) + 0.524 * D(DDE(-2)) + 0.417 \end{aligned}$$

التحليل الإحصائي :

هناك علاقة إرتباطية قوية بين المتغير التابع والمتمثل في التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة

والمتغيرات المستقلة وهو ما يثبتته معامل الإرتباط $R^2 = 0.724747$ وهو ما يبين أن المتغيرات المفسرة

(المستقلة) تستطيع أن تفسر ما قيمته 72.47% من التغير الحاصل في التضخم وتقدر القوة التفسيرية

الحقيقية بـ $Adjusted\ R-squared = 0.579024$ أي أن المتغيرات المستقلة تستطيع أن تفسر

حقيقة ما قيمته 57.90% من التغير الحاصل في التضخم خلال فترة الدراسة

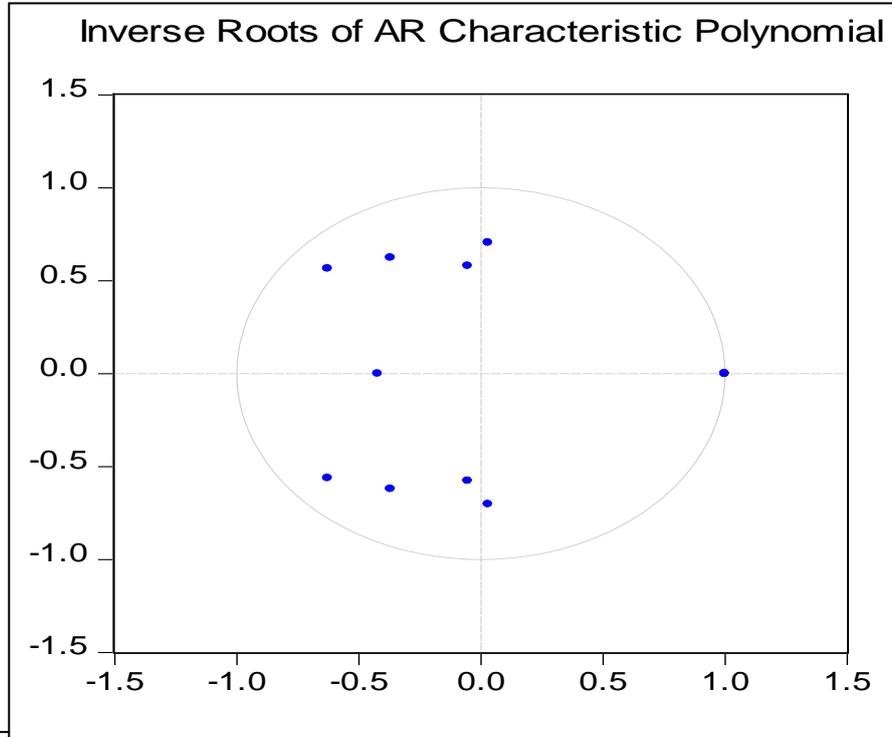
التحليل الإقتصادي :

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين ميزان المدفوعات بفترة إبطاء أولي والتغير الحاصل في التضخم للفترة الحالية أو بعبارة أخرى يمكن القول أن التضخم للفترة الحالية يتأثر طردياً بميزان المدفوعات للسنة السابقة وأن زيادة التضخم بنسبة 01 % هو نتيجة تحسن في ميزان المدفوعات للسنة السابقة بـ 0.408 % وتحسن ميزان المدفوعات لسنتين سابقتين بـ 0.208 % تسجيل تحسن في النمو الإقتصادية للسنة السابقة بـ 1.587 % وهذا الشيء يعكس حقيقة أن التضخم في الجزائر هو تضخم مستورد كون وجود العلاقة الطردية بين التضخم وميزان المدفوعات والنمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الشيء الذي يساهم في زيادة الطلب على السلع مما يساهم في إرتفاع المستوى العام للأسعار .

المطلب الثالث : دراسة صلاحية نموذج شعاع تصحيح الخطأ " VECM " (VectorError)

Correction Estimates

دراسة صلاحية النموذج (نموذج VECM) :



المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماًداً على مخرجات " 10Eviews "

بما أن

دراسة الارتباط الذاتي بين الأخطاء لسلسلة البواقي :

VEC Residual Serial Correlation LM Tests

Date: 05/18/22 Time: 10:33

Sample: 1990 2020

Included observations: 27

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	25.31376	16	0.0645	1.832990	(16, 31.2)	0.0721
2	14.73600	16	0.5441	0.917919	(16, 31.2)	0.5584

بما أن كل الإحتمالات غير معنوية أي أنها أكبر من 0.05 وعلى هذا الأساس نقبل بالفرضية الصفرية أي

عدم وجود ارتباط بين الأخطاء

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف في الجزائر خلال فترة (1990-2020) وذلك من خلال توفير المعطيات الإحصائية والإقتصادية بهدف الوصول إلى أفضل نموذج لسعر الصرف، وكذلك التعرف على المتغيرات التي تؤثر عليه.

حيث قمنا بدراسة قياسية لمتغير الدراسة تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن سعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة لا يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية وهي نتيجة تعكس طبيعة وحقيقة الاقتصاد الجزائري حيث وجدنا أن سعر الصرف لا يتغير بالمتغيرات الاقتصادية المختارة خلال فترة الدراسة وأن التضخم هو الذي يتأثر بهذه المتغيرات وأن هناك علاقة طردية بين ميزان المدفوعات بفترة إبطاء أولي والتغير الحاصل في التضخم للفترة الحالية وأن التضخم للفترة الحالية يتأثر طردياً بميزان المدفوعات للسنة السابقة وأن زيادة التضخم بنسبة 01 % هو نتيجة تحسن في ميزان المدفوعات للسنة السابقة بـ 0.408% وتحسن ميزان المدفوعات لسنتين سابقتين بـ 0.208 % تسجيل تحسن في النمو الإقتصادية للسنة السابقة بـ 1.587 % وهذا الشيء يعكس حقيقة أن التضخم في الجزائر هو تضخم مستورد كون وجود العلاقة الطردية بين التضخم وميزان المدفوعات والنمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الشيء الذي يساهم في زيادة الطلب على السلع مما يساهم في إرتفاع المستوى العام للأسعار .

خاتمة

الخاتمة:

لقد كان سعينا من خلال هذه الدراسة معرفة ما مدى تأثير التقلبات في سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي و إيجاد نموذج يتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري و ذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي و باستعمال المعطيات المتحصل عليها.

يعرف سعر الصرف على أنه " سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى " كعنصر مهم في اقتصاديات الدول لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة .اذ تبين لنا من خلال الدراسة و على سبيل المثال ان له أثر كبير على أسعار التصدير و الاستيراد و بالتالي على عرض و طلب السلع و الخدمات .

و قد تجسدت أهم الاصلاحات التي قامت بها الجزائر في قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الذي أعطى استقلالية أكبر لبنك الجزائر فأصبح يقوم بعدة عمليات هدفها تدعيم العملة الوطنية و ضمان استقرارها بهدف التأثير الايجابي على متغيرات الاقتصاد الكلي ، و في هذا السياق تم طرح اشكالية البحث التي تمحورت عن كشف تأثير التضخم و ميزان المدفوعات، و النمو الاقتصادي على سعر الصرف ، و مكنتنا هذه الدراسة من الاجابة على الأسئلة الفرعية و اختبار الفرضيات المتبناة و الوصول الى مجموعة من النتائج ، سنأتي في ذكرها في ما يأتي :

اختبار الفرضيات : لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات و خلصنا منها الى ما يلي :

✓ **الفرضية الأولى :** سعر الصرف هو عبارة عن السعر النسبي للعملة محلية بدلالة وحدات من لعملة الأجنبية و سوق الصرف الأجنبي هو السوق الذي يتم فيه تبادل العملات الأجنبية مقابل عملات محلية هي **فرضية صحيحة** حيث يمثل سعر الصرف نسبة تبادل العملة الوطنية بالعملة الأجنبية ، أما سوق الصرف الأجنبي فهو اطار يتم فيه تبادل العملات عبر وسائل الاتصال و لكل عملة سوق خاص بها .

✓ **الفرضية الثانية :** هذه الفرضية صحيحة لأنه يعتبر التضخم و ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي من أهم المتغيرات المحددة لسعر الصرف و هي التي تعكس وزن اقتصاد الدولة بالنسبة للاقتصاد العالمي .

✓ **الفرضية الثالثة:** الفرضية الثالثة خاطئة كون سعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة لا يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري كونه إقتصاد ريعي بإمتياز وكذلك لتجاهل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى والتي قد يكون لها تأثير كالناتج الداخلي الخام أو إيرادات الجباية البترولية

أبرز النتائج : ساقطنا هذه الدراسة للوصول الى نتائج نذكرها في التالي :

- ✓ يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة ببقية عملات الدول الأخرى ، عن طريق تفاعل قوى العرض و الطلب أو عن طريق تدخل السلطات النقدية في الدولة.
- ✓ يتحدد سعر لصرف بناءا على النظام المتبع من طرف السلطة النقدية للدولة.
- ✓ يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية كعرض النقود و أسعار الفائدة و معدلات التضخم و حالة ميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي و الإشاعات.

أبرز التوصيات

- دراسة أثر الجباية البترولية على سعر الصرف في الجزائر

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا: باللغة العربية :

1- الكتب:

- 1/ الطاهر لطرش ، " تقنيات البنوك " ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003
- 2/ الطاهر لطرش ، " تقنيات البنوك " ، الطبعة السابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 .
- 3/ ايمان عطية ناصف ، " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 2007
- 4/ انس البكري ؛ وليد صافي ، " النقود و البنوك " ، دار المستقبل ،الأردن، بدون سنة.
- 5/ بسام الحجار، " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2003.
- 6/ حمدي عبد العظيم ، " الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة " ، دار زهراء الشرق ، مصر ، 2008.
- 7/ سمير فخري نعمة ، " العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات " ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011 .
- 8/ قدي عبد المجيد ، " المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003.
- 9/ هزاع مفلح ، " التمويل الدولي " ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، سوريا، 2007 .
- 10/ محمد العربي ساكر ، " محاضرات في الاقتصاد الكلي " ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، 2006 .
- 11/ لخلو موسى بوخاري ، " سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية " ، مكتبة حسين العصرية ، لبنان ، 2010.
- 12/ محمد راتول ، " الاقتصاد الدولي (مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية) " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2018.
- 13/ هيل عجمي جميل الجنابي ، " التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية " ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2014.

- 14/ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي ، " سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية " ، دار الصفاء ، عمان ، 2011.
- 15/ متولي عبد القادر ، " الاقتصاد الدولي (النظرية و السياسات) " ، دار الفكر للنشر ، عمان ، 2011.
- 16/ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، " سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية " ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011 .
- 17/ خالد وهيب الراوي ، " ادارة المخاطر المالية " ، دار الميسرة ، الأردن، 2009.
- 18/ الراوي خالد و آخرون ، " نظرية التمويل الدولي " ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2000.
- 19/ زينب حسين عوض الله ، " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004.
- 20/ لخلو موسى بخاري ، " سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية " ، حسين العصرية ، لبنان ، 2010.
- 21/ عبد المجيد قدي ، " المدخل الى سياسات الاقتصادية الكلية " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .
- 22 نشأة الوكيل ، " التوازن النقدي و معدل الصرف دراسة تحليلية مقارنة سوق النقد و سعر الصرف " ، الطبعة الأولى ، شركة ناس للطباعة ، مصر ، 2006 .
- 23/ عبد الرحمان يسري أحمد ؛ و آخرون ، " اقتصاديات دولية " ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، مصر ، 2007.
- 24/ محمد راتول ، " الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2018.
- 25/ سمير فخري نعمة ، " العلاقات التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات " ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2011 ، ص 25.
- 26/ عناية غازي حسين ، " التضخم المالي " ، مؤسسة شباب الجامعة ، المملكة العربية السعودية ، 2006.
- 27/ رجاء الربيعي ، " دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي " ، دار أمانة ، الأردن ، 2013.

- 28/ خالد واصف الوزني ؛ أحمد حسين الرفاعي ، " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، دار وائل ، 2007.3
- 29/ نبيل الروي ، " نظرية التضخم " ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر ، بدون سنة.
- 30/ خليفي عيسى ، " التغيرات في قيمة النقود الآثار و العلاج " ، الطبعة الأولى ، 2001.
- 31/ نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح ، " السياسة النقدية و نظرية النقود في الاقتصاد الاسلامي " ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2015 .
- 32/ كامل علاوي ؛ كاظم القتلاوي؛ حسن لطيف كاظم الزبيدي ، " مبادئ علم الاقتصاد " ، دار الصفاء ، الأردن ، 2009.
- 33/ محمود حسين الوادي و آخرون ، " النقود و المصارف " ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، الأردن ، 2010.
- 34/
- 35/ خالد الواصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، دار وائل ، الأردن ، 2002.
- 36/ نوزاد عبد الرحمان الهيبي ؛ منجد عبد اللطيف الخشالي ، " مقدمة في المالية الدولية " ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2007.
- 37/ فليح حسن خلف ، " النقود و البنوك " ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2006.
- 38/ محمد السريتي ؛ علي عبد الوهاب نجا ، " النظرية الاقتصادية الكلية " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2008.
- 39/ زينب عوض الله ، " أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2003.
- 40/ جمال بن دعاس ، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوطني " ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2007 .
- 41/ عبد المطلب عبد الحميد ، " اقتصاديات النقود و البنوك " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2014.
- 42/ أنس البكري ؛ وليد صافي ، " النقود و البنوك " ، دار المستقبل ، الأردن ، بدون سنة.
- 43/ محمد العربي ساكر ، " محاضرات في الاقتصاد الكلي " ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، بدون سنة.

- 44/ زينب حسين عوض الله ، " الاقتصاد الدولي " ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2004.
- 45/ سمير فخري نعمة ، " العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات " ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011.
- 46/ كامل علاوي كاظم الفتلاوي ، " مبادئ علم الاقتصاد " ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009.
- 47/ اسماعيل عبد الرحمان ؛ حربي عريقات ، " مفاهيم و نظم اقتصادية " ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2004.
- 48/ أشواق بن قدور ، " تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005) " ، دار الولاية ، الأردن ، 2013.
- 49/ محمد مروان السمان ؛ أحمد زهير شامية ، " مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي " ، الطبعة الخامسة ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011.
- 51/ براهيم أبو عقيل ، " مبادئ الاحصاء " ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008.
- 52/ معتوق أحمد ، " الاحصاء الرياضي و النماذج الاحصائية " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007.
- 53/ حسن ياسين طعمة ؛ ايمان حسين حنوش ، " أساليب الاحصاء التطبيقي " ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009.
- 54/ عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، " ذاساليب الاحصاء للعلوم الاقتصادية و إدارة الأعمال مع استخدام برنامج spss " ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2009.

2- المذكرات و الأطروحات :

- 1/ كمال العقريب ، " أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية علوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة البليدة ، الجزائر ، 2006 .
- 2/ جديدن لحسن ، " تسيير خطر سعر الصرف " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم التجارية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2004 .

- 3/ قاصدي عبد السلام ، " أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم التجارية ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2012-2013.
- 4/ بغداد زيان ، " تغيرات سعر الصرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية ، جامعة وهران ، 2012-2013.
- 5/ دوحة سلمى ، " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها " ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2014-2015.
- 6/ بن حمودة فاطمة الزهراء ، " اثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2009_2010.
- 7/ لعراب سارة ، " أثر مخاطر الصرف على المؤسسة الاقتصادية و طرق تغطيتها" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2013-2014.
- 8/ شوقي طارق ، " أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية " ، مذكرة مقدمة لنيل ماجستير في المحاسبة ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2009.
- 9/ جراد مريم ، " أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر 2011-2012.
- 10/ جبوري محمد ، " تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، تخصص نقود بنوك و مالية ، جامعة ابي بكر بالقائد تلمسان ، الجزائر ، 2013 .
- 11/ نوة بن يوسف ، " تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012)" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2016 .

- 12/ طلحة محمد ، " قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، قسم علوم اقتصادية ، تخصص كمي ، جامعة ابي بكر بالفايد تلمسان ، الجزائر ، 2019 .
- 13/ سليمان شيباني ، " سعر الصرف و محدداته في الجزائر (1963-2006) " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2008-2009 .
- 14/ عبد الغفار غطاس ، " أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص تجارة دولية، قسم علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2009-2010 .
- 15/ صديق بوقرة ، " مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النمو الاقتصادي دراسة قياسية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2006) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2009-2010 .
- 16/ محمد أمين أوصياف ، " أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية 1980-2005) ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2011-2012 .
- 17/ عز الدين علي ، " آثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2013-2014 .
- 18/ ضيف أحمد ، " أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012) " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2014-2015 .
- 19/ محمد أمين البربري ، " الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011 .
- 20/ محمد جبوري ، " تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي (دراسة نظرية و قياسية) " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم اقتصادية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2012-2013 .

- 21/ علي بن قدور، "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-
2010)"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
22/ نصر الدين قربي، "أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة مقدمة
لنيل شهادة الماجستير في علوم اقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.
23/ السعيد هتهات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، مذكرة مقدمة
لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق و العلوم
الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005-2006.
24/ الزهرة بن بركة، "دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف (دراسة حالة
الجزائر)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي،
جامعة بسكرة، 2006-2007.

3- المجالات العلمية :

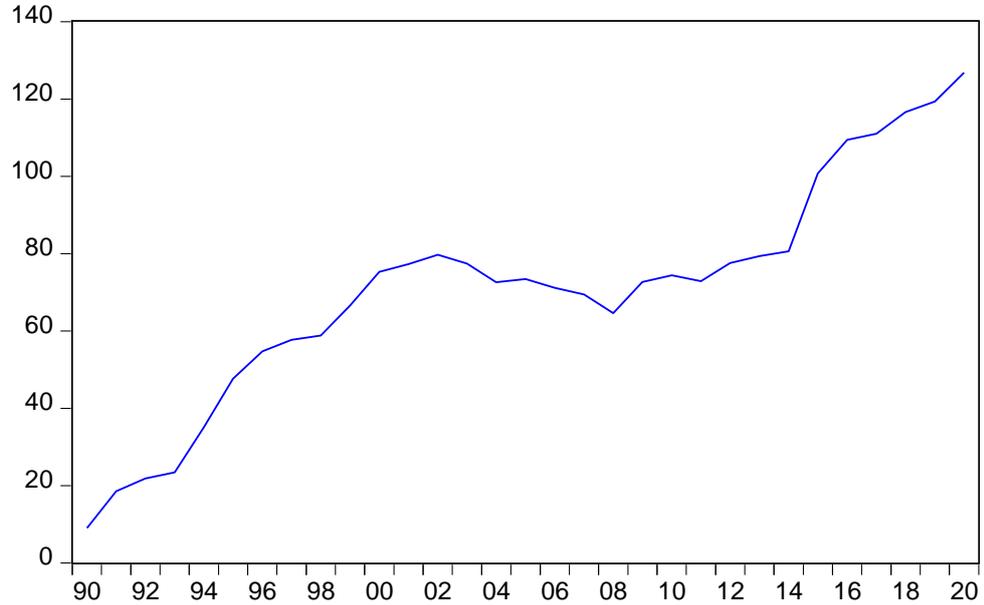
- 1/ فواز جار الله نايف؛ سعدون حسين فرحان، "أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات
الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31، العدد 93، جامعة
الموصل، العراق.

4-المواقع الالكترونية :

[http:// www.m.ahewar.org /s.asp.](http://www.m.ahewar.org/s.asp)

قائمة الملاحق

TCR



Null Hypothesis: TCR has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.321075	0.0868
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(TCR)
 Method: Least Squares
 Date: 05/04/22 Time: 11:25
 Sample (adjusted): 1997 2020
 Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCR(-1)	-0.500791	0.150792	-3.321075	0.0047
D(TCR(-1))	0.344831	0.192060	1.795430	0.0928
D(TCR(-2))	0.044458	0.199017	0.223386	0.8262
D(TCR(-3))	0.367756	0.187709	1.959185	0.0689
D(TCR(-4))	0.182771	0.210063	0.870079	0.3980
D(TCR(-5))	0.417354	0.194621	2.144444	0.0488

D(TCR(-6))	0.610250	0.259740	2.349470	0.0329
C	8.521730	5.128257	1.661721	0.1173
@TREND("1990")	1.511287	0.394291	3.832925	0.0016
R-squared	0.582554	Mean dependent var		3.003333
Adjusted R-squared	0.359916	S.D. dependent var		5.416008
S.E. of regression	4.333091	Akaike info criterion		6.050436
Sum squared resid	281.6351	Schwarz criterion		6.492206
Log likelihood	-63.60523	Hannan-Quinn criter.		6.167637
F-statistic	2.616599	Durbin-Watson stat		2.132782
Prob(F-statistic)	0.051584			

Null Hypothesis: TCR has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.963096	0.7533
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(TCR)
 Method: Least Squares
 Date: 05/04/22 Time: 11:25
 Sample (adjusted): 1991 2020
 Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCR(-1)	-0.035388	0.036744	-0.963096	0.3437
C	6.365893	2.725335	2.335821	0.0269
R-squared	0.032065	Mean dependent var		3.926000
Adjusted R-squared	-0.002504	S.D. dependent var		5.496043
S.E. of regression	5.502921	Akaike info criterion		6.312776
Sum squared resid	847.9000	Schwarz criterion		6.406189
Log likelihood	-92.69164	Hannan-Quinn criter.		6.342659
F-statistic	0.927554	Durbin-Watson stat		1.376366
Prob(F-statistic)	0.343744			

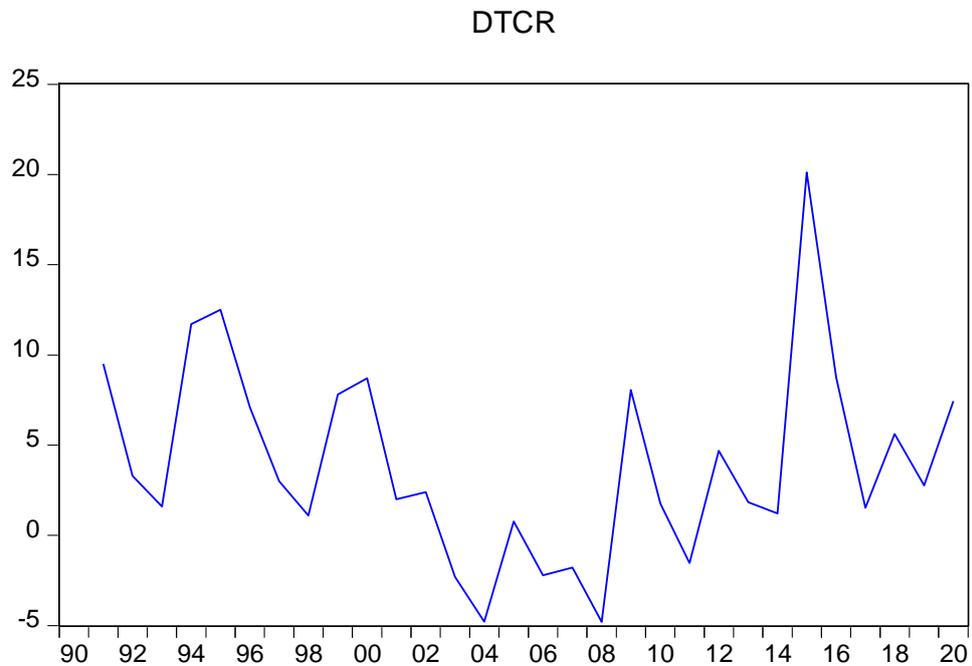
Null Hypothesis: TCR has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.051345	0.9990
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(TCR)
 Method: Least Squares
 Date: 05/04/22 Time: 11:26
 Sample (adjusted): 1991 2020
 Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCR(-1)	0.044394	0.014549	3.051345	0.0048
R-squared	-0.156546	Mean dependent var		3.926000
Adjusted R-squared	-0.156546	S.D. dependent var		5.496043
S.E. of regression	5.910602	Akaike info criterion		6.424137
Sum squared resid	1013.121	Schwarz criterion		6.470844
Log likelihood	-95.36206	Hannan-Quinn criter.		6.439079
Durbin-Watson stat	1.250819			



Null Hypothesis: DTCR has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.800913	0.0311
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DTCR)
 Method: Least Squares
 Date: 05/04/22 Time: 11:27
 Sample (adjusted): 1992 2020
 Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTCR(-1)	-0.708833	0.186490	-3.800913	0.0008
C	2.352464	2.368905	0.993060	0.3298
@TREND("1990")	0.017087	0.121615	0.140500	0.8893
R-squared	0.362038	Mean dependent var		-0.071379
Adjusted R-squared	0.312964	S.D. dependent var		6.571873
S.E. of regression	5.447270	Akaike info criterion		6.325804
Sum squared resid	771.4916	Schwarz criterion		6.467248
Log likelihood	-88.72415	Hannan-Quinn criter.		6.370102
F-statistic	7.377386	Durbin-Watson stat		1.909218
Prob(F-statistic)	0.002900			

Null Hypothesis: DTCR has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.910263	0.0057
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DTCR)
 Method: Least Squares
 Date: 05/04/22 Time: 11:28
 Sample (adjusted): 1992 2020
 Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTCR(-1)	-0.711667	0.182000	-3.910263	0.0006
C	2.636637	1.210646	2.177876	0.0383
R-squared	0.361554	Mean dependent var		-0.071379
Adjusted R-squared	0.337907	S.D. dependent var		6.571873
S.E. of regression	5.347472	Akaike info criterion		6.257597
Sum squared resid	772.0774	Schwarz criterion		6.351893
Log likelihood	-88.73516	Hannan-Quinn criter.		6.287129
F-statistic	15.29015	Durbin-Watson stat		1.902963
Prob(F-statistic)	0.000561			

Null Hypothesis: DTCR has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.050879	0.0035
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

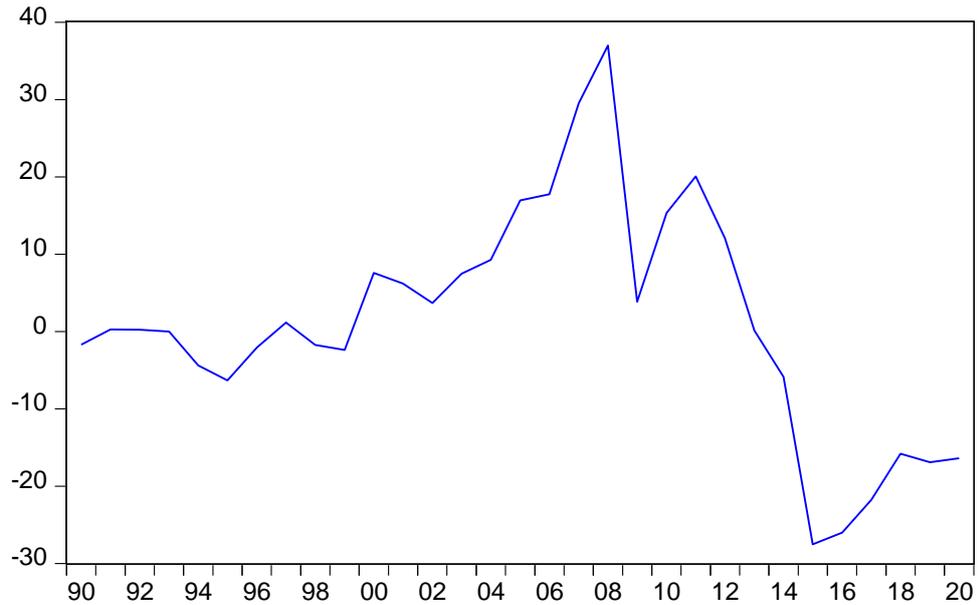
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DTCR)
 Method: Least Squares
 Date: 05/04/22 Time: 11:28
 Sample (adjusted): 1992 2020
 Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTCR(-1)	-0.484925	0.158946	-3.050879	0.0050
R-squared	0.249396	Mean dependent var		-0.071379
Adjusted R-squared	0.249396	S.D. dependent var		6.571873
S.E. of regression	5.693699	Akaike info criterion		6.350471
Sum squared resid	907.7098	Schwarz criterion		6.397620
Log likelihood	-91.08184	Hannan-Quinn criter.		6.365238
Durbin-Watson stat	2.029787			

ميزان المدفوعات

BP



Null Hypothesis: BP has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.674360	0.7376
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(BP)
 Method: Least Squares
 Date: 05/04/22 Time: 11:34
 Sample (adjusted): 1991 2020
 Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.192786	0.115140	-1.674360	0.1056
C	3.055869	3.461908	0.882712	0.3852
@TREND("1990")	-0.205589	0.193453	-1.062735	0.2973
R-squared	0.110880	Mean dependent var		-0.489667
Adjusted R-squared	0.045020	S.D. dependent var		9.204836
S.E. of regression	8.995251	Akaike info criterion		7.325910
Sum squared resid	2184.693	Schwarz criterion		7.466030
Log likelihood	-106.8887	Hannan-Quinn criter.		7.370736
F-statistic	1.683557	Durbin-Watson stat		2.020357
Prob(F-statistic)	0.204627			

Null Hypothesis: BP has a unit root

Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.492452	0.5236
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 05/04/22 Time: 11:34
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.168933	0.113192	-1.492452	0.1468
C	-0.175169	1.659525	-0.105554	0.9167
R-squared	0.073689	Mean dependent var		-0.489667
Adjusted R-squared	0.040606	S.D. dependent var		9.204836
S.E. of regression	9.016013	Akaike info criterion		7.300222
Sum squared resid	2276.078	Schwarz criterion		7.393635
Log likelihood	-107.5033	Hannan-Quinn criter.		7.330106
F-statistic	2.227414	Durbin-Watson stat		1.986318
Prob(F-statistic)	0.146763			

Null Hypothesis: BP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

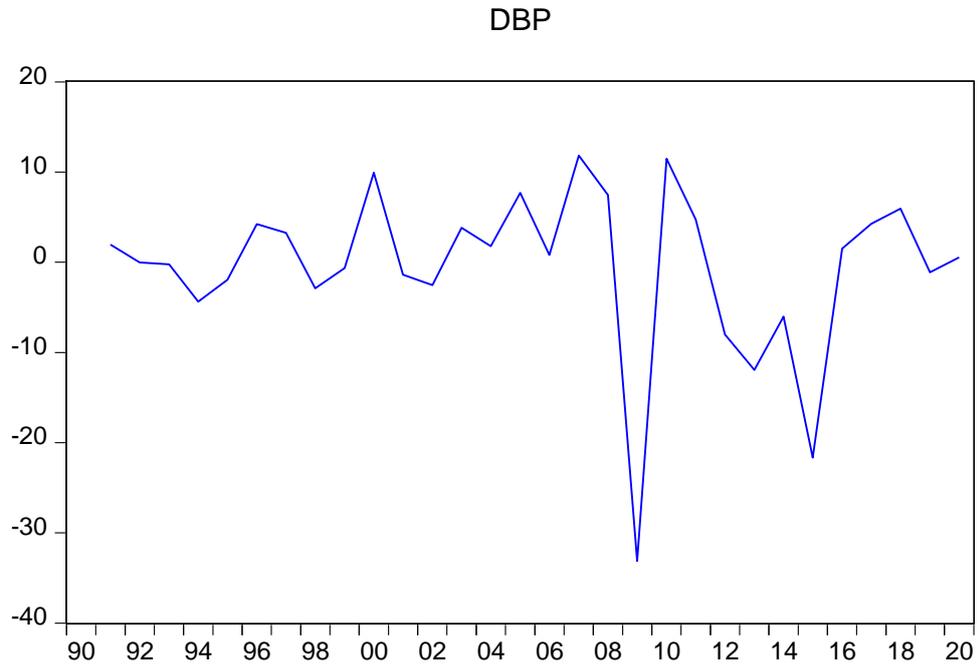
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.544709	0.1131
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 05/04/22 Time: 11:35
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.170451	0.110345	-1.544709	0.1333
R-squared	0.073320	Mean dependent var		-0.489667
Adjusted R-squared	0.073320	S.D. dependent var		9.204836
S.E. of regression	8.860964	Akaike info criterion		7.233953

Sum squared resid	2276.984	Schwarz criterion	7.280660
Log likelihood	-107.5093	Hannan-Quinn criter.	7.248895
Durbin-Watson stat	1.982514		



Null Hypothesis: DBP has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.699135	0.0004
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DBP)
 Method: Least Squares
 Date: 05/04/22 Time: 11:36
 Sample (adjusted): 1992 2020
 Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DBP(-1)	-1.113038	0.195300	-5.699135	0.0000
C	1.897649	3.856911	0.492013	0.6268
@TREND("1990")	-0.158216	0.214819	-0.736508	0.4680

R-squared	0.555516	Mean dependent var	-0.049655
Adjusted R-squared	0.521325	S.D. dependent var	13.83069
S.E. of regression	9.568946	Akaike info criterion	7.452620
Sum squared resid	2380.683	Schwarz criterion	7.594065
Log likelihood	-105.0630	Hannan-Quinn criter.	7.496919
F-statistic	16.24740	Durbin-Watson stat	2.038103

Prob(F-statistic) 0.000026

Null Hypothesis: DBP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.701155	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DBP)
Method: Least Squares
Date: 05/04/22 Time: 11:36
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DBP(-1)	-1.091429	0.191440	-5.701155	0.0000
C	-0.622467	1.764651	-0.352742	0.7270
R-squared	0.546243	Mean dependent var		-0.049655
Adjusted R-squared	0.529437	S.D. dependent var		13.83069
S.E. of regression	9.487519	Akaike info criterion		7.404303
Sum squared resid	2430.352	Schwarz criterion		7.498600
Log likelihood	-105.3624	Hannan-Quinn criter.		7.433836
F-statistic	32.50317	Durbin-Watson stat		2.031176
Prob(F-statistic)	0.000005			

Null Hypothesis: DBP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.781413	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

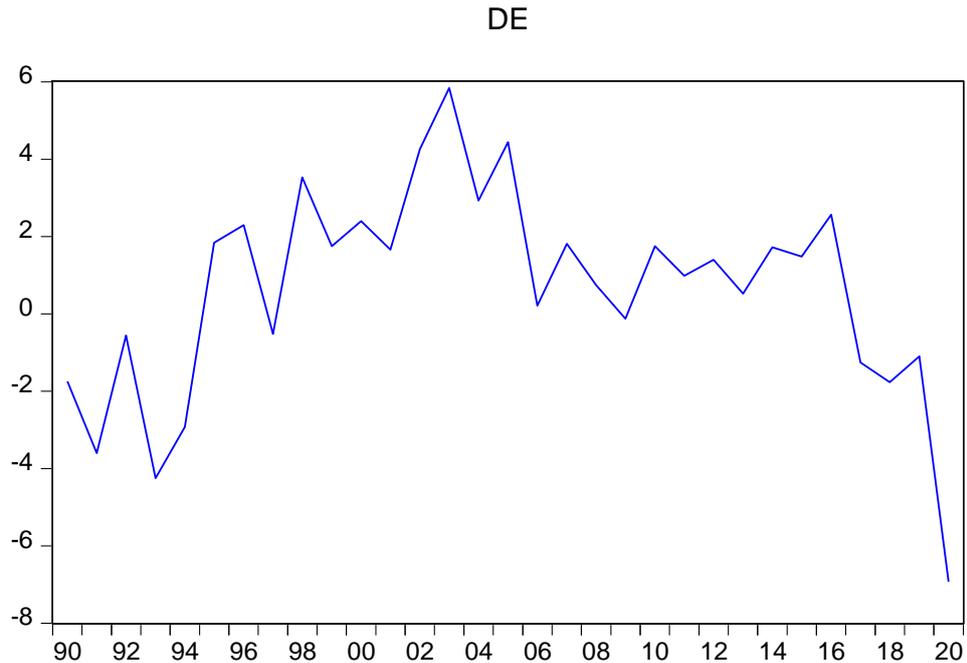
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DBP)
Method: Least Squares
Date: 05/04/22 Time: 11:37
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

DBP(-1)	-1.087584	0.188117	-5.781413	0.0000
R-squared	0.544152	Mean dependent var	-0.049655	
Adjusted R-squared	0.544152	S.D. dependent var	13.83069	
S.E. of regression	9.338002	Akaike info criterion	7.339936	
Sum squared resid	2441.552	Schwarz criterion	7.387084	
Log likelihood	-105.4291	Hannan-Quinn criter.	7.354702	
Durbin-Watson stat	2.028279			

النمو في نصيب الفرد من الناتج



Null Hypothesis: DE has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.889720	0.6348
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DE)
 Method: Least Squares
 Date: 05/04/22 Time: 11:39
 Sample (adjusted): 1991 2020
 Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

DE(-1)	-0.353398	0.187011	-1.889720	0.0696
C	0.945903	0.876758	1.078863	0.2902
@TREND("1990")	-0.052223	0.050099	-1.042414	0.3065
R-squared	0.169092	Mean dependent var		-0.172667
Adjusted R-squared	0.107543	S.D. dependent var		2.476875
S.E. of regression	2.339902	Akaike info criterion		4.632735
Sum squared resid	147.8288	Schwarz criterion		4.772854
Log likelihood	-66.49102	Hannan-Quinn criter.		4.677560
F-statistic	2.747287	Durbin-Watson stat		2.182696
Prob(F-statistic)	0.082028			

Null Hypothesis: DE has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.371469	0.5822
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DE)
 Method: Least Squares
 Date: 05/04/22 Time: 11:40
 Sample (adjusted): 1992 2020
 Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DE(-1)	-0.284910	0.207741	-1.371469	0.1819
D(DE(-1))	-0.324912	0.214353	-1.515781	0.1416
C	0.167443	0.465983	0.359332	0.7222
R-squared	0.233822	Mean dependent var		-0.114828
Adjusted R-squared	0.174885	S.D. dependent var		2.500014
S.E. of regression	2.270909	Akaike info criterion		4.575935
Sum squared resid	134.0827	Schwarz criterion		4.717379
Log likelihood	-63.35105	Hannan-Quinn criter.		4.620233
F-statistic	3.967327	Durbin-Watson stat		1.716960
Prob(F-statistic)	0.031354			

Null Hypothesis: DE has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

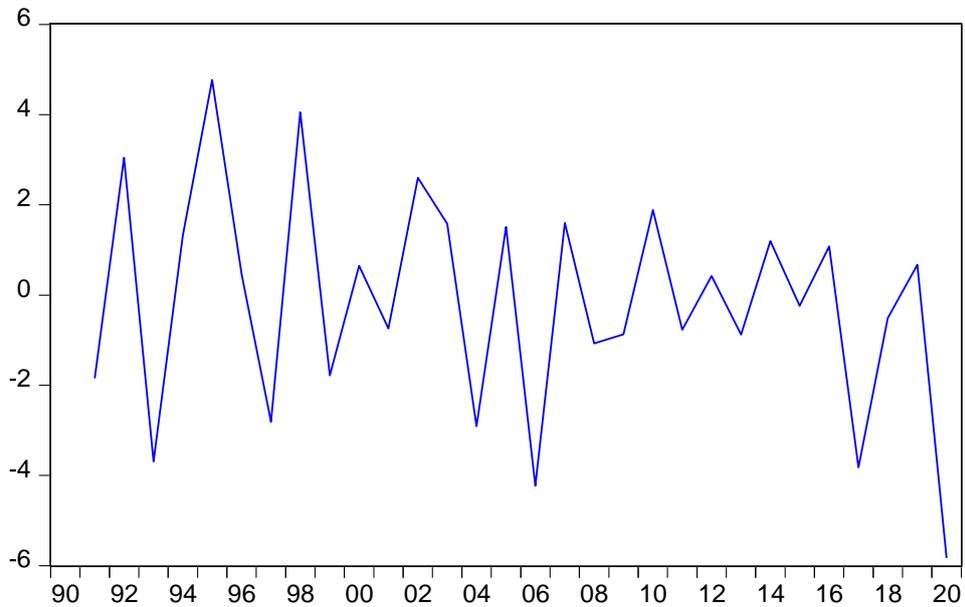
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.368777	0.1550
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DE)
 Method: Least Squares
 Date: 05/04/22 Time: 11:40
 Sample (adjusted): 1992 2020
 Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DE(-1)	-0.253155	0.184950	-1.368777	0.1824
D(DE(-1))	-0.339835	0.206872	-1.642729	0.1120
R-squared	0.230017	Mean dependent var		-0.114828
Adjusted R-squared	0.201499	S.D. dependent var		2.500014
S.E. of regression	2.233985	Akaike info criterion		4.511923
Sum squared resid	134.7486	Schwarz criterion		4.606219
Log likelihood	-63.42288	Hannan-Quinn criter.		4.541455
Durbin-Watson stat	1.736111			

DDE



Null Hypothesis: DDE has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.363644	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DDE)

Method: Least Squares
 Date: 05/04/22 Time: 11:41
 Sample (adjusted): 1992 2020
 Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDE(-1)	-1.514672	0.181102	-8.363644	0.0000
C	1.587484	0.872268	1.819951	0.0803
@TREND("1990")	-0.105673	0.048369	-2.184751	0.0381
R-squared	0.732584	Mean dependent var		-0.137241
Adjusted R-squared	0.712013	S.D. dependent var		4.027924
S.E. of regression	2.161561	Akaike info criterion		4.477235
Sum squared resid	121.4810	Schwarz criterion		4.618680
Log likelihood	-61.91991	Hannan-Quinn criter.		4.521534
F-statistic	35.61336	Durbin-Watson stat		2.116125
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: DDE has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.635812	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DDE)
 Method: Least Squares
 Date: 05/04/22 Time: 11:41
 Sample (adjusted): 1992 2020
 Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDE(-1)	-1.464325	0.191771	-7.635812	0.0000
C	-0.104420	0.428543	-0.243664	0.8093
R-squared	0.683491	Mean dependent var		-0.137241
Adjusted R-squared	0.671768	S.D. dependent var		4.027924
S.E. of regression	2.307658	Akaike info criterion		4.576815
Sum squared resid	143.7827	Schwarz criterion		4.671112
Log likelihood	-64.36382	Hannan-Quinn criter.		4.606348
F-statistic	58.30562	Durbin-Watson stat		1.847174
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: DDE has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
--	-------------	--------

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.770272	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DDE)

Method: Least Squares

Date: 05/04/22 Time: 11:42

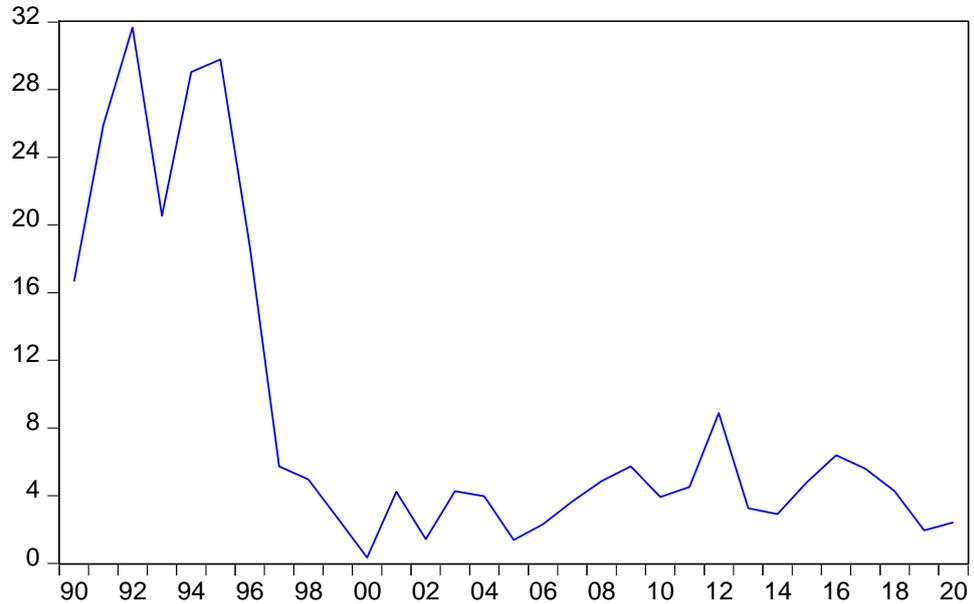
Sample (adjusted): 1992 2020

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDE(-1)	-1.464793	0.188512	-7.770272	0.0000
R-squared	0.682795	Mean dependent var		-0.137241
Adjusted R-squared	0.682795	S.D. dependent var		4.027924
S.E. of regression	2.268565	Akaike info criterion		4.510046
Sum squared resid	144.0989	Schwarz criterion		4.557195
Log likelihood	-64.39567	Hannan-Quinn criter.		4.524813
Durbin-Watson stat	1.842587			

التضخم

INF



Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

t-Statistic	Prob.*
-------------	--------

Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.911436	0.6237
Test critical values:	1% level	-4.296729
	5% level	-3.568379
	10% level	-3.218382

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF)

Method: Least Squares

Date: 05/04/22 Time: 11:43

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.242694	0.126969	-1.911436	0.0666
C	4.106855	3.091881	1.328271	0.1952
@TREND("1990")	-0.157653	0.135804	-1.160883	0.2559
R-squared	0.119644	Mean dependent var		-0.474333
Adjusted R-squared	0.054432	S.D. dependent var		4.991833
S.E. of regression	4.854074	Akaike info criterion		6.092153
Sum squared resid	636.1750	Schwarz criterion		6.232273
Log likelihood	-88.38230	Hannan-Quinn criter.		6.136979
F-statistic	1.834699	Durbin-Watson stat		1.644914
Prob(F-statistic)	0.179015			

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.514356	0.5128
Test critical values:	1% level	-3.670170
	5% level	-2.963972
	10% level	-2.621007

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF)

Method: Least Squares

Date: 05/04/22 Time: 11:44

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.145864	0.096321	-1.514356	0.1411
C	0.810389	1.230801	0.658424	0.5156
R-squared	0.075702	Mean dependent var		-0.474333
Adjusted R-squared	0.042692	S.D. dependent var		4.991833
S.E. of regression	4.884116	Akaike info criterion		6.074194
Sum squared resid	667.9284	Schwarz criterion		6.167607
Log likelihood	-89.11291	Hannan-Quinn criter.		6.104078
F-statistic	2.293275	Durbin-Watson stat		1.739394

Prob(F-statistic) 0.141143

Null Hypothesis: INF has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

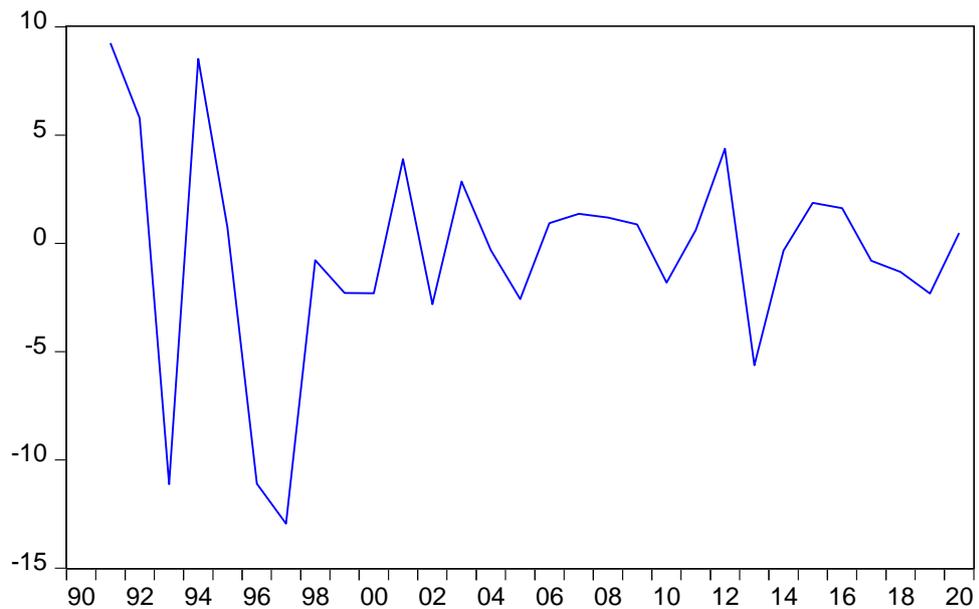
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.478308	0.1278
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(INF)
 Method: Least Squares
 Date: 05/04/22 Time: 11:44
 Sample (adjusted): 1991 2020
 Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.102150	0.069099	-1.478308	0.1501
R-squared	0.061392	Mean dependent var		-0.474333
Adjusted R-squared	0.061392	S.D. dependent var		4.991833
S.E. of regression	4.836178	Akaike info criterion		6.022892
Sum squared resid	678.2699	Schwarz criterion		6.069598
Log likelihood	-89.34338	Hannan-Quinn criter.		6.037834
Durbin-Watson stat	1.794137			

DINF



Null Hypothesis: DINF has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.583536	0.0005
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DINF)
 Method: Least Squares
 Date: 05/04/22 Time: 11:45
 Sample (adjusted): 1992 2020
 Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-1.006749	0.180307	-5.583536	0.0000
C	-2.190069	1.944236	-1.126442	0.2703
@TREND("1990")	0.086084	0.107509	0.800709	0.4306
R-squared	0.549492	Mean dependent var		-0.302414
Adjusted R-squared	0.514837	S.D. dependent var		6.953727
S.E. of regression	4.843522	Akaike info criterion		6.090859
Sum squared resid	609.9524	Schwarz criterion		6.232303
Log likelihood	-85.31745	Hannan-Quinn criter.		6.135157
F-statistic	15.85631	Durbin-Watson stat		2.194743
Prob(F-statistic)	0.000031			

Null Hypothesis: DINF has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.611597	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DINF)
 Method: Least Squares
 Date: 05/04/22 Time: 11:45
 Sample (adjusted): 1992 2020
 Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-1.004987	0.179091	-5.611597	0.0000
C	-0.811838	0.898023	-0.904029	0.3740

R-squared	0.538383	Mean dependent var	-0.302414
Adjusted R-squared	0.521286	S.D. dependent var	6.953727
S.E. of regression	4.811226	Akaike info criterion	6.046253
Sum squared resid	624.9932	Schwarz criterion	6.140549
Log likelihood	-85.67067	Hannan-Quinn criter.	6.075786
F-statistic	31.49003	Durbin-Watson stat	2.143034
Prob(F-statistic)	0.000006		

Null Hypothesis: DINF has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.566828	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DINF)

Method: Least Squares

Date: 05/04/22 Time: 11:46

Sample (adjusted): 1992 2020

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-0.988621	0.177591	-5.566828	0.0000
R-squared	0.524410	Mean dependent var	-0.302414	
Adjusted R-squared	0.524410	S.D. dependent var	6.953727	
S.E. of regression	4.795501	Akaike info criterion	6.007108	
Sum squared resid	643.9113	Schwarz criterion	6.054256	
Log likelihood	-86.10306	Hannan-Quinn criter.	6.021874	
Durbin-Watson stat	2.107065			

ملخص :

تهدف هذه الدراسة لقياس مدى تأثير كل من ميزان المدفوعات الجزائري، التضخم في الجزائر والنمو الاقتصادي في الجزائر على سعر صرف الدينار الجزائري بالإعتماد على أداة للقياس تتمثل في برنامج " Eviews 10 " بتغطية للفترة 1990 – 2020 ولقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن سعر الصرف في الجزائر لا يتأثر بمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة وأن التضخم هو الذي يتأثر بكل من ميزان المدفوعات وبالنمو الاقتصادي

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التضخم، ميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي نموذج شعاع تصحيح الخطأ " VECM " .

Résumé :

Cette étude vise à mesurer l'impact de la balance des paiements algérienne, de l'inflation en Algérie et de la croissance économique en Algérie sur le taux de change du dinar algérien en s'appuyant sur un outil de mesure représenté dans le programme "Eviews 10" avec une couverture pour le période 1990 – 2020

L'étude est parvenue à la conclusion que le taux de change en Algérie n'est pas affecté par les variables étudiées au cours de la période d'étude et que c'est l'inflation qui est affectée à la fois par la balance des paiements et la croissance économique

Mots clés : taux de change, inflation, balance des paiements, croissance économique, Vector error correction modèle "VECM"